المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جيوسياسة بحر الصين الجنوبي: الجزر الاصطناعية كأداة لهندسة النفوذ البحري الصيني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص :علاقات دولية

إعداد الطالبة:	تحت إشراف:
صديقي فريدة	د .ناصر عامر

لجنـــة المناقشـــة

الاســـــم واللقـــب	المؤسسة	الصفـــــــة
د .ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
د .بن دادة كلثوم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د .ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025 \ 2026

ملخص الدراسة

شهدت الجغرافيا السياسية المعاصرة تحوّلًا متزايدًا نحو المجال البحري باعتباره أحد المحددات الرئيسية لإعادة توزيع القوة في النظام الدولي، وهو ما جعل بحر الصين الجنوبي يتحول إلى فضاء استراتيجي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتجارة والنفوذ الجيوسياسي. وفي ظل هذا التحول، برزت الجزر الاصطناعية الصينية بوصفها أداة لإعادة تشكيل المجال البحري وتكريس الحضور الصيني داخل أحد أكثر الأقاليم البحرية حساسية في العالم. وعليه تتناول هذه الدراسة الجيوبوليتيك البحري لبحر الصين الجنوبي من خلال تحليل مشروع الجزر الاصطناعية الصينية باعتباره امتدادًا لاستراتيجية بحرية شاملة تهدف إلى تعزيز النفوذ البحري الصيني وإعادة صياغة موازين القوة الإقليمية، وذلك خلال الفترة الممتدة من بداية بناء الجزر الاصطناعية إلى 2025. وتنطلق الدراسة من إشكالية تتمحور حول طبيعة الدور الذي تؤديه الجزر الاصطناعية في هندسة النفوذ البحري الصيني ضمن التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، مستعينةً بالمقاربة الجيوسياسية ، المقاربة التاريخية والمقاربة القانونية لمعالجة أبعادها العسكرية والاقتصادية والقانونية والاستراتيجية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزر الاصطناعية الصينية لم تعد مجرد منشآت ناتجة عن عمليات استصلاح بحري، بل تحولت إلى بنى استراتيجية متعددة الوظائف تؤدي أدوارًا عسكرية ولوجستية ورقابية تسمح للصين بتوسيع مجالها البحري وتعزيز قدرتها على التحكم في الممرات البحرية الحيوية. كما أسهمت هذه الجزر في تكريس سياسة الأمر الواقع داخل بحر الصين الجنوبي وإعادة تشكيل معادلة الردع البحري في المنطقة، بما انعكس على طبيعة التوازنات الإقليمية وحدود النفوذ الأمريكي. وتكشف الدراسة كذلك أن هذه التحولات تعكس تطورًا جوهريًا في مفهوم القوة البحرية المعاصرة، إذ لم تعد الهيمنة البحرية مرتبطة فقط بالأساطيل والقواعد التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على إعادة هندسة الجغرافيا البحرية ذاتها وتوظيفها ضمن استراتيجيات نفوذ بعيدة المدى، في ظل محدودية آليات القانون الدولي للبحار أمام منطق القوة وإكراهات التوازنات الدولية.

Abstract

Contemporary political geography has witnessed a growing shift toward the maritime domain as one of the primary determinants of power redistribution in the international system. This shift has transformed the South China Sea into a strategic space where security, energy, trade, and geopolitical influence converge. Against this backdrop, China's artificial islands have emerged as an instrument for reshaping the maritime domain and consolidating Chinese presence in one of the world's most sensitive maritime regions. This study examines the maritime geopolitics of the South China Sea by analyzing China's artificial island project as an extension of a comprehensive naval strategy aimed at enhancing Chinese maritime influence and the reconfiguration of regional power balances from the beginning of artificial island construction to 2025. The study's central problematic revolves around the role played by artificial islands in engineering Chinese maritime influence within regional and international geopolitical balances, drawing on geopolitical, historical and legal approaches to address its military, economic, legal, and strategic dimensions.

The study concludes that China's artificial islands have evolved beyond mere land reclamation structures into multifunctional strategic assets fulfilling military, logistical, and surveillance roles, enabling China to expand its maritime reach and strengthen its control over vital sea lanes. These islands have further entrenched a fait accompli policy within the South China Sea and reshaped the region's maritime deterrence equation, with direct repercussions for regional balances and the limits of American influence. The study also reveals that these transformations reflect a fundamental evolution in the concept of contemporary sea power: maritime dominance is no longer confined to fleets and traditional bases, but is increasingly tied to the capacity to re-engineer maritime geography itself and deploy it within long-range influence strategies, all amid the limited effectiveness of international maritime law in the face of power politics and the constraints of international balance-of-power dynamics.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف ناصر عامر، على ما قدّمه لي من توجيهات علمية قيّمة، وملاحظات دقيقة، ومرافقة أكاديمية مستمرة كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل في صورته النهائية.

كما أتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى البروفيسورة أوعشرين، التي كانت أكبر داعم لنا خلال هذه المرحلة، بما قدمته من تشجيع وتوجيه منهجي ومساندة علمية ومعنوية.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة بن دادة، عرفانًا بما تتحلى به من كفاءة علمية وأخلاق أكاديمية رفيعة، وتقديرًا لما تبذله من جهود في خدمة العلم والبحث العلمي، راجيًا لها دوام التوفيق والنجاح في مسيرتها العلمية والمهنية.

وأعبّر كذلك عن شكري العميق إلى أساتذة المدرسة، كلٌّ باسمه ومقامه، الذين ساهموا ولو بحرف في تكويني العلمي وفي إثراء هذه المذكرة، فكان لكل واحد منهم أثر لا يُنسى في مسيرتي الأكاديمية.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى صديقتيّ مريم وإكرام على دعمهما وتشجيعهما المستمر، وكان لكلماتهما أثر كبير في استمراري.

كما أتقدّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في دعمي ومساندتي، سواء من الزملاء أو الأصدقاء، عن قرب أو عن بُعد، وكانت لكلماتهم المشجعة وأثرهم الإيجابي دورٌ مهم في مواصلة هذا العمل وإنجازه.

وأخيراً، أتوجّه بخالص الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة على دعمهم المتواصل وثقتهم بي، فلولاهم لما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق.

لكم جميعاً مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الاهداء

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، ودعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علّمني أن الدنيا كفاح، وسلاحه العلم والمعرفة، إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى فخري واعتزازي... ابي العزيز

وإلى من كانت دعواتها سنداً لي في كل مراحل هذا الطريق، وكانت لي مصدر حنانٍ ودعمٍ لا ينقطع، إلى من كان لها الأثر الأكبر في تخفيف الشدائد وتجاوز الصعاب، إلى القلب الحنون ومصدر الطمأنينة وقوة النجاح... امي الحبيبة

إلى روح جدتي الغالية، رحمها الله، التي كانت دائمًا مصدر إلهامٍ لي ودعمٍ لا ينقطع، والتي شجعتني على اختيار هذا التخصص وآمنت بي منذ البداية. أهدي هذا العمل وفاءً لذكراها الطيبة، وامتنانًا لحبها الذي سيبقى حيًّا في قلبي ما حييت

وإلى عمّتي الغالية، التي كان لدعمها الصادق وكلماتها الطيبة أثرٌ طيب في نفسي، وظلّ تشجيعها لي سنداً ومعيناً في مختلف مراحل هذا الطريق.

وإلى أختي سارة، رفيقة القلب والدرب، التي كانت سنداً لي بكلماتها وتشجيعها.

وإلى صديقتيّ مريم وإكرام، اللتين شاركتاني لحظات التعب والتشجيع وكانتا خير سندٍ ورفقة.

وإلى أستاذي المشرف ناصر عامر الداعم الأول، الذي رافقني منذ السنة الأولى من مسيرتي الجامعية، ولم يكن مجرد أستاذ ومشرف فحسب، بل كان حاضراً بتوجيهه ودعمه المستمر، جامعاً بين الدقة العلمية وحسن الإرشاد، حتى غدا أقرب إلى الأخ قبل أن يكون معلماً، وكان لتوجيهاته ومساندته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

وإلى البروفيسورة أوعشرين، التي قدّمت دعماً علمياً ومعنوياً قيّماً، وكان لها دور بارز في مساري العلمي، وكانت بالنسبة لنا بمثابة الأخت الكبرى في توجيهها وتشجيعها المستمر.

وإلى أساتذتي الكرام، الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة، وكان لتوجيهاتهم الأثر الكبير في مسيرتي الأكاديمية.

وإلى كل من آمن بي ووقف إلى جانبي في هذه الرحلة، أهدي هذا العمل المتواضع، عرفاناً وامتناناً.



خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري لتحليل الجيوبوليتيك البحري

المبحث الأول:النفوذ البحري: مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم وابعاد الجيوبوليتيك البحري

المطلب الثاني: تطور مفهوم النفوذ البحري

المطلب الثالث: الجزر الاصطناعية كمتغير جيوسياسي ناشئ.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لسلوك القوى البحرية الكبرى

المطلب الأول: نظريات القوة البحرية الكلاسيكية.

المطلب الثاني: المقاربة الواقعية لفهم التوسع البحري.

المطلب الثالث: تكامل المقاربات النظرية في تفسير السلوك البحري الصيني.

الفصل الثاني: ديناميكيات الصراع في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لبحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والاقتصادية لبحر الصين الجنوبي.

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي والعسكري لبحر الصين الجنوبي.

المطلب الثالث: بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية.

المبحث الثاني: بنية الصراع في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: المطالبات الإقليمية وخط التسع نقاط.

المطلب الثاني: الجزر المتنازع عليها والأزمات في المنطقة.

المطلب الثالث: الإطار القانوني الدولي للصراع البحري في المنطقة.

الفصل الثالث: الجزر الاصطناعية: التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية في خدمة النفوذ الصيني

المبحث الأول: مشروع بناء الجزر الاصطناعية: السياق والتنفيذ

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي ودوافع بناء الجزر الصينية.

المطلب الثاني: مراحل وتقنيات بناء الجزر الاصطناعية الصينية.

المطلب الثالث: الوظائف الاستراتيجية للجزر الاصطناعية الصينية.

المبحث الثاني: التداعيات الجيوسياسية والاستجابات الإقليمية والدولية

المطلب الأول: تأثيرها على الأمن البحري وحرية الملاحة.

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: تحولات ميزان القوى الإقليمي.

الخاتمة

مقدمة

توطئة:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت الجغرافيا السياسية العالمية تحوّلًا استراتيجيًا متسارعًا في طبيعة الصراع الدولي، حيث انتقل مركز الثقل الجيوسياسي تدريجيًا من اليابسة إلى البحار والمحيطات، بوصفها الفضاء الجديد لإنتاج القوة وإعادة توزيع النفوذ. فلم تعد القوة البحرية تقتصر على دورها التقليدي في حماية السواحل أو تأمين طرق التجارة، بل أصبحت عنصرًا بنيويًا في تحديد مكانة الدول داخل هرم النظام الدولي، وأداةً مركزية في صياغة الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصاعدة والكبرى على حد سواء.

وفي هذا السياق، يبرز **بحر الصين الجنوبي** بوصفه أحد أكثر المسارح الجيوسياسية تعقيدًا في النظام الدولي المعاصر، حيث تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية العالمية مع حسابات الأمن القومي والطموحات الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية، ليشكّل بذلك نموذجًا حيًا لصراع النفوذ البحري في القرن الحادي والعشرين.

وعليه يُعد هذا البحر من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ تمر عبره ما يقارب نصف حركة التجارة البحرية العالمية، وحوالي ثلث الشحن البحري الدولي، فضلًا عن كونه شريانًا حيويًا لسلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والتجارة الآسيوية–الأوروبية. كما يختزن بحر الصين الجنوبي ثروات طبيعية هائلة من النفط والغاز والموارد السمكية، ما يجعله فضاءً تنافسيًا ذا قيمة جيواقتصادية عالية.

وتتنازع السيادة على هذا المجال البحري سبع وحدات سياسية رئيسية هي **:**الصين، فيتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي، وتايوان و أندونيسيا، حيث تتداخل المطالب السيادية مع مشاريع النفوذ البحري، وتتجلى فيه بوضوح ديناميات التنافس بين القوة الصينية الصاعدة والاستراتيجيات الاحتوائية للقوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن أخطر ما يميز هذا الصراع ليس مجرد النزاع على الحدود البحرية أو الموارد، بل التحول النوعي في أدواته، وعلى رأسها **استراتيجية الصين في بناء الجزر الاصطناعية**، التي لم تعد مجرد منشآت هندسية، بل أصبحت **أدوات جيوسياسية متقدمة لهندسة النفوذ البحري** وإعادة تشكيل ميزان القوة الإقليمي، وهو ما يشكّل جوهر هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تداخل أبعادها **العلمية والعملية**، حيث لا تكتفي بتناول ظاهرة جيوسياسية معاصرة، بل تسعى إلى تفكيك منطق القوة الكامن وراءها وإعادة بناء أدوات تحليلية جديدة لفهم تحولات النفوذ البحري في النظام الدولي.

1. الأهمية العلمية

تنطلق الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في **إثراء حقل الجيوبوليتيك البحري داخل الأدبيات العربية**، وهو حقل لا يزال يعاني من نقص واضح في الدراسات المتخصصة، لا سيما فيما يتعلق بالتحولات الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي وبروز الصين كقوة بحرية صاعدة تعيد صياغة قواعد التوازن الإقليمي والدولي. فمعظم الأدبيات المتداولة في هذا المجال ما تزال أسيرة المقاربات الغربية، في حين تفتقر المكتبة العربية إلى تحليلات معمقة تتناول البعد الجيوسياسي للمجال البحري الآسيوي من منظور نقدي شامل.

كما تسعى هذه الدراسة الى توظيف مفهوم الهندسة البحرية بمعناه التقني الموثق في الادبيات المتخصصة باعتباره أداة تفسيرية لفهم كيفية توظيف الدول للتعديلات الجغرافية الاصطناعية وعلى رأسها الجزر المستصلحة في خدمة أهدافها الجيوستراتيجية ، ليس فقط عبر السيطرة المادية على المجال البحري، بل من خلال إعادة تشكيل معادلات الردع، والسيادة، والهيمنة البحرية بطريقة غير مباشرة لكنها شديدة الفاعلية.

وتتميز الدراسة كذلك بمحاولتها **الربط بين النظرية والتطبيق**، إذ تمزج بين النظريات الكلاسيكية للقوة البحرية كما صاغها ألفرد ماهان (Alfred Mahan) وجوليان كوربيت (Julian Corbett)، وبين الممارسات الصينية المعاصرة في بحر الصين الجنوبي، بما يسمح بفهم تطور مفهوم النفوذ البحري من السيطرة على الأساطيل والممرات إلى التحكم في الجغرافيا ذاتها كأداة من أدوات القوة.

2. الأهمية العملية

على المستوى العملي، تساعد هذه الدراسة على فهم ديناميكيات إعادة توزيع القوة في النظام الدولي، وخاصة في إطار التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث بات المجال البحري الساحة المركزية لهذا الصراع. كما توفّر أدوات تحليلية لفهم كيفية انتقال الصين من قوة برية تقليدية إلى فاعل بحري يعيد هندسة المجال الاستراتيجي المحيط به بصورة تدريجية ومدروسة.

كما أن تكرار الحوادث البحرية بين الصين ودول الجوار، خاصة الفلبين وفيتنام، يعكس درجة عالية من الهشاشة الأمنية، ويرفع من احتمالات الانزلاق نحو مواجهات عسكرية غير محسوبة العواقب، ما يجعل فهم منطق هذا الصراع وأدواته مسألة ملحّة في اللحظة الراهنة.

ولا يمكن إغفال أن أي اضطراب واسع في هذا المجال البحري سيترك انعكاسات مباشرة على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد الدولية، مما يمنح موضوع الدراسة بعدًا عالميًا يتجاوز الإطار الإقليمي الآسيوي.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع مبررات اختيار الموضوع الى:

1.الأسباب الموضوعية

يرجع اختيار هذا الموضوع، في المقام الأول، إلى اعتبارات علمية وواقعية مرتبطة بأهمية بحر الصين الجنوبي في بنية النظام الدولي المعاصر. فهذا المجال البحري لم يعد مجرد فضاء إقليمي للنزاع، بل تحوّل إلى أحد المحاور الاستراتيجية الكبرى لإعادة تشكيل موازين القوة العالمية، حيث تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية العالمية، واعتبارات الأمن القومي، والطموحات الجيوسياسية للقوى الكبرى.

كما أن التحول النوعي في الاستراتيجية الصينية، والمتمثل في بناء الجزر الاصطناعية وتوظيفها كأداة لهندسة النفوذ البحري، يمثل ظاهرة جيوسياسية جديدة تستدعي دراسة معمقة تتجاوز المقاربات التقليدية للنزاعات البحرية. فالصين لم تكتف بتعزيز حضورها العسكري أو الدبلوماسي، بل أعادت صياغة الجغرافيا ذاتها لخدمة أهدافها الاستراتيجية، وهو ما يجعل هذه الحالة نموذجًا فريدًا لدراسة تطور مفهوم القوة البحرية في القرن الحادي والعشرين.

ويضاف إلى ذلك النقص الواضح في الدراسات العربية المتخصصة التي تتناول هذه الظاهرة من منظور جيوبوليتيكي شامل، حيث تركز أغلب الأعمال المتوفرة على الجوانب القانونية أو الوصفية، دون الغوص في التحليل البنيوي لمنطق القوة والتحولات العميقة في طبيعة النفوذ البحري.

2.الأسباب الذاتية

أما على المستوى الذاتي، فقد جاء اختيار الموضوع نتيجة اهتمام علمي شخصي بقضايا الجيوبوليتيك البحري والتحولات الجيوستراتيجية في شرق آسيا، ورغبة في تعميق الفهم النظري والعملي لكيفية تشكّل النفوذ في الفضاءات البحرية المعاصرة، بعيدًا عن النماذج التقليدية التي طالما ركزت على البر باعتباره المجال المركزي للصراع الدولي.

كما يعكس هذا الاختيار تطلعًا بحثيًا إلى تناول موضوع يتسم بالعمق والتعقيد، ويجمع بين الجغرافيا السياسية، والاقتصاد السياسي الدولي، والدراسات الأمنية، بما يسمح بتطوير أدوات تحليلية نقدية تسهم في بناء رؤية أكاديمية أكثر نضجًا ووعيًا بتحولات النظام الدولي الراهن.

ويُضاف إلى ذلك دافع أكاديمي يتمثل في السعي إلى تقديم مساهمة علمية جادة داخل البحث العربي في مجال الجيوبوليتيك البحري، من خلال مقاربة موضوع لا يزال محدود التناول، رغم خطورته الاستراتيجية وتأثيره المباشر في التوازنات الدولية.

إشكالية الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية بالغة في ظل تصاعد التوترات والصراعات في بحر الصين الجنوبي، الذي أصبح محورًا استراتيجيًا حيويًا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فهذا البحر يمثل ممرًا تجاريًا حيويًا وفضاءً غنيًا بالموارد الطبيعية، ما جعله محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولًا نوعيًا في أدوات الصراع البحري، تمثل في بناء الصين للجزر الاصطناعية في مواقع استراتيجية، الأمر الذي منحها قدرة على توسيع نفوذها البحري وفرض سيطرتها على الممرات المائية الحيوية. وبذلك، أصبح النزاع البحري لا يقتصر على المسائل السيادية التقليدية أو الموارد الطبيعية فحسب، بل امتد إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة الإشكالية البحثية التالية:

كيف يساهم توظيف الصين للجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي في هندسة نفوذها البحري ضمن التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء بناء الصين للجزر الاصطناعية؟
- كيف أسهمت هذه الجزر في إعادة تشكيل معادلة القوة البحرية في المنطقة وتوسيع النفوذ الصيني؟
- ما القدرات العسكرية والاقتصادية واللوجستية التي توفرها هذه الجزر للصين؟
- كيف تفاعلت القوى الإقليمية والدولية مع هذا المشروع، وما انعكاسه على التوازنات الاستراتيجية، بما في ذلك التواجد الأمريكي في منطقة آسيا–الباسيفيك؟

فرضيات الدراسة

انطلاقًا من إشكالية البحث التي تتساءل حول كيفية توظيف الصين للجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي كأداة لهندسة نفوذها البحري ضمن التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، صيغت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار مدى صحة هذا التفسير التحليلي:

1. **الفرضية الأولى :**تشكّل الجزر الاصطناعية جزءًا من استراتيجية صينية شاملة وطويلة المدى تهدف إلى تأكيد السيادة وفرض الواقع الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي.
2. **الفرضية الثانية :**تُسهم هذه الجزر في إعادة تشكيل خريطة القوة البحرية في المنطقة، وتمكّن الصين من امتلاك قدرات عسكرية متقدمة في مجال الردع ومنع الوصول، ما يقلّص حرية حركة القوى الأخرى في بحر الصين الجنوبي.

3. **الفرضية الثالثة :**تمثّل الجزر الاصطناعية تحديًا مباشرًا للدور الأمريكي التقليدي كضامن للأمن البحري في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتعكس التحول التدريجي في موازين القوى من الهيمنة الأحادية إلى تنافس ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية لمشروع الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي، والكشف عن دوره في إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ البحري في الإقليم. وتسعى الدراسة على وجه الخصوص إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تأصيل المفاهيم النظرية المرتبطة بالجيوبوليتيك البحري والبحر كحيّز استراتيجي للصراع الدولي، وبيان تطور مفهوم النفوذ البحري في الفكر الجيوسياسي المعاصر.
2. تفكيك الدوافع الاستراتيجية الصينية الكامنة وراء بناء الجزر الاصطناعية، وربطها بالتحولات البنيوية في الاستراتيجية الكبرى للصين وصعودها كقوة بحرية عالمية.
3. تحليل الوظائف الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية للجزر الاصطناعية بوصفها أدوات لهندسة المجال البحري والتحكم في خطوط الملاحة ومناطق النفوذ.
4. تفسير تداعيات المشروع الصيني على الأمن الإقليمي وحرية الملاحة البحرية وتوازنات القوى في شرق آسيا، وعلى طبيعة التنافس الصيني–الأمريكي في المجال البحري.
5. دراسة طبيعة الاستجابات الإقليمية والدولية تجاه مشروع الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي، وتحليل دلالاتها الجيوسياسية في السياق الإقليمي والدولي الراهن.

مجال الدراسة

أولا: المجال المكاني

تركّز هذه الدراسة على بحر الصين الجنوبي، باعتباره الفضاء البحري الأكثر توترًا في منطقة شرق آسيا، والميدان الرئيسي الذي تستخدم فيه الصين الجزر الاصطناعية لتعزيز نفوذها البحري. كما تشمل الدراسة الدول المتنازعة على السيادة في المنطقة، ولا سيما الصين، الفلبين، فيتنام، ماليزيا، بروناي، وتايوان، إضافة إلى التأثيرات الأمريكية في هذا السياق.

ثانيًا: المجال الزماني

تغطي الدراسة الفترة من بداية القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الراهن(2025–2000) ، وهي الفترة التي شهدت فيها الصين تصاعدًا ملحوظًا في بناء الجزر الاصطناعية وتحويلها إلى قواعد عسكرية واستراتيجية، بما يعكس التحول في سياساتها البحرية وتوازن القوى الإقليمي والدولي.

ثالثًا: المجال الموضوعي

تركّز الدراسة على الجزر الاصطناعية كأداة لهندسة النفوذ البحري الصيني، من منظور جيوبوليتيكي،

استراتيجي، واقتصادي، مع تحليل الأبعاد العسكرية والقانونية والسياسية لهذا المشروع. كما تهدف إلى دراسة تأثير هذه الجزر على توازن القوى البحرية في بحر الصين الجنوبي والعلاقات الإقليمية والدولية المرتبطة به.

الإطار المنهجي للدراسة

المقاربة، هي زاوية النظر أو العدسة التحليلية التي يعتمدها الباحث لتوجيه التحليل وفق منظور محدد، سواء كان سياسيًا، اقتصاديًا، تاريخيًا، أو قانونيًا، وتمكن الباحث من تفسير النتائج ضمن الإطار النظري المعتمد.

انطلاقًا من هذا، تتبنى هذه الدراسة مجموعة المقاربات البحثية المتكاملة لضمان تحليل شامل للظاهرة محل الدراسة من جميع أبعادها: الجيوبوليتيكية، الاستراتيجية، التاريخية، والقانونية.

1. **المقاربة الجيوسياسية**

تركّز هذه المقاربة على **تحليل العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية،** وتدرس كيفية استخدام الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية في تعزيز النفوذ البحري. كما تهدف إلى فهم الأبعاد الاستراتيجية للسيطرة على الممرات البحرية، وخصوصًا بحر الصين الجنوبي، باعتباره فضاءً حيويًا لإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية والدولية.

2. **المقاربة التاريخية**

تُستخدم هذه المقاربة لتتبع **تطور النزاع في بحر الصين الجنوبي منذ منتصف القرن العشرين،** مع رصد تطور المطالبات الإقليمية للأطراف المختلفة وفهم السياق التاريخي للسياسة البحرية الصينية. كما تتيح هذه المقاربة قراءة تطورات التنافس الإقليمي ضمن الإطار الزمني الطويل، ما يساعد على تفسير السياسات الراهنة للصين والدول المتنازعة الأخرى.

3. **المقاربة القانونية**

تركّز هذه المقاربة على تحليل النصوص القانونية الدولية المتعلقة بقانون البحار، بما في ذلك دراسة قرار محكمة التحكيم الدائمة لعام **2016**، وتقييم الفجوة بين القانون والممارسة الفعلية. وتساعد هذه المقاربة على فهم أبعاد الشرعية الدولية لممارسات الصين، ودراسة انعكاساتها على التوازنات الإقليمية والدولية.

أدبيات الدراسة

تُعد الدراسات السابقة المرجعية الأساسية لأي بحث علمي، إذ توفر للباحث قاعدة معرفية يمكن البناء عليها، وتتيح التعرف على الجوانب التي تم تناولها بالفعل، وكذلك الفجوات التي يمكن للبحث الجديد سدّها. في هذا السياق، اهتمت مجموعة من الدراسات بالتحليل الجيوسياسي والأمني لبحر الصين الجنوبي، كلٌ من زاويته

ومنهجيته الخاصة، رغم تباين التركيز على الجوانب الاقتصادية أو القانونية أو العسكرية. وتمثلت معظم الدراسات في شكل **مؤلفات أو مقالات أكاديمية**، أهمها:

- **كتاب للباحثة سارة كيرشبرغر: تقييم القوة البحرية الصينية: الابتكار التكنولوجي، القيود الاقتصادية، والانعكاسات الاستراتيجية (Sarah Kirchberger ، Assessing China's Naval Power: Technological Innovation, Economic Constraints, and Strategic Implications) الصادر سنة 2015** ، قدمت دراسة حول القوة البحرية الصينية وتأثيراتها على تحولات القوة بشكل عام، موضحة صعود القوة البحرية للصين وعواقبها الاستراتيجية المحتملة من مجموعة من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والجغرافية، مع الإشارة إلى أن التطوير البحري يتطلب موارد مالية ضخمة وغالبًا يتم عبر الشراكات الصناعية العابرة للحدود، في حين لا تزال الصين تواجه تحديات تقنية في إنتاج السفن الحربية مرتبطة بالمتطلبات المالية والتكنولوجية والسياسية.

- **مقال للباحث: سريكانث كودابالي (Srikanth Koodapalli)، مياه مضطربة: تحليل للتصعيد التدريجي الصيني في بحر الصين الجنوبي *Troubled Waters: An Analysis of China's Creeping Assertiveness over the South China Sea*، Jawaharlal Nehru University (JNU).** تناولت السلوك الصيني التدريجي في بحر الصين الجنوبي، مع التركيز على التوسع التدريجي للصين لتعزيز نفوذها البحري دون تصعيد مباشر، واستعراض الأبعاد الأمنية التقليدية وغير التقليدية لهذا النفوذ.

- **مقال الباحثين (Swaran Sing) سوران سينغ و (Lilian Yamamoto) ليليان ياماموتو بعنوان: China's Artificial Islands in the South China Sea: Geopolitics versus Rule of Law الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي: الجغرافيا السياسية في مواجهة سيادة القانون، الصادر سنة 2017"**
تحلل الدراسة جهود الصين في بناء الجزر الاصطناعية خلال السنوات الأخيرة، مع التركيز على المخاوف المتعلقة بعسكرة بحر الصين الجنوبي والتوترات الجيوسياسية الناتجة عن ذلك.

- **دراسة للباحثة طيب جميلة، بحر الصين الجنوبي: أي طموح للقوة الصينية؟، الصادرة سنة 2019،** مجلة دراسات وأبحاث، جامعة خميس مليانة. سعت الدراسة إلى تحديد الطموح الصيني في بحر الصين الجنوبي، مبيّنةً أن الصين تسعى إلى أن تصبح قوة بحرية كبرى تمسك بخطوط النقل البحري، وهو طموح تغذّيه القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية المتصاعدة للصين. وخلصت الدراسة إلى أن هذا الطموح قابل

للتحقق في إطار استراتيجية شاملة تنتهجها بكين في بحر الصين الجنوبي، تجمع بين استعادة السيادة على جزرها وتطوير قواتها البحرية لمنافسة الهيمنة الأمريكية.

- **رسالة ماجستير للباحث Steven Roy (ستيفن روي) بعنوان التأثير الاستراتيجي للجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاسها على العلاقات الأمريكية-الصينية، (The Strategic Impact of China's Artificial Islands in the South China Sea and their Influence on U.S. and China Relations) الصادرة سنة 2020 عن University of Southern Maine (جامعة جنوب مين).** تستعرض الدراسة التأثير الاستراتيجي للجزر الاصطناعية الصينية على **العلاقات الأمريكية الصينية** في بحر الصين الجنوبي، مع التركيز على كيفية تعزيز هذه الجزر للنفوذ البحري الصيني وإعادة تشكيل التوازنات العسكرية في المنطقة.

- **مقال للباحثة نغوين با ديين (Nguyen Ba Dien)** بعنوان:

The Situations in the South China Sea in Five Years after the Award of the Arbitral Tribunal under Annex VII of the UNCLOS 1982

الوضع في بحر الصين الجنوبي بعد خمس سنوات من قرار هيئة التحكيم وفق الملحق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، الصادر سنة **2021** عن **(School of Law, Vietnam National University) كلية الحقوق، الجامعة الوطنية الفيتنامية**. تناولت **الباحثة** الوضع في بحر الصين الجنوبي خلال خمس سنوات بعد حكم محكمة التحكيم بموجب الملحق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 **.وقد ركزت الدراسة على** تأثير هذا الحكم على النزاعات الإقليمية، المطالبات السيادية، وسلوك الأطراف المعنية، مسلطة الضوء على انعكاسات القانون الدولي على الصراع البحري في المنطقة.

- **دراسة للباحث صور لطفي، المعضلة الأمنية في شرق آسيا من منظور جيوبوليتيكي صيني: دراسة حالة بحر الصين الجنوبي، الصادرة سنة 2025،** مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر. ركّزت الدراسة على التوزيع المتغيّر للقوة في بحر الصين الجنوبي وآثاره على إدارة الأزمات والتعاون الإقليمي، مناقشةً المعضلة الأمنية في شرق آسيا من حيث تنامي قوة الصين وسلوكها وتأثيرها في بحر الصين الجنوبي. وجادلت الدراسة بوجود عدم تناسق متزايد في موازين القوى لصالح الصين، حيث تشعر دول المنطقة بالقلق إزاء التغيّر السريع في توزيع القوة، خاصةً فيما يخص القدرات البحرية الصينية وفق منظور النظرية الواقعية الدفاعية.

- **دراسة للباحثَين إبراهيم ولد علي والعيد ذويب، أثر الخلاف البحري بين الصين وفيتنام على الاستقرار في جنوب شرق آسيا، الصادرة سنة 2025**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو. تناولت الدراسة الخلافات الصينية الفيتنامية أثناء وبعد الحرب الباردة، وأسباب الخلاف البحري ومظاهره وآليات إدارته، خالصةً إلى أن الصراع بين الصين وفيتنام تحوّل إلى ما يشبه معضلة أمنية ليس فقط للدولتين بل لمنطقة جنوب شرق آسيا بأسرها، وأن فشل منظمة آسيان في إيجاد آلية واضحة وملزمة لحل النزاعات اضطر أعضاءها، وفي مقدمتهم فيتنام، إلى تنويع شراكاتهم وتحالفاتهم الأمنية في مواجهة المدّ الصيني.

- **دراسة للباحث جلال خشيب، جزر حاسمة: أهمية الجغرافيا وقيودها في الرؤية الجيوبوليتيكية للصين واستراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي، الصادرة سنة 2025**، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3. استكشفت الدراسة الدور الحاسم للجغرافيا في تشكيل الرؤية الجيوبوليتيكية للصين تجاه بحر الصين الجنوبي وجزره المترامية، في سياق التنافس الاستراتيجي المتصاعد مع الولايات المتحدة. وأظهرت الدراسة أن الجغرافيا ليست مجرد خلفية محايدة للتنافس الدولي، بل فاعل بنيوي يرسم مسارات القوة والتوازن في النظام الدولي المتشكّل، وأن من يسيطر على جزر المنطقة سيغيّر توزيع القوة الإقليمية لصالحه.

- **دراسة للدكتورة هزوات، راضية، *جيوبوليتيك بحر الصين الجنوبي: دراسة في الاستراتيجية الصينية والأمريكية في المنطقة*، الصادرة سنة 2025، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 2**. قدمت الدكتورة تحليلاً متعمقًا للاستراتيجيات الصينية والأمريكية في المنطقة، مع التركيز على ديناميكيات القوة والمنافسة الإقليمية والتفاعلات بين القوى الكبرى، موضحة الأبعاد الجيوسياسية للصراع البحري والتحديات الاستراتيجية للأمن الإقليمي في آسيا-الباسيفيك.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التركيز على بحر الصين الجنوبي باعتباره مسرحًا للتنافس الجيوسياسي، وفي تناول السلوك الاستراتيجي للصين وأبعاده البحرية. غير أنها تتميز عنها بتبنّيها مفهوم الهندسة البحرية أداةً تفسيرية مركزية، إذ لا تكتفي بوصف ظاهرة الجزر الاصطناعية أو تحليلها من زاوية قانونية أو أمنية تقليدية، بل تسعى إلى الكشف عن المنطق البنيوي العميق الذي يجعل من هذه الجزر أدواتٍ لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية ذاتها، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تأتي هذه الدراسة لسدّها.

تقسيم الدراسة:

انطلاقًا من إشكالية البحث التي تساءلت حول كيفية توظيف الصين للجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي لتعزيز نفوذها البحري، وانطلاقًا من الفرضيات العلمية التي تنص على أن هذه الجزر تشكّل جزءًا من استراتيجية صينية شاملة وتعيد رسم خريطة القوة البحرية في المنطقة، جاءت هذه الدراسة مقسمة على النحو التالي:

يركز **الفصل الأول** على الأسس المفاهيمية والنظرية للجيوبوليتيك البحري، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للنفوذ البحري وتوضيح أهمية الموقع الجغرافي والقدرات البحرية كعوامل محورية في تحديد موازين القوة. كما يستعرض الفصل المقاربات النظرية المختلفة لفهم سلوك القوى البحرية الكبرى، من الكلاسيكية إلى الواقعية والبنائية، بما يوضح آليات صنع القرار البحري والدوافع الاستراتيجية التي توجه تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي.

في حين يركز **الفصل الثاني** على دراسة الجغرافيا السياسية لبحر الصين الجنوبي وديناميكيات الصراع، حيث يتم تحليل الخصائص الطبيعية والاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، مع استعراض بنية النزاع والمطالبات الإقليمية والجزر المتنازع عليها. كما يتناول هذا الفصل الإطار القانوني الدولي للنزاع، ويبرز التعقيدات التي تنتج عن تداخل المصالح الإقليمية والدولية، مما يساعد على فهم طبيعة الصراع البحري وأبعاده المتعددة على المستوى الإقليمي والدولي.

أما **الفصل الثالث** فيركز على الجزر الاصطناعية بوصفها توظيفا استراتيجيا للهندسة البحرية في خدمة النفوذ الصيني. حيث يتناول هذا الفصل مشروع بناء الجزر من حيث السياق الاستراتيجي والدوافع الصينية، ويستعرض مراحل البناء والتقنيات المستخدمة، بالإضافة إلى الوظائف العسكرية والمدنية لهذه الجزر. كما يناقش الفصل التداعيات الجيوسياسية واستجابات القوى الإقليمية والدولية، موضحًا تأثير هذه الجزر على ميزان القوى البحري في المنطقة وتفاعلات القوى الكبرى، مما يعكس الدور المركزي للجزر الاصطناعية في استراتيجية الصين البحرية.

في الجزء الختامي من هذه الدراسة، يتم عرض أبرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن الجزر الاصطناعية، مع تقديم قراءة تحليلية شاملة ومستقلة لدورها في الصراع البحري في بحر الصين الجنوبي. ويهدف هذا القسم إلى تلخيص أهم المخرجات العلمية للبحث، وإبراز مدى إسهامها في توضيح كيفية توظيف هذه الجزر في تعزيز النفوذ البحري الصيني، وفهم انعكاساتها على الديناميكيات الإقليمية والدولية في المنطقة.

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري لتحليل الجيوبوليتيك البحري

تمهيد

يمثّل الفضاء البحري اليوم أحد أكثر ميادين التنافس الاستراتيجي تعقيداً في النظام الدولي المعاصر، حيث لم يعد البحر مجرد مجال للتجارة والملاحة، بل تحوّل إلى مسرح متكامل للصراع الجيوسياسي تتقاطع فيه اعتبارات القوة والموارد والأمن والهوية والتكنولوجيا، وفي هذا السياق تبرز الجيوبوليتيك البحرية بوصفها إطاراً تحليلياً مركزياً لفهم سلوك الدول الكبرى في إعادة تشكيل موازين القوة العالمية، لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها القرن الحادي والعشرون وتصاعد حدة المنافسة على المجالات البحرية والممرات الاستراتيجية، ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى بناء الأساس المفاهيمي والنظري الذي تقوم عليه هذه الدراسة من خلال تفكيك المفاهيم الجوهرية المرتبطة بالجيوبوليتيك البحري والنفوذ البحري والمجال البحري كحيّز للصراع الجيوسياسي، مع إيلاء اهتمام خاص للجزر الاصطناعية بوصفها متغيراً جيوسياسياً ناشئاً أعاد تعريف قواعد السيطرة البحرية وحدود السيادة التقليدية، إذ لم تعد هذه الجزر مجرد منشآت هندسية بل أصبحت أدوات فعّالة في هندسة النفوذ وإعادة رسم خرائط القوة في البحار والمحيطات، كما يسعى الفصل إلى تأطير السلوك البحري للقوى الكبرى ضمن مقاربات نظرية متعددة تجمع بين الإرث الكلاسيكي لنظريات القوة البحرية كما صاغها ألفريد ماهان وجوليان كوربيت، وبين المقاربات المعاصرة في العلاقات الدولية، خاصة الواقعية بنوعيها الهجومي والدفاعي، إلى جانب المقاربة البنائية التي تبرز دور الأفكار والهوية والذاكرة التاريخية في توجيه السلوك الاستراتيجي للدول، ويكتسب هذا البناء النظري أهميته من كونه يمهّد لتحليل الحالة الصينية لاحقاً عبر ربط الأدوات المادية للقوة البحرية بالبُنى الإدراكية والرمزية التي تحكم تصورات الصين لمكانتها ودورها في النظام الدولي، ليخلص الفصل في مجمله إلى صياغة إطار تحليلي متكامل يُمكّن من فهم منطق التوسع البحري الصيني وتفسير الدور المتنامي للجزر الاصطناعية ضمن ما يمكن تسميته بـ **"هندسة النفوذ البحري "**بوصفها نمطاً جديداً من ممارسة القوة في الجيوبوليتيك العالمي.

المبحث الأول: النفوذ البحري: مقاربة مفاهيمية

ان الأهمية المتزايدة التي يكتسبها الفضاء البحري في إعادة تشكيل موازين القوى في النظام الدولي الحالي تؤدي إلى ضرورة بناء إطار مفاهيمي يمكننا من فهم وتحليل منطق النفوذ البحري وسلوك القوى الدولية البحرية، حيث لا يمكننا بناء هذا التحليل دون ضبط مفاهيمي دقيق لأهم العناصر التي يحتوي عليها هذا الحقل المعرفي على رأسها الجيوبوليتيك البحري، النفوذ البحري والمجال البحري كحيز للصراع الجيوسياسي، وأخيراً الجزر الاصطناعية كمتغير جيوسياسي ناشئ. وعليه عليه نسعى من خلال هذا المبحث لتأسيس قاعدة مفاهيمية من خلال تتبع تطور مفهوم الجيوبوليتيك البحري وأبعاده وتحليل عناصر القوة البحرية وبيان التحولات التي مست طبيعة الصراع في البحار والمحيطات وصولاً إلى إبراز الدور الجيوسياسي المتنامي للجزر الاصطناعية في إعادة تشكيل معادلات السيطرة والنفوذ في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: مفهوم وابعاد الجيوبوليتيك البحري

لقد شكل البحر عبر مختلف الحقب التاريخية مسرحاً حيوياً للتفاعلات البشرية، حيث انتقل دوره من كونه مجرد حاجز طبيعي يفصل بين الشعوب إلى وسيلة للتواصل والربط بينها، ومن هذا الأساس انتقل لمصدر للعيش والموارد إلى مجال أوسع وهو مجال للتنافس والصراع وللنفوذ والهيمنة. ومع التحولات الجيوسياسية التي يشهدها عالمنا اليوم، برز مفهوم الجيوسياسي البحري كأحد المفاهيم المحورية في فهم ديناميكيات القوى الدولية وتوزيع مناطق النفوذ على المستوى العالمي. فالدول التي تمكنت من استيعاب الأهمية الاستراتيجية للبعد البحري ضمن رؤيتها لدورها في النظام الدولي استطاعت تعزيز مكانتها وفرض تأثيرها داخل هذا النظام، بينما ظلت الدول الحبيسة التي لا تدرك أهمية البحر من خلال إهمالها له رهينة لإرادة القوى البحرية الكبرى.

أولا: تعريف الجيوبوليتيك البحري maritime geopolitics

التعريف الاصطلاحي

اصطلاحاً، يُعرف الجيوبوليتيك البحري بأنه "فرع من الجيوبوليتيك يدرس العلاقة التفاعلية بين الجغرافيا البحرية والسياسة الدولية[1]"، مع التركيز على كيفية تأثير المجالات البحرية والمحيطية على القوة الوطنية وتوزيع النفوذ العالمي. وقد ناقش المفكر الاستراتيجي الأمريكي ألفرد ثاير ماهان

[1] Gray, Colin S., *The Geopolitics of Super Power*, Naval War College Review, Vol. 40, No. 2, 1987, p. 32

(Alfred Thayer Mahan) في كتابه الشهير "تأثير القوة البحرية على التاريخ" (1890) بأنه الاستراتيجية التي تهدف إلى السيطرة على البحار كوسيلة للهيمنة السياسية والاقتصادية[1].

من جهة أخرى، يشير اليه الباحث البريطاني جيفري تيل (Geoffrey Till) بأنه دراسة التأثير المتبادل بين الجغرافيا البحرية والقدرات البحرية من جهة، والسلوك السياسي والاستراتيجي للدول من جهة أخرى.[2]

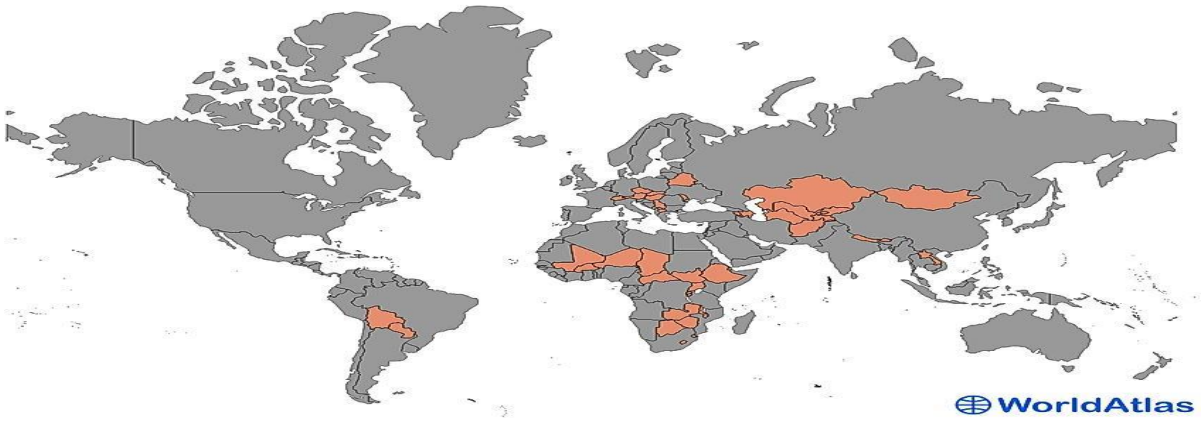
بينما يرى الأدميرال الفرنسي راؤول كاستيكس (Raoul Castex) أن الجيوبوليتيك البحري هو "علم يبحث في العلاقات بين الدول عبر البحار، ويدرس كيفية استخدام القوة البحرية لتحقيق الأهداف السياسية".[3]

التعريف الاجرائي

إجرائياً، يمكن تعريف الجيوبوليتيك البحري في سياق هذه الدراسة بأنه: **"مجموعة المفاهيم والممارسات والاستراتيجيات التي تتبناها الدول للاستفادة من موقعها الجغرافي البحري، ومواردها المائية، وقدراتها البحرية (العسكرية والتجارية) من أجل تحقيق مصالحها الوطنية، وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، والسيطرة على الممرات والمضائق الاستراتيجية، وضمان أمن خطوط الملاحة البحرية الحيوية".**

وبذلك يظهر لنا ان الجيوبوليتيك البحري لا يظهر كمجرد نظرية اكاديمية مجردة بل يقدم إطار تحليلي شامل يساعد في فهم كيفية تأثير البيئة على سلوك الدول والاستراتيجية القومية لها. كما ان الدول ذات السواحل والمناطق البحرية العميقة لديها ميزة جيواستراتيجية طبيعية تتيح لها بناء قوة بحرية فعالة، بينما تعاني من جهة أخرى الدول الحبيسة من قيود جغرافية تؤدي الى ضعف قدرتها على المنافسة في المجال البحري

خريطة (1): التوزيع الجغرافي للدول الساحلية والدول الحبيسة في العالم



Source : world Atlas

[1] Mahan, Alfred Thayer, *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Little, Brown and Company, Boston, 1890, pp58-25

[2] Till, Geoffrey, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th Edition, Routledge, London, 2018, p. 18-17

[3] Castex, Raoul, *Strategic Theories*, translated by Eugenia C. Kiesling, Naval Institute Press, Annapolis, 1994, p. 127.

تُصوّر هذه الخريطة العالمية التوزيع الجغرافي للدول الحبيسة (المظللة بالبرتقالي) مقارنةً بالدول الساحلية، وتكشف عن تمركز واضح للدول الحبيسة في قارتَي آسيا وأفريقيا تحديداً. تعاني هذه الدول من قيود جيوغرافيه جوهرية تحدّ من قدرتها على الوصول إلى المياه الدولية والمشاركة الفاعلة في الملاحة البحرية والتجارة العالمية، مما يُضعف موقفها التفاوضي في المنظومة الجيوسياسية الدولية ويجعلها أكثر اعتماداً على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية.

كما أن الجيوبوليتيك البحري يتضمن بعداً اقتصادياً واضحاً، حيث ان أكثر من 80% من التجارة العالمية تجري عبر البحار[1] واليوم ، فإن السيطرة على الممرات البحرية الحيوية تعني القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي. وكذا بعداً أمنياً، اين القدرة على حماية السواحل الوطنية وتأمين خطوط الإمداد البحرية تُعد من أولويات الأمن القومي لأي دولة ساحلية.

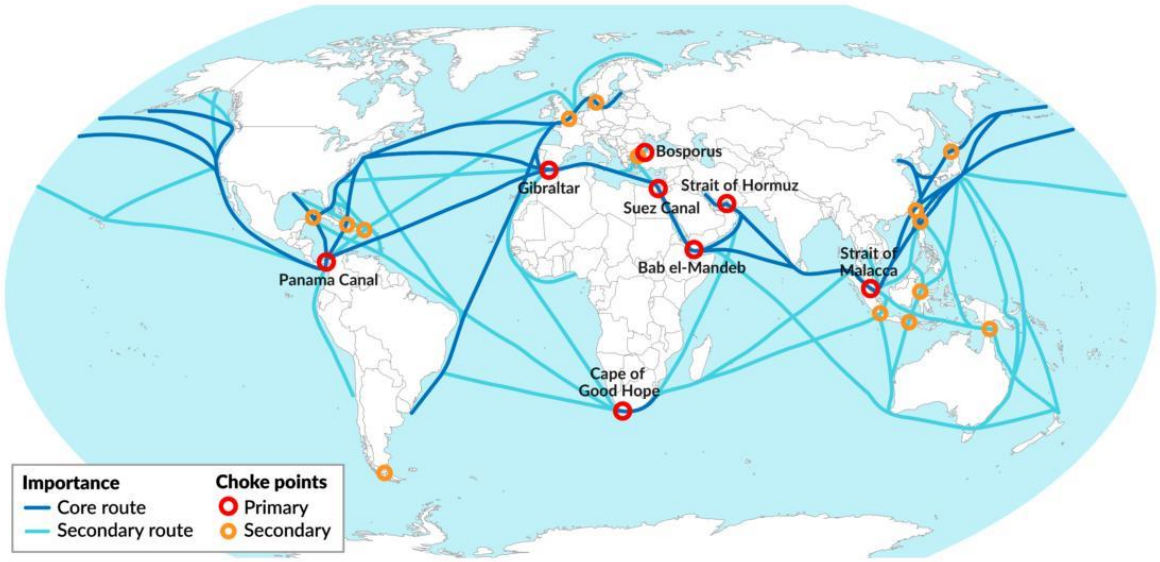
ثانيا: عناصر القوة البحرية

أ. ***الموقع الجغرافي(Geographic Position)***

يُعتبر الموقع الجغرافي البحري العنصر الأول والأساسي في تحديد القوة البحرية للدولة. فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي على طرق التجارة البحرية الرئيسية، أو التي تسيطر على مضائق حيوية، تمتلك نفوذاً بحرياً طبيعياً. وقد حدد ألفرد ماهان ستة عناصر للقوة البحرية، كان أولها الموقع الجغرافي.[2]

[1] United Nations Conference on Trade and Development, Review of Maritime Transport 2025 (Geneva: UNCTAD, 2025), https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/review-of-maritime-transport.
[2] Mahan, 1890, p. 28.

خريطة (2): المسارات الملاحية التجارية الرئيسية ونقاط الاختناق البحرية في العالم



Source : Macpixxel for GIS, in: Prince Michael of Liechtenstein, "Several major new economic agreements could increase global economic activity and benefit Europe", GIS Reports Online, 2021.

تُجسّد هذه الخريطة الشبكة الملاحية التجارية العالمية بمساريها الرئيسي والثانوي، مع إبراز نقاط الاختناق البحرية الأولية والثانوية التي تتحكم في حركة التجارة الدولية. تتوزع هذه النقاط على مفاصل جغرافية حيوية، أبرزها: قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق ملقا، وباب المندب، ومضيق البوسفور، وقناة بنما، ورأس الرجاء الصالح.

وتكشف الخريطة عن تمركز كثيف للمسارات الملاحية في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، مما يُبرز الثقل الاستراتيجي لهذه المنطقة في منظومة التجارة العالمية. وتُعدّ هذه النقاط محاور ضغط جيوسياسي بامتياز، إذ يكفي تعطّل أيٍّ منها لإحداث اضطرابات واسعة في سلاسل الإمداد الدولية وارتفاع حاد في أسعار الطاقة والبضائع.

الموقع الجغرافي المتميز يتيح للدولة عدة مزايا استراتيجية: أولاً، القدرة على التحكم في حركة الملاحة البحرية، كما هو الحال مع مصر التي تتحكم في قناة السويس، أو تركيا التي تسيطر على مضيقي البوسفور

والدردنيل. ثانياً، سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية وتقليل تكاليف النقل البحري. ثالثاً، القدرة على بناء موانئ طبيعية محمية تشكل قواعد لأسطول بحري قوي[1]

و قد ميز بين ثلاث أنواع من الموقع الجغرافي[2] :

- الموقع المركزي والذي يسمح بالوصول لعدة مسارح عمليات.
- الموقع الجانبي والذي يكون محمي لكن محدود التاثير.
- الموقع المعزول ويتمثل في الجزر البعيدة.

ومع ذلك، فإن الموقع الجغرافي وحده لا يكفي. فروسيا، على سبيل المثال، تمتلك أطول خط ساحلي في العالم 37،653 كلم، لكن معظم موانئها تتجمد في فصل الشتاء، مما يحد من قدرتها على استخدام هذا الموقع بشكل فعال على مدار السنة. وهذا ما يفسر سعي روسيا الدائم للوصول إلى موانئ المياه الدافئة، وهو ما شكّل محركاً رئيسياً لسياستها الخارجية عبر القرون[3] . لذا اليوم يضاف اليه التكنولوجيا والتي تعيد تعريف الميزة الجغرافية.

ب.الموارد البحرية (Maritime Resources)

تضم الموارد البحرية كافة ما يمكن استخراجه واستغلاله من البحار والمحيطات، طبعا تختلف هذه الأخيرة في نوعيتها والتي قد تكون حية مثل الثروة السمكية و الحياة البحرية، و من الموارد الطاقوية كالنفط و الغاز و موارد أخرى كالمعادن. في القرن الواحد والعشرين، أصبحت هذه الموارد من العوامل الرئيسية في صياغة السياسات البحرية لدى الدول وتحديد مناطق نفوذها البحري لكن ما يجعلها عنصرا جيوسياسا حاسما ليس وفرتها بل توزيعها غير المتكافئ وصعوبة الوصول اليها. ما أدى بدوره الى التحول من مفهوم "المشاعات البحرية" (الموارد متاحة للجميع) إلى "التملك الوطني" عبر المناطق الخالصة ، هذا التحول أمم 38% من مساحة المحيطات [4]

على هذا الأساس فان النفط والغاز البحريان يمثلان أحد أهم الموارد الاستراتيجية في العصر الحديث. فمن الحقائق الملموسة في هذا السياق يظهر ان حوالي 30% من إنتاج النفط العالمي و27% من الغاز الطبيعي يأتيان من الحقول البحرية[5] و التي غالبا ما تقع في مناطق ذات وضع قانوني غامض بمعنى مناطق اقتصادية خالصة متداخلة ، جرف قاري ممتد .هذا ما جعل المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) والموارد البحرية بؤر محتملة للصراع بين الدول ، كما نرى في نزاعات بحر الصين الجنوبي.

---

[1] Kaplan, Robert D., *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate*, Random House, New York, 2012, pp. 45-67

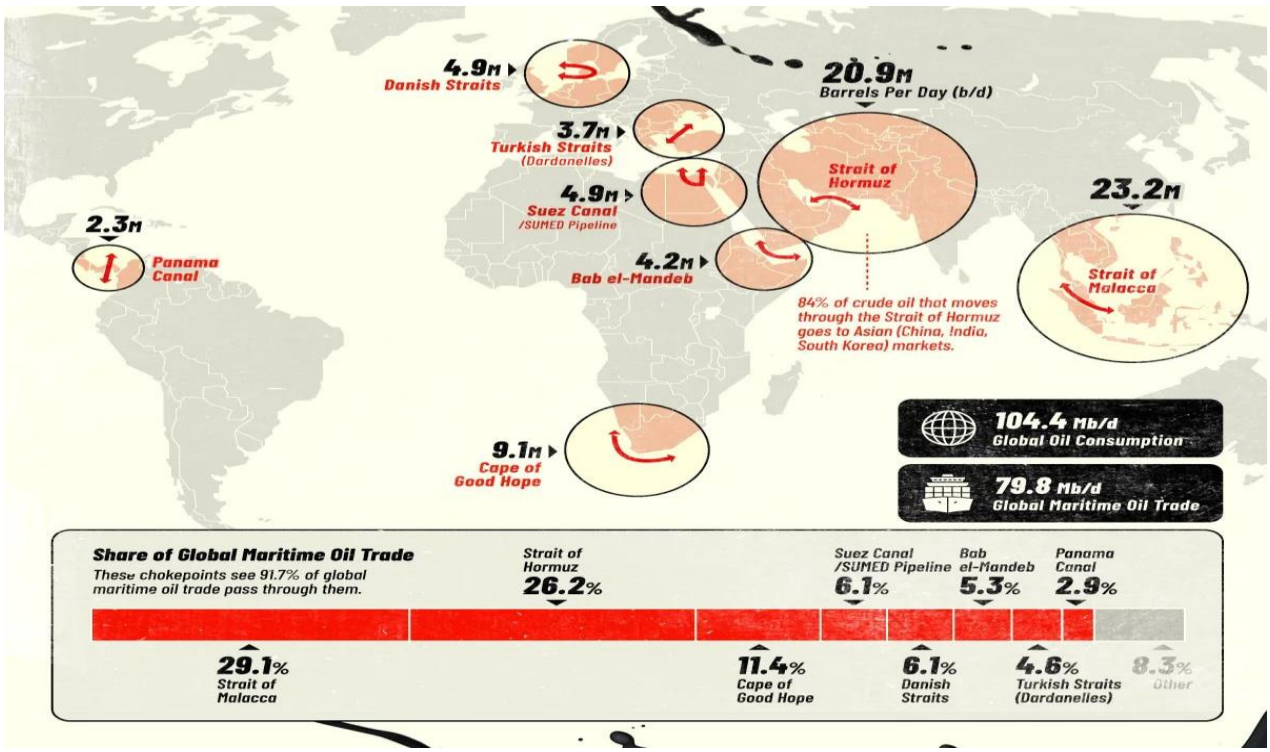
[2] Mahan, 30-89

[3] Hill, J.R., *Maritime Strategy for Medium Powers*, Naval Institute Press, Annapolis, 1986, pp. 123-145

[4] Churchill,R.R.,and A.V.Lowe,The Law of The Sea, 3rd ed.,Manchester UP,19991,pp134-160.

[5] U.S. Energy Information Administration, "Offshore Production Nearly 30% of Global Crude Oil Output in 2015," *Today in Energy*, October 25, 2016, accessed November 3, 2025؛ Energy Institute, *Statistical Review of World Energy* (London: Energy Institute, 2024).

خريطة (3): نقاط الاختناق النفطية في العالم



Source : EIA, Data for H1 2025.

كما ان الثروة السمكية تُعد من الموارد البحرية الحيوية ايضا، إذ يعتمد أكثر من 3 مليارات إنسان على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين [1]. وهذا ما يفسر الصراعات المستمرة حول مناطق الصيد، كالتوترات بين الصين واليابان حول مناطق الصيد في بحر الصين الشرقي.

بالإضافة الى ذلك يبرز دور المعادن النادرة الموجودة في قاع المحيطات، كالكوبالت والنيكل والمنغنيز، والتي تدخل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة والبطاريات الكهربائية [2]. وقد أطلقت العديد من الدول برامج طموحة لاستكشاف واستغلال هذه المعادن، مما يفتح فصلاً جديداً في الصراع على الموارد البحرية.

ج. القدرات البحرية (Maritime Capabilities)

القدرات البحرية تشمل كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية التي تمتلكها الدولة للتحرك والعمل في المجال البحري. وتنقسم هذه القدرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

[1] Food and Agriculture Organization (FAO), *The State of World Fisheries and Aquaculture 2022*, Rome, 2022, p.
[2] Hein, James R., et al., "Deep-Ocean Mineral Deposits as a Source of Critical Metals for High- and Green-Technology Applications", *Nature Geoscience*, Vol. 6, 2013, pp 6-1

أ. القدرات العسكرية البحرية :تتمثل في الأسطول البحري الحربي بما يشمله من حاملات طائرات، غواصات، مدمرات، فرقاطات، وسفن دعم لوجستي. القوة البحرية العسكرية تتيح للدولة القدرة على حماية سواحلها، وتأمين خطوط إمدادها البحرية، وفرض حصار بحري على خصومها، وممارسة الردع الاستراتيجي (خاصة عبر الغواصات النووية التي تحمل صواريخ باليستية).[1]

ب. القدرات التجارية البحرية :تشمل الأسطول التجاري، والموانئ التجارية، وشركات الملاحة البحرية، والبنية التحتية اللوجستية. الدول التي تمتلك أساطيل تجارية ضخمة، مثل الصين واليونان وسنغافورة، تستطيع ممارسة نفوذ اقتصادي كبير على الاقتصاد العالمي.[2]

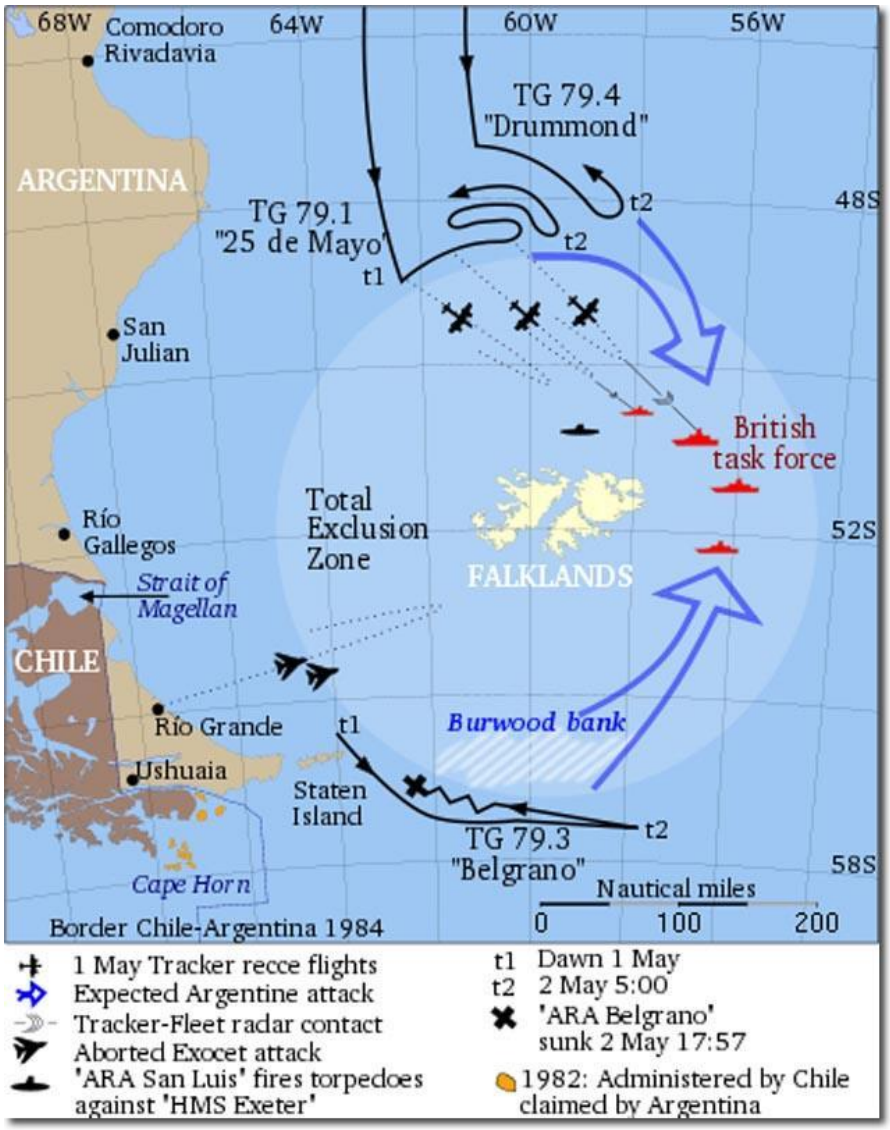
ج. القدرات التكنولوجية والصناعية :تتضمن القدرة على بناء السفن (سواء العسكرية أو التجارية)، وتطوير تقنيات بحرية متقدمة (كأنظمة الملاحة الذكية، والروبوتات البحرية، والأقمار الصناعية البحرية). الدول التي تمتلك صناعة بحرية متطورة، مثل كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، تمتلك استقلالية استراتيجية وقدرة على تصدير قدراتها البحرية للآخرين[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القدرات الثلاثة متكاملة ومترابطة. فالقوة البحرية العسكرية تحتاج إلى قاعدة صناعية قوية لبناء وصيانة السفن الحربية، كما أن الأسطول التجاري يمكن أن يُستخدم كقوة احتياطية في أوقات الأزمات، كما حدث في حرب الفوكلاند عام 1982 عندما استخدمت بريطانيا سفناً تجارية لنقل القوات والعتاد. [4]

[1] Hughes, Wayne P., *Fleet Tactics and Coastal Combat*, 2nd Edition, Naval Institute Press, Annapolis, 2000, pp. 34-56.
[2] Stopford, Martin, *Maritime Economics*, 3rd Edition, Routledge, London, 2009, pp. 178-203
[3] Pugh, Philip, *The Cost of Seapower: The Influence of Money on Naval Affairs from 1815 to the Present Day*, Conway Maritime Press, London, 1986, pp. 234-267
[4] Grove, Eric, *The Future of Sea Power*, Routledge, London, 1990, pp. 89-112.

ثالثا: أهمية السيطرة على الممرات البحرية(Chokepoints)

خريطة(4): الخريطة العملياتية لإغراق الطراد الأرجنتيني ARA Belgrano خلال حرب فوكلاند 1982



Source : Wikimedia Commons, File: ARA.Belgrano.sunk.svg

تُوثّق هذه الخريطة العملياتية المراحل الأخيرة من المواجهة البحرية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في حرب فوكلاند 1982، مع التركيز على الحركة التكتيكية للمجموعات البحرية الأرجنتينية الثلاث (TG 79.1, TG 79.3, TG 79.4) في محيط جزر فوكلاند.

تُظهر الخريطة أن المجموعة TG 79.3 التي تضمّ الطراد "بيلغرانو" كانت تتحرك جنوب منطقة الحظر الإجمالي البريطانية (Total Exclusion Zone)، حين أغرقتها الغواصة البريطانية HMS Conqueror في الثاني من مايو 1982 الساعة 17:57. وقد أثار هذا الإغراق جدلاً دولياً واسعاً كون السفينة كانت

خارج منطقة الحظر المُعلنة رسمياً. كما تُبرز الخريطة الحركة الجوية الأرجنتينية ومحاولة شنّ هجوم بصواريخ إكزوسيت على السفن البريطانية، وهو ما يعكس حجم التصعيد العسكري في هذا النزاع على السيادة البحرية.

1. مفهوم الممرات البحرية الاستراتيجية

الممرات البحرية الاستراتيجية أو نقاط الاختناق (Chokepoints) هي ممرات ضيقة تربط بين مسطحين مائيين كبيرين، وتمر عبرها نسبة كبيرة من حركة التجارة البحرية العالمية، خاصة ناقلات النفط والغاز. وتكتسب هذه الممرات أهميتها من كونها نقاط عبور إجبارية لا يمكن تجاوزها إلا بتكاليف باهظة ومسافات أطول بكثير[1].

السيطرة على هذه الممرات تعني القدرة على التحكم في تدفق السلع والطاقة على مستوى العالم، وبالتالي التأثير في الاقتصاد العالمي. كما أنها توفر نفوذاً سياسياً هائلاً، إذ يمكن استخدامها كورقة ضغط على الدول التي تعتمد على التجارة البحرية العابرة لهذه المناطق[2].

هذا ما يظهر بانها تتميز بلا تناسب حاد بين صغر حجمها الجغرافي وضخامة أهميتها الاستراتيجية وهو ما يعبر عن جوهر القوة الجيوسياسية للممرات. والتي توفر بدورها ثلاث خصائص تجعلها نقاط رافعة (Leverage Points)وهي:

I. **الاجبارية:** لا يوجد بديل اقتصادي معقول، أي طريق اخر قد يضيف مسافة وأيام ما يجعله غير عملي للتجارة.

II. **القابلية للتعطيل**: يمكن إغلاقها أو تعطيلها بقوة محدودة نسبياً: ألغام بحرية، غواصة واحدة، أو حتى حادث

III. **التمركز الجغرافي :**عدد محدود من الممرات الحيوية (7-9 ممرات رئيسية عالمياً) تتحكم في معظم التجارة البحرية

2 .البعد الاستراتيجي للسيطرة على الممرات البحرية

السيطرة على الممرات البحرية توفر عدة أنواع من القوة:

أولاً: القوة الاقتصادية :القدرة على التحكم في تدفق التجارة والطاقة تعني القدرة على التأثير في أسعار السلع الحيوية، وبالتالي التأثير في اقتصادات الدول المعتمدة على هذه الممرات. مصر، على سبيل المثال، تحصل على إيرادات سنوية تتجاوز 9 مليارات دولار من قناة السويس[3].

---

[1] Rodrigue, Jean-Paul, *The Geography of Transport Systems*, 5th Edition, Routledge, New York, 2020, pp. 234-256.

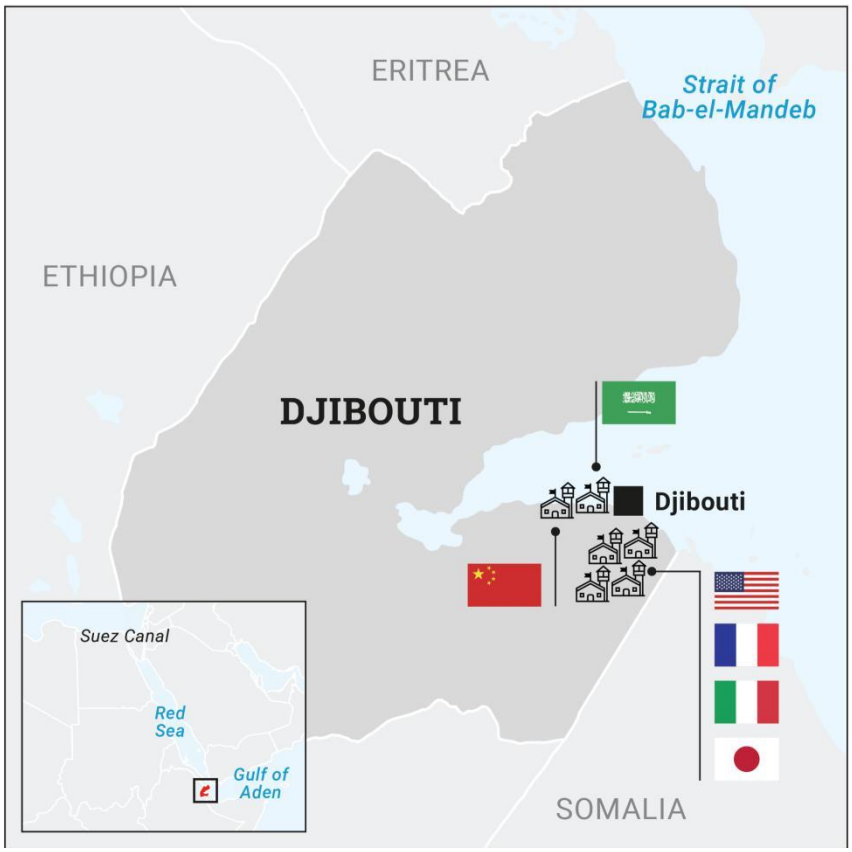
[2] Rosenberg, David, "Governing the South China Sea: From Freedom of the Seas to Ocean Enclosure Movements", *Harvard Asia Quarterly*, Vol. 12, No. 3, 2010, pp. 4-12.

[3] Suez Canal Authority, *Annual Report 2023*, Cairo, 2024, p. 8.

ثانياً: القوة السياسية :الدول المسيطرة على الممرات الحيوية تمتلك نفوذاً سياسياً كبيراً، إذ يمكنها استخدام التهديد بإغلاق الممر أو فرض قيود على الملاحة كورقة ضغط في المفاوضات الدولية. إيران، على سبيل المثال، تهدد بشكل دوري بإغلاق مضيق هرمز للضغط على الولايات المتحدة ودول الخليج[1].

ثالثاً: القوة العسكرية الاستراتيجية :السيطرة على الممرات البحرية تمكّن الدولة من التحكم في تحركات القوات البحرية المعادية، والقدرة على فرض حصار بحري فعال. كما أنها توفر مواقع استراتيجية لإنشاء قواعد عسكرية بحرية، كما فعلت الصين في جيبوتي بالقرب من باب المندب[2].

خريطة (5): القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي



Source : Table.Media / Table.Briefings, "Foreign military bases in Djibouti", www.Table.Media

تُبرز هذه الخريطة الأهمية الاستراتيجية الاستثنائية لجيبوتي بوصفها مركزاً للتنافس العسكري الدولي على مشارف مضيق باب المندب، إذ تحتضن هذه الدولة الصغيرة قواعد عسكرية لخمس قوى كبرى في آنٍ واحد، هي: الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، فضلاً عن المملكة العربية السعودية.

[1] Cordesman, Anthony H., *Iran and the Gulf Military Balance*, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C., 2019, pp. 123-145.
[2] Erickson, Andrew S., and Gabe Collins, "China's Real Blue Water Navy", *The Diplomat*, August 2012, accessed at thediplomat.com

والأبرز في هذا السياق هو التواجد الصيني الذي يمثّل أول قاعدة بحرية صينية خارج حدودها منذ عام 2017، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في الاستراتيجية البحرية الصينية الرامية إلى تأمين خطوط إمدادها النفطية وتوسيع نطاق انتشارها العسكري خارج المحيط الآسيوي. وتكتسب جيبوتي هذه الأهمية من موقعها على مدخل البحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس، مما يجعلها حلقة لا غنى عنها في منظومة أمن الطاقة والتجارة الدولية.

رابعا: البحر كمساحة للصراع في القرن الحادي والعشرين

القرن الحادي والعشرون يشهد عودة قوية للجيوبوليتيك البحري كمحور رئيسي للصراع الدولي، بعد أن كان القرن العشرون قد شهد تركيزاً كبيراً على الصراعات البرية (الحربان العالميتان، الحرب الباردة). عدة عوامل تفسر هذا التحول:

أولاً :النمو الاقتصادي الآسيوي، خاصة الصين، والذي يعتمد بشكل كبير على التجارة البحرية، دفع الدول الآسيوية إلى الاستثمار بكثافة في بناء قواتها البحرية، مما أدى إلى سباق تسلح بحري في المنطقة.[1]

ثانياً :اكتشاف احتياطيات ضخمة من النفط والغاز في المياه العميقة (شرق البحر المتوسط، بحر الصين الجنوبي، المحيط المتجمد الشمالي) أججّ النزاعات حول ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة[2].

ثالثاً :التغيرات المناخية وذوبان الجليد في القطب الشمالي فتح ممرات بحرية جديدة وأتاح الوصول إلى موارد كانت مجمدة، مما خلق منطقة صراع جديدة بين الدول القطبية (روسيا، كندا، النرويج، الدنمارك، والولايات المتحدة و حتى الصين باعتبارها NEAR ARCTIC STATE)[3].

رابعاً :التطور التكنولوجي (الغواصات المتقدمة، الطائرات بدون طيار البحرية، الأسلحة الهايبرسونية) غيّر من طبيعة الحرب البحرية وجعلها أكثر تعقيداً وخطورة[4].

ويظهر من خلال هذه العوامل ان من اهم مناطق صراع هو:

أ. بحر الصين الجنوبي: والذي يشهد توتراً متصاعداً بين الصين من جهة، ودول جنوب شرق آسيا (الفلبين، فيتنام، ماليزيا) من جهة أخرى، حول السيادة على الجزر والشعاب المرجانية. الصين تبني جزراً اصطناعية

---

[1] O'Rourke, Ronald, *China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities*, Congressional Research Service, Washington D.C., 2023, pp. 1-145.

[2] Tziarras, Zenonas, "The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Emerging Issues and Challenges", *Turkish Policy Quarterly*, Vol. 15, No. 4, 2017, pp. 83-91.

[3] Borgerson, Scott G., "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming", *Foreign Affairs*, Vol. 87, No. 2, 2008, pp. 63-77.

[4] Friedman, Norman, *Seapower as Strategy: Navies and National Interests*, Naval Institute Press, Annapolis, 2001, pp. 234-267.

وتنشئ عليها قواعد عسكرية، بينما تدعم الولايات المتحدة حلفاءها الإقليميين وتنفذ عمليات "حرية الملاحة" لتحدي المطالبات الصينية[1].

وهذا ما أدى الى التحول في طبيعة الصراع البحري لتظهر لنا اشكالا متعددة من الحروب البحرية وهي:

أ. الحرب القانونية :(Lawfare) استخدام القانون الدولي للبحار كأداة للصراع. الدول تقدم مطالبات قانونية متضاربة أمام المحاكم الدولية (كقضية الفلبين ضد الصين أمام محكمة التحكيم الدولية عام 2016)[2].

ب. الحرب الرمادية :(Grey Zone Warfare) استخدام أساليب تقع دون عتبة الحرب المعلنة، مثل مضايقة السفن بواسطة سفن خفر السواحل أو "ميليشيات بحرية"، كما تفعل الصين في بحر الصين الجنوبي[3].

ج. الحرب السيبرانية البحرية :استهداف أنظمة الملاحة والاتصالات البحرية عبر الهجمات السيبرانية، كما حدث في عدة حوادث استهدفت موانئ وسفن تجارية[4]

المطلب الثاني: تطور مفهوم النفوذ البحري

إذا كان الجيوبوليتيك البحري يمثل الإطار النظري الذي يفسر العلاقة الجدلية بين الجغرافيا والسياسة في المجال البحري، فإن النفوذ البحري يجسد التطبيق العملي لهذا الإطار في الواقع الدولي. ذلك أن النفوذ البحري ليس معطى ثابتاً أو موروثاً جغرافياً خالصاً، بل هو بناء سياسي-استراتيجي معقد تتفاعل فيه القدرات المادية مع الإرادة السياسية والمهارة الاستراتيجية. وما يميز النفوذ البحري عن مجرد امتلاك القوة البحرية هو قدرته على التحول من "قوة كامنة" إلى "قوة فاعلة" قادرة على تشكيل سلوك الآخرين وتوجيه مسار الأحداث في المجال البحري.

فمن خلال تاريخه حتى الان، يظهر مفهوم النفوذ البحري تحولات عميقة تعكس التغيرات في طبيعة النظام الدولي وأدوات ممارسة القوة. فمن الإمبراطوريات البحرية الكلاسيكية التي اعتمدت على القوة العسكرية الخشنة والسيطرة المباشرة على الممرات التجارية، إلى النماذج المعاصرة التي تمزج بين القوة الصلبة والناعمة في إطار ما بات يُعرف بـ"القوة الذكية"، نلاحظ أن جوهر النفوذ البحري ظل ثابتاً في هدفه الأساسي: القدرة على استخدام البحر لخدمة المصالح الوطنية ومنع الخصوم من استخدامه ضدها. لكن وسائل تحقيق هذا الهدف تطورت بشكل جذري، من المدافع البحرية إلى الصواريخ الباليستية المضادة

[1] Dutton, Peter, ed., *Military Activities in the EEZ: A U.S.-China Dialogue on Security and International Law in the Maritime Commons*, Naval War College Press, Newport, 2010, pp. 45-89.

[2] Permanent Court of Arbitration, *The South China Sea Arbitration (Philippines v. China)*, PCA Case No. 2013-19, Award of 12 July 2016, pp. 1-501.

[3] Erickson, Andrew S., and Ryan D. Martinson, eds., *China's Maritime Gray Zone Operations*, Naval Institute Press, Annapolis, 2019, pp. 34-78.

[4] Vavra, Shannon, "The Growing Threat of Cyberattacks on Maritime Infrastructure", *CyberScoop*, March 2021 .

للسفن، ومن الاستعمار المباشر إلى الاستثمارات الضخمة في الموانئ الأجنبية، ومن السيطرة الإمبريالية إلى "الهندسة البحرية للنفوذ" المتطورة.

أولاً: النفوذ البحري

التعاريف

في الأدبيات الأنجلوساكسونية، نجد مصطلحين رئيسيين يُستخدمان بالتبادل وإن كان لكل منهما ظلال دلالية مختلفة "Sea Power" :و ."Maritime Influence"المصطلح الأول، الذي شاع استخدامه منذ كتابات ماهان الرائدة، يشير إلى القوة البحرية بمعناها الشامل الذي يجمع بين القدرات المادية والإرادة السياسية لاستخدام البحر[1]. أما المصطلح الثاني فيركز على البعد التأثيري والنفوذي، أي القدرة الفعلية على تشكيل سلوك الآخرين في المجال البحري دون اللجوء بالضرورة إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية[2].

التعريف الاصطلاحي:

النفوذ البحري كمفهوم اصطلاحي لم يحصل على إجماع، بل تطور عبر إسهامات متتالية لمفكرين استراتيجيين، كل منهم أضاف بعداً جديداً أو أعاد صياغة المفهوم ليعكس واقع عصره.

ألفريد ماهان (Alfred Mahan) :(1890) المؤسس الفعلي للمفهوم الحديث. عرّف القوة البحرية بأنها ليست مجرد "القوة العسكرية البحرية"، بل **منظومة متكاملة** تشمل: الأسطول الحربي، الأسطول التجاري، القواعد البحرية، والسيطرة على طرق التجارة البحرية. جوهر نظريته: من يسيطر على البحار يسيطر على التجارة، ومن يسيطر على التجارة يسيطر على العالم[3]. ماهان ربط النفوذ البحري **بالهيمنة الاقتصادية** أكثر من مجرد القوة العسكرية.

جوليان كوربيت (Julian Corbett):(1911) طوّر مفهوم ماهان بإدخال فكرة **"السيطرة البحرية المحدودة** (Limited Command of the Sea). **"**رأى أن السيطرة المطلقة على جميع البحار مستحيلة وغير ضرورية، والمهم هو السيطرة على **خطوط الاتصال البحرية الحيوية** في الوقت والمكان المناسبين. كوربيت أدخل **البعد الزمني والمكاني** للنفوذ حيث لا توجد سيطرة دائمة ومطلقة، بل سيطرة **مؤقتة واستراتيجية**[4].

راؤول كاستيكس (Raoul Castex) :(1929-1935) المنظّر البحري الفرنسي الذي ربط النفوذ البحري بـ**الجيوستراتيجيا الشاملة** .رأى أن القوة البحرية يجب أن تُفهم في سياق **التكامل بين القوى البرية والبحرية**

---

[1] Gray, Colin S., "The Geopolitics of Sea Power", *Naval War College Review*, Vol. 40, No. 2, Spring 1987, pp. 22-35.

[2] Till, Geoffrey, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th Edition, Routledge, London and New York, 2018, pp. 17-25.

[3] Mahan, Alfred Thayer, *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Little, Brown, Boston, 1890, pp. 25-89.

[4] Corbett, Julian S., *Some Principles of Maritime Strategy*, Longmans, London, 1911, reprint Naval Institute Press, 1988, pp. 87-94, 141-167.

والجوية، وليس بمعزل عنها. كاستيكس أكد أن النفوذ البحري فعّال فقط عندما يُدمج في **استراتيجية وطنية شاملة**[1].

ج. سي. وايلي (J. C. Wylie) :(1945–1967) في عصر الأسلحة النووية، أعاد وايلي تعريف النفوذ البحري بالتركيز على **دور الردع الاستراتيجي** .الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية (SSBNs)حيث أصبحت محور النفوذ البحري في الحرب الباردة، من خلال القدرة على **الضربة الثانية المضمونة** حتى بعد ضربة نووية معادية. وايلي حوّل النفوذ البحري من **أداة للإسقاط** إلى **أداة للردع**[2].

جيفري تيل (Geoffrey Till) (1990-إلى غاية يومنا) :في عصر ما بعد الحرب الباردة، قدّم تيل مفهوماً **متعدد الأبعاد** للنفوذ البحري. لم يعد مقتصراً على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل يشمل: الدبلوماسية البحرية، المساعدة الإنسانية، مكافحة القرصنة، حماية البيئة البحرية، وتشكيل القواعد والمعايير الدولية. تيل صاغ مفهوم **"القوة الذكية البحرية** (Smart Maritime Power) "التي تمزج القوة الخشنة والناعمة[3].

ويُعدّ الباحث الصيني **هو بو (Hu Bo)** من أبرز المتخصصين الصينيين في قضايا الاستراتيجية البحرية والأمن البحري، وهو مدير مركز مبادرة استكشاف الوضع الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي (SCSPI) بجامعة بكين. ويعرّف النفوذ البحري الصيني بأنه: **"القدرة على ضمان الوصول الآمن إلى المجالات البحرية الحيوية وتأمين خطوط الاتصال البحرية، مع منع الأطراف الخارجية من استخدام هذه المجالات ضد المصالح الصينية"**، وهو تعريف يجمع بين بُعدَي الحماية والحرمان في آنٍ واحد، ويعكس طبيعة المقاربة الاستراتيجية الصينية في المجال البحري.[4]

التعريف الاجرائي:

إجرائياً، يمكن تعريف النفوذ البحري في سياق هذه الدراسة بأنه**" :المحصلة الديناميكية للقدرات البحرية الوطنية (عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية، دبلوماسية) والإرادة السياسية لتوظيفها بشكل متكامل ومستدام لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: (1) حماية المصالح الوطنية في المجال البحري وتأمين خطوط الإمداد الحيوية، (2) التأثير في سلوك الفواعل الأخرى (دول، منظمات، فواعل غير دولاتية) في هذا المجال، (3) المساهمة في صياغة القواعد والمعايير التي تحكم الاستخدام الدولي للبحار".**

---

[1] Castex, Raoul, *Strategic Theories*, translated by Eugenia C. Kiesling, Naval Institute Press, Annapolis, 1994, pp. 45-78.

[2] J. C. Wylie, *Military Strategy: A General Theory of Power Control* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1967), 82–91.

[3] Till, Geoffrey, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th ed., Routledge, London, 2018, pp. 67-112, 289-300

[4] Hu Bo, *Chinese Maritime Power in the 21st Century: Strategic Planning*, Policy and Predictions (London: Routledge, 2020), pp. 12–34.

هذا التعريف يتجاوز **الاختزالية العسكرية بمعنى ان النفوذ يتحدد بعدد السفن والحتمية الجغرافية التي تؤكد على ان الموقع يعطي نفوذ تلقائي**، للتأكيد على الطبيعة البنائية للنفوذ باعتباره ليس مجرد معطى طبيعي بل منتج عبر تفاعل القدرات والإرادة والسياق الدولي.

ثانيا: البنية الطبقية للنفوذ البحري

لخطأ الشائع في تحليل النفوذ البحري هو **التعامل معه كمتغير أحادي البعد** يمكن قياسه بمؤشر واحد (حجم الأسطول، عدد القواعد، حصة التجارة البحرية). لكن النفوذ البحري في الواقع **ظاهرة طبقية** (Layered Phenomenon)تتكون من ستة أبعاد متفاعلة، كل بعد له منطقه الخاص لكنها مترابطة بنيوياً:

البعد الأول للنفوذ البحري: الجغرافي والطبيعي

هذا الجانب يضم المتغيرات الجغرافية الصلبة، منها: طول الخط الساحلي، عدد وجودة الموانئ الطبيعية، قربه من ممرات بحرية استراتيجية، المناخ البحري. هذه المتغيرات ثابتة نسبيا ، لكن أهمية هذه المتغيرات الاستراتيجية و قيمتها تختلف ، لان ميناء طبيعي ممتاز لم يكن ذا قيمة كبيرة قبل ظهور السفن البخارية ، بل اصبح حاسما ، و بهذا يظهر جليا ان الجغرافيا توفر إمكانيات و قيود لكنها لا تحدد النتيجة النهائية [1]

البعد الثاني للنفوذ البحري: المادي والقدراتي

تتمثل القدرات البحرية المادية في مجموعة الاساطيل الحربية ، القواعد البحرية الداخلية و الأولية و البنية التحتية البحرية و التي تشمل بدورها كل من الموانئ التجارية و الصناعات البحرية و الترسانات ، و هذا المجال من القدرات يعرف من حيث القدرة على البناء من خلال الاستثمارات و الزمن ، لكنه مكلف جدا ، حيث يتطلب انشاء اسطول بحري حديث عقودا و ملايير الدولارات ، على غرار ان هذه القدرات قابلة للتقادم ، باعتبار ان اسطول ضخم بتكنولوجيا قديمة هو اقل فعالية من اسطول اصغر بتكنولوجيا متقدمة2

البعد الثالث للنفوذ البحري: التكنولوجي والمعرفي

من هنا جاءت فكرة القدرة على تطوير وإنتاج التكنولوجيا البحرية محلياً وليس مجرد شراءها، وهذا هو مجال التكنولوجيا البحرية، وهذا يشمل: القدرة على تصميم وبناء السفن، وتطوير أنظمة الأسلحة البحرية، والأقمار الصناعية البحرية، وتكنولوجيا الاستشعار تحت الماء. لا تتمتع الكثير من الدول (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية) بقدرات تكنولوجية بحرية متقدمة. معظم الدول مستهلكة للتكنولوجيا البحرية، مما يخلق تبعية استراتيجية[3].

---

[1] Gray, Colin S., "The Influence of Space Power upon History", *Comparative Strategy*, Vol. 15, No. 4, 1996, pp. 293-308.

[2] Hughes, Wayne P., *Fleet Tactics and Coastal Combat*, 2nd ed., Naval Institute Press, Annapolis, 2000, pp. 12-45.

[3] Dombrowski, Peter, and Eugene Gholz, *Buying Military Transformation*, Columbia University Press, New York, 2006, pp.151-134

البعد الرابع للنفوذ البحري: الاقتصادي والتجاري

حجم الاسطول التجاري الوطني، نسبة من التجارة البحرية العالمية، السيطرة على موانئ استراتيجية، الاستثمارات في البنية التحتية البحرية العالمية. هذا النوع من الرؤية يتجاوز الملكية المباشرة ، حيث لا تمتلك الصين اكبر اسطول تجاري عالميا (اليونان وألمانيا أكبر من حيث الحمولة الإجمالية)،لكنها تسيطر على إدارة حصصا في ما يقارب 99 ميناء عالمي ، كما انها قوة كبرى اليوم في بناء السفن و الشحن ، مما يمنحها نفوذا يتجاوز ملكية السفن [1]

البعد الخامس للنفوذ البحري:السياسي والدبلوماسي

يتمثل هذا البعد في إمكانية تشكيل تحالفات بحرية ، و استخدام دبلوماسية بحرية (Naval diplomacy) مثل زيارات للموانئ ، مناورات مشتركة ، تدريبات لقوات بحرية اجنبية و احداث تاثير في القرارات الدولية فيما يخص البحار ، هذا النوع لا يمتلك هيئة مادية ، لكن هو من النوع الذي يترك له القرار الحاسم ، فاسطول بحري منعزل دبلوماسيا يبقى اقل فعالية من اسطول اصغر مدعوم بشبكة تحالفات ، و بهذا فان التواجد في تحالفات بحرية يمنح إمكانية الوصول (access) لقواعد الحلفاء ، تبادل معلومات استخباراتية و تقاسم أعباء الامن البحري. و بهذا يصبح أداة للسياسة الخارجية (statecraft) [2].

البعد السادس للنفوذ البحري: القانوني والمعياري

يشمل التاثير في القواعد الدولية التي تحكم استخدام البحار، هذا يشمل المشاركة في صياغة وتفسير اتفاقية قانون البحار، والدعوة الى معايير محددة ل «السلوك المسؤول" في البحار، وغيره من استخدام المحاكم الدولية لدعم مواقف قانونية. فالقوى البحرية الكبرى لا تكتفي بالامتثال للقانون بل تسعى لصياغة قواعده لصالحها ، و هذا هو مستوى النفوذ البنيوي الذي يمنح القدرة على تشكيل القواعد التي تحكم اللعبة نفسها[3]

وعليه يظهر من خلال هذا ان النفوذ البحري **الفعّال والمستدام** يتطلب **حداً أدنى من القوة في جميع الأبعاد الستة** .هذا ما يفسر لماذا **قلة قليلة فقط** من الدول حققت تاريخياً نفوذاً بحرياً عالمياً كلها جمعت بين الموقع المناسب، القدرات الكافية، التفوق التكنولوجي، النشاط التجاري، الحلفاء، والقدرة على تشكيل القواعد، وعليه نجد هذه الدول التي يوضحها الجدول التالي:

[1] UNCTAD, *Review of Maritime Transport 2023*, United Nations, Geneva, 2023, pp. 45-67.
[2] Ken Booth, *Navies and Foreign Policy* (London: Routledge, 1977), 15–37.
[3] Roach, J. Ashley, and Robert W. Smith, *Excessive Maritime Claims*, 3rd ed., Martinus Nijhoff, Leiden, 2012, pp. 12-34

جدول 1: شبكات القواعد البحرية للقوى الكبرى

الدولة	عدد القواعد البحرية الخارجية الرئيسية	المناطق الجغرافية الرئيسية	الهدف الاستراتيجي
الولايات المتحدة الامريكية	اكثر من 30 قاعدة و منشاة بحرية كبرى (ضمن شبكة عالمية تتجاوز 100 منشاة عسكرية خارجية)	عالمي (جميع المحيطات)	هيمنة بحرية عالمية و حماية طرق التجارة و التحالفات
الصين	قاعدة واحدة مؤكدة في جيبوتي، مع وجود عدة تسهيلات محتملة او موانئ مزدوجة الاستخدام	المحيط الهندي، أفريقيا، بحر الصين الجنوبي	حماية خطوط الإمداد و الطاقة و توسيع نفوذ إقليمي
روسيا	3-5 قواعد\تسهيلات رئيسية	البحر المتوسط، القطب الشمالي ،المحيط الهندي	استعادة النفوذ البحري السوفييتي السابق
فرنسا	5 قواعد استراتيجية رئيسية ، إضافة الى منشات أخرى في أقاليم ما وراء البحار	المحيط الهندي، الكاريبي، المحيط الهادئ	حماية أقاليم ما وراء البحار و المصالح الفرنسية
بريطانيا	4 قواعد رئيسية او نقاط ارتكاز رئيسية	قبرص، جبل طارق، البحرين،المحيط الهندي	الحفاظ على النفوذ البحري و دعم التحالفات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الدفاع الأمريكية، وتقارير The Diplomat وJamestown Foundation، وتقارير International Institute for Strategic Studies (IISS) خلال الفترة 2023–2025.

ثالثا: التطور التاريخي للنفوذ البحري

المرحلة الأولى: النفوذ البحري الامبريالي (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر)

في هذه المرحلة، تم ربط النفوذ البحري عضويا بالتوسع الاستعماري، حيث استخدم للسيطرة على طرق التجارة البحرية والمناطق الغنية بالموارد، من بين التجسيدات نجد البرتغال التي بنت امبراطورية المحطات التجارية (Empire of Trading Posts)، التي شملت السيطرة على نقاط استراتيجية[1]، تمثلت في التحكم بمواني ومحطات تجارية رئيسية وهي غوا، ملقا، ماكاو، هرمز بهدف التحكم في طرق التوابل[2]. و في المقابل تبنت اسبانيا نموذج "الإمبراطورية الترابية" [3]من خلال احتلال واسع لامريكا اللاتينية لاستغلال الفضة و الذهب [4] . وبهذا يظهر النموذجان كيف شكلت السيطرة البحرية عنصرا حاسما في بناء النفوذ الامبريالي الأوروبي.

خريطة (6): الإمبراطوريتان الإسبانية والبرتغالية ومساراتهما التجارية البحرية (1581-1640)



Source : *adapted from Historical Atlas by William R. Shepherd, 1911. The Age of Discovery, 1340-1600. University of Texas at Austin.*

[1] Diffie, Bailey W., and George D. Winius, *Foundations of the Portuguese Empire, 1415–1580* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1977), 234–267.
[2] Geoffrey Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500–1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 137–145.
[3] J. H. Elliott, *Empires of the Atlantic World: Britain and Spain in America 1492–1830* (New Haven: Yale University Press, 2006), 15–32.
[4] Stanley J. Stein and Barbara H. Stein, Silver, Trade, and War: Spain and America in the Making of Early Modern Europe (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2000), 1–28.

تُجسّد هذه الخريطة التاريخية امتداد الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية خلال الفترة الممتدة بين 1581 و1640، وهي المرحلة التي تُعدّ ذروة الهيمنة الأيبيرية على مسالك التجارة البحرية العالمية. تُميّز الخريطة بين المناطق الخاضعة للسيادة البرتغالية باللون الأزرق والمناطق الإسبانية باللون البرتقالي، فيما تُبيّن المسارات التجارية الرئيسية لكل منهما عبر المحيطين الأطلسي والهادئ والهندي.

وتكشف هذه الخريطة عن نمط تقسيم العالم البحري بين القوتين استناداً إلى معاهدة توردیسیاس 1494 ومعاهدة سرقسطة المُشار إليها في الخريطة، وهو ما يُمثّل أولى محاولات التنظيم الدولي للفضاء البحري في التاريخ الحديث. ويستمد هذا الشكل أهميته من كونه يؤرّخ لنشأة مفهوم السيادة البحرية والتنافس على المسالك التجارية، وهو الإرث الذي تتقاطع معه النزاعات البحرية المعاصرة.

كما شكلت هولندا نموذجا لشكل من اشكال الرأسمالية التجارية من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC)، التي انشات سنة 1602، وهي اول شركة مساهمة عبر الحدود التي تتمتع فيها بصلاحيات شبه سيادية[1]، بما في ذلك انشاء اسطول بحري خاص ومستعمرات تجارية. اما بريطانيا فقد جمعت بين عدة أنماط للاحتكار البحري، حيث قامت بالسيطرة على نقاط استراتيجية مثل جبل طارق وقبرص وسنغافورة، فضلا عن امبراطورية ترابية شملت كل من استراليا، الهند وكندا. إضافة للنفوذ التجاري الواسع على طرق الملاحة الدولية [2]، ما جعلها القوة البحرية المهيمنة في القرن التاسع عشر .

وبهذا يظهر النفوذ البحري على انه كان أداة للسيطرة المباشرة من احتلال، استعمار، استغلال اقتصادي صريح. فالقوة البحرية مكنت من اسقاط القوة البرية على سواحل بعيدة.

المرحلة الثانية: النفوذ البحري في عصر توازن القوى (1815-1945)

بعد الحروب النابليونية، تحول النفوذ البحري من أداة للتوسع الفردي إلى عنصر في توازن القوى **الأوروبي** .فالبحرية البريطانية لعبت دور الموازن الخارجي (Offshore Balancer) ، تتدخل لمنع أي قوة قارية من الهيمنة على أوروبا. "السلام البريطاني (Pax Britannica) "لم يكن سلاماً مفروضاً بالقوة بل **توازناً مُدَاراً** عبر دبلوماسية بحرية ذكية[3]

غير ان الحربين العالميتين كشفتا **حدود النفوذ البحري البحت** فالمانيا في الحرب العالمية الأولى بنت أسطولاً ضخماً (High Seas Fleet) لكنه بقي **محاصراً** في بحر الشمال تحت ضغط الحصار البحري البريطاني. الحرب البحرية تحولت من **معارك أساطيل حاسمة** (كما تصورها ماهان) إلى **حرب استنزاف** (حصار

[1] Femme Gaastra, The Dutch East India Company: Expansion and Decline (Zutphen: Walburg Pers, 2003), 21–35.

[2] Paul Kennedy, The Rise and Fall of British Naval Mastery (London: Penguin Books, 2001), 149–231.

[3] Schroeder, Paul W. “The 19th Century International System: Changes in Its Structure and Political Function.” *World Politics* 39, no. 1 (1986): 1–26.

بحري، غواصات، حماية قوافل)[1]. اما اليابان في الحرب العالمية الثانية أثبتت أن **النفوذ البحري وحده لا يكفي** للانتصار ضد قوة صناعية أكبر.[2]

وبهذا أصبح النفوذ البحري هنا متعدد الوظائف وليس فقط أداة سيطرة بل أداة توازن وردع واسناد.

المرحلة الثالثة: النفوذ البحري النووي (1945-1991)

ان الحرب الباردة قد أدخلت **بعداً نووياً جذرياً** للنفوذ البحري. فالغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية (SSBNs) أصبحت المكوّن الأكثر بقاءً في الثالوث النووي، باعتبار ان قابلية البقاء (Survivability) العالية في أعماق المحيطات تضمن قدرة الرد الثانِي (Second Strike) حتى بعد ضربة نووية معادية. هذا حول جزءاً من النفوذ البحري من **أداة هجومية** إلى **أداة *ردع استراتيجي**[3].

في المقابل لم يتخذ الصراع الأمريكي-السوفييتي البحري شكل **مواجهات مباشرة** بين الاساطيل (كما في الحربين العالميتين) بل **تمثل أساسا في المنافسة على النفوذ** في مناطق رمادية (البحر المتوسط، المحيط الهندي، البحر الأحمر). و في هذا السياق البحريتان طورتا قدرات متخصصة: السوفييت ركزوا على (**Sea Denial Strategy**استراتيجية الحرمان البحري) أي منع البحرية الأمريكية من العمل قرب السواحل السوفييتية عبر غواصات وصواريخ مضادة للسفن، بينما الأمريكيون حافظوا على **السيطرة البحرية العالمية** (Sea Control Strategy) عبر حاملات الطائرات والقواعد الخارجية[4].

وهذا ما يظهر ان النفوذ البحري أصبح مزدوج المستوى يجمع ما بين الجانب التقليدي (إسقاط قوة، حماية تجارة) وجانب اخر نووي (ردع استراتيجي).

المرحلة الرابعة: النفوذ البحري متعدد الأدوار (1991-إلى الآن)

بعد نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم النفوذ البحري توسعا **نوعياً** .لم يعد مقتصراً على الوظائف العسكرية-الأمنية التقليدية، بل أضيفت اليه وظائف جديدة:

---

[1] Friedman, Norman. *Fighting the Great War at Sea: Strategy, Tactics and Technology*. Barnsley: Seaforth Publishing, 2014, 123–178.

[2] Evan Mawdsley, The War for the Seas: A Maritime History of World War II (Yale University Press, 2019) , 430–470.

*يُعرَّف الردع الاستراتيجي بوجه عام بأنه توظيف القدرات العسكرية أو التهديد باستخدامها بهدف إقناع الطرف الخصم بأن تكاليف أي عمل عدائي ستفوق مكاسبه المتوقعة، مما يدفعه إلى الامتناع عن ذلك العمل. أما في السياق البحري الصيني، فيرتبط الردع تحديداً بمنظومة إنكار الوصول وحرمان المنطقة (A2/AD Anti-Access/Area Denial)، و هي استراتيجية تقوم على نشر منظومات صاروخية وأنظمة دفاع جوي ومضاد للسفن بهدف تكبيل حرية حركة القوات المعادية في نطاق جغرافي محدد دون اشتراط هزيمتها الشاملة.

[3] Kristensen, Hans M., and Matt Korda, "Status of World Nuclear Forces", Federation of American Scientists, May 2024.

[4] Brooks, Linton F., and Mira Rapp-Hooper, "Extended Deterrence, Assurance, and Reassurance in the Pacific", in *Strategic Asia 2013–14*, edited by Ashley J. Tellis et al., NBR, Seattle, 2013, pp. 267-279

أولا برزت الدبلوماسية البحرية (Naval Diplomacy) :حيث تستخدم الأساطيل كأداة **دبلوماسية** عبر زيارات موانئ، مناورات مشتركة، تقديم مساعدات إنسانية في حالات الكوارث. و قد برز هذا الدور من خلال مساهمة الأسطول الأمريكي في كارثة تسونامي 2004، مما حسّن صورة الولايات المتحدة في إندونيسيا (من 15% إيجابية إلى 38%)[1]

ثانيا، توسعت مهام البحرية لتشمل الأمن البحري غير التقليدي **مثل** مكافحة القرصنة، تهريب المخدرات والبشر، حماية البيئة البحرية. هذه **مهام تعاونية** بطبيعتها اذ يصعب ولا يمكن لدولة واحدة القيام بها بفعالية، مما خلق **شبكات تعاون بحري** متعددة الأطراف.

ثالثا، أصبح النفوذ البحري مرتبطا بقدرة الدول على صياغة قواعد الحكومة البحرية **(Maritime Governance)**، سواءا عبر تفسير اتفاقية قانون البحار، ترويج مفاهيم معينة (مثل "حرية الملاحة")، استخدام القانون الدولي كأداة استراتيجية لخدمة المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى. كل هذا جعل النفوذ البحري مزيجا بين مختلف اشكال القوة ليصبح قوة ذكية [2]

رابعاً: الهندسة البحرية كرافعةً للنفوذ البحري

أ. مفهوم الهندسة البحرية

التعريف الاصطلاحي :اصطلاحاً، تُعرَّف الهندسة البحرية في الأدبيات التقنية المتخصصة بأنها "مجموعة التطبيقات الهندسية المتعلقة بتصميم وإنشاء وإدارة المنشآت والبنى التحتية العاملة في البيئة البحرية، وتشمل فروعاً متعددة كالهندسة الساحلية، وهندسة الموانئ، وهندسة المنصات البحرية، واستصلاح الأراضي من البحر"[3]. وقد تطوّرت هذه الهندسة تاريخياً من مجرد حلول تقنية دفاعية، كحماية السواحل من التآكل وإنشاء الموانئ التجارية إلى أداة ذات أبعاد استراتيجية تُستخدم في توسيع المجالات البحرية الخاضعة للسيادة وتعزيز الحضور في المناطق المتنازع عليها[4].

التعريف الإجرائي :

في سياق هذه الدراسة تحديدا، تُفهم الهندسة البحرية بمعناها الموسَّع الذي يتجاوز البُعد التقني الإنشائي البحت، لتشمل **كل توظيف مقصود ومنهجي للأدوات الهندسية الإنشائية في المجال البحري بهدف إنتاج**

---

[1] Murphy, Ann Marie, "US Rapprochement with Indonesia", *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 32, No. 3, 2010, pp. 362-387.

[2] Joseph S. Nye Jr., "Get Smart: Combining Hard and Soft Power," *Foreign Affairs* 88, no. 4 (2009): 160–163؛ Christian Bueger, "What Is Maritime Security?" *Marine Policy* 53 (2015): 159–164.

[3] Richard G. Dean and Robert A. Dalrymple, *Coastal Processes with Engineering Applications* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 4–15؛ Karsten Mangor et al., *Shoreline Management Guidelines*, 4th ed. (Copenhagen: DHI Water & Environment, 2017), 3–12.

[4] Bill Hayton, *The South China Sea: The Struggle for Power in Asia* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014), 118–145؛ Brian B. Barnes and Chuanmin Hu, "Island Building in the South China Sea: Detection of Turbidity Plumes and Artificial Islands Using Landsat and MODIS Data," *Scientific Reports*, 6 (2016): 1–10.

وقائع جيوسياسية جديدة وتعزيز النفوذ الاستراتيجي للدولة [1].وبهذا المعنى تتحوّل الهندسة البحرية من نشاط تقني محايد إلى **رافعة استراتيجية** تُستخدم لتحويل مطالبات سيادية افتراضية إلى سيطرة ميدانية فعلية يصعب عكسها[2].

ب. الهندسة البحرية والنفوذ: من الأداة التقنية إلى البناء الاستراتيجي

تنطلق المقاربات التقليدية للنفوذ البحري من افتراض ضمني ذي طابع حتمي-اختزالي، مفاده أن العلاقة بين القدرات والنفوذ علاقة آلية مباشرة: امتلاك أسطول قوي ومكانة جغرافية متميزة يُفضي تلقائياً إلى نفوذ بحري فعلي. غير أن هذه النظرة تتجاهل بُعداً محورياً، وهو أن النفوذ الفعلي ليس معطىً موضوعياً ينبثق من تراكم الموارد، بل هو في جوهره **بناء استراتيجي مقصود** يستلزم تصميماً واعياً وإدارةً منهجية[3]. ومن هنا تبرز الهندسة البحرية لا بوصفها مجرد نشاط تقني إنشائي، بل بوصفها **أداةً استراتيجية** تُوظَّف بصورة مقصودة لتحويل المجال البحري من بيئة طبيعية أو متنازَع عليها إلى فضاء جيوسياسي خاضع للتحكم، بما يُحوّل النفوذ من **متغير تابع** ينتج عفواً عن توفر الموارد إلى **متغير مستقل** يُبنى بإرادة واعية ومتدرّجة[4].

وتجدر الإشارة ان التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية يستعير ثلاثة مبادئ من منطق الهندسة ذاتها : **التصميم القبلي**، أي القدرة على تصوّر الحالة الاستراتيجية النهائية المرغوبة قبل الشروع في التنفيذ الميداني؛ و**التكامل الوظيفي**، أي تنسيق مكونات متباينة: عسكرية واقتصادية ودبلوماسية وقانونية في خدمة هدف استراتيجي موحّد؛ و**البناء المرحلي**، أي إنجاز المشروع عبر خطوات متتابعة كل منها تُهيّئ شروط المرحلة التالية وتخلق ديناميكياتها[5]. وتُشكّل هذه المبادئ الثلاثة معاً منظوراً تحليلياً يكشف عن الطابع المُصمَّم والمُدار لعملية بناء النفوذ عبر الأدوات الهندسية.

ج. الافتراضات التحليلية لتوظيف الهندسة البحرية في بناء النفوذ

يرتكز هذا التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية على ثلاثة افتراضات تحليلية تمثّل مجتمعةً تحولاً في طريقة فهم ظاهرة النفوذ البحري:

يتمثّل **الافتراض الأول** في **القصدية الاستراتيجية** (Strategic Intentionality)، إذ لا ينشأ النفوذ عبر الأدوات الهندسية بصورة عرضية، بل هو نتاج إرادة سياسية طويلة الأمد تستوجب رؤيةً واضحة للحالة

---

[1] M. Taylor Fravel, *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 12–21.

[2] Bill Hayton, *The South China Sea* (2014), 118–145.

[3] Barry R. Posen, "Command of the Commons: The Military Foundation of U.S. Hegemony," *International Security* 28, no. 1 (2003): 5–46؛ Geoffrey Till, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th ed. (London: Routledge, 2018), 23–41.

[4] Geoffrey Till, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th ed. (London: Routledge, 2018), 23–41.

[5] Civil Engineering X, "Phased Construction," April 15, 2024, accessed november 30, 2025.

المرغوبة، وخطة تنفيذية محددة المسارات، وقدرةً على الإدارة الاستراتيجية المتكيّفة مع المتغيرات دون التفريط في الهدف النهائي[1].

أما **الافتراض الثاني** فيتمثّل في **التكاملية الأداتية** (Instrumental Integration)، وهي أن توظيف الهندسة البحرية لا يُنتج نفوذاً فعّالاً حين يُمارَس بمعزل عن الأدوات الأخرى، بل يشترط توليفاً دقيقاً بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية بما يُحقق تآزراً (Synergy) لا تنافراً[2]. فالقوة العسكرية المجرّدة من قاعدة اقتصادية غير مستدامة على المدى البعيد، والحضور الاقتصادي الخالي من الغطاء الدبلوماسي يبقى هشاً وقابلاً للطعن.

في حين يتمثّل **الافتراض الثالث** في **التدرّجية الزمنية** (Temporal Gradualism)، أي النظر إلى بناء النفوذ عبر الأدوات الهندسية بوصفه عملية تراكمية لا حدثاً فورياً، تُمهّد كل مرحلة فيها للمرحلة التالية وتخلق شروطها الموضوعية. ومحاولة تجاوز مرحلة قبل نضجها الكافي تُفضي بالضرورة إلى نفوذ هشّ سريع الانهيار، مما يُبرز أهمية ما يُسمّيه المحللون الاستراتيجيون "الصبر الاستراتيجي" بوصفه سمةً جوهرية لأي قوة صاعدة تسعى إلى تحويل قدراتها الهندسية إلى نفوذ دائم[3].

د. المنطق التصاعدي لتوظيف الهندسة البحرية: خمس طبقات متراكبة

وبناءً على هذه الافتراضات، يتبيّن أن التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية حين يُقصَد به بناء النفوذ يتبع **منطقاً تصاعدياً متدرّجاً** يمكن تحليله في خمس طبقات متراكبة، كل طبقة تبني على السابقة وتُوفّر شروط الانتقال إلى التالية:

تبدأ بـ**الاختراق الاقتصادي**، عبر بناء موطئ قدم مادي في المجال البحري المستهدف من خلال استثمارات وإنشاءات واتفاقيات تُوجِد حضوراً ملموساً ومصالح مشتركة يصعب تفكيكها لاحقاً[4]. ثم تنتقل إلى **التبعية البنيوية**، حيث يتحوّل الحضور الإنشائي المادي إلى علاقة غير متكافئة يغدو فيها الطرف الأضعف رهيناً بموارد أو أسواق أو تكنولوجيا لا بديل عنها في المدى المنظور[5]. وتليها طبقة **التحوّل الأمني**، عبر الانتقال التدريجي من البنى التحتية ذات الاستخدام المزدوج (Dual-use Infrastructure) إلى حضور أمني صريح يُبرَّر بحجج لوجستية أو حمائية[6]. ثم **الاصطفاف السياسي**، بتحويل الاعتماد الاقتصادي والارتباط

---

[1] Colin S. Gray, *The Strategy Bridge: Theory for Practice* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 27–46.
[2] Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011), 84–113.
[3] Thomas J. Christensen, *The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power* (New York: W.W. Norton, 2015), 53–79.
[4] Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 311–340.
[5] Nadège Rolland, *China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative* (Seattle: National Bureau of Asian Research, 2017), 45–72.
[6] Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson, eds., *China's Maritime Gray Zone Operations* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2019), 55–72.

الأمني إلى توافق في المواقف على المستويات الإقليمية والدولية[1]. وتنتهي بـ**المأسسة المعيارية** (Institutionalization of Influence)، إذ يُرسَّخ النفوذ عبر بناء مؤسساتي وصياغة قواعد بديلة للحوكمة البحرية، مما يُحوّله من علاقات ثنائية متقلبة إلى بنية نظامية أصعب تفكيكاً[2]

ويظهر هنا إلى أن الغرض من هذا التأطير هو تقديم **إطار تحليلي** لقراءة كيفية توظيف الهندسة البحرية في الممارسة الاستراتيجية المعاصرة، كما لا يفترض هذا الإطار الحتمية في النجاح، إذ يظل النجاح الفعلي رهيناً بجملة من العوامل السياقية كقوة الدولة المنافسة، وحدة المقاومة المحلية، وقدرة الأطراف الأخرى على بناء تحالفات مضادة. ولهذا فإن "الهندسة" بهذا المعنى لا تُلغي الواقع السياسي، بل تُقدّم عدسةً منهجية لقراءته وفهم آلياته البنيوية[3] . حيث تبقى عناصر الصراع والمقاومة والموازنة فاعلة ومحورية في تحديد النتائج النهائية.

المطلب الثالث: الجزر الاصطناعية كمتغير جيوسياسي ناشئ

أولا: تعريف الجزر الاصطناعية

التعريف التقني:

تقنياً، الجزيرة الاصطناعية هي **كتلة أرضية محاطة بالماء، تم إنشاؤها بالتدخل البشري** عبر استصلاح، بناء هيكلي، أو توسيع جزيرة طبيعية.

التعريف القانوني في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)

بالنسبة للجزر الاصطناعية، UNCLOS* تضع **تمييزاً قانونياً واضحاً** في المادة 60 (للمنطقة الاقتصادية الخالصة) والمادة 80 (للجرف القاري). تنص هاتان المادتان على أن" :**الجزر الاصطناعية والمنشآت والهياكل لا تملك وضع الجزر. ليس لها مياه إقليمية خاصة بها، ووجودها لا يؤثر على تعيين حدود المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري**[4]"

التعريف الجيوسياسي:

من منظور جيوسياسي، الجزيرة الاصطناعية **ليست مجرد أرض** بل **أداة استراتيجية** لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة :**أولاً، خلق حضور جغرافي** حيث لم يكن موجوداً طبيعياً .**ثانياً، تحويل مطالبات قانونية افتراضية**

---

[1] Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011), 84–113.

[2] G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), 23–50.

[3] Stephen M. Walt, "Alliances in a Unipolar World," *World Politics* 61, no. 1 (2009): 94–98.

* اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS) التي اعتمدت في 10 ديسمبر 1982 ودخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994، هي الإطار القانوني الشامل الذي ينظم جميع استخدامات المحيطات ومواردها. توصف بأنها "دستور المحيطات" لكونها أوسع معاهدة دولية تتناول المجال البحري، وقد صادقت عليها 168 دولة حتى2024 .

[4] UNCLOS, 1982, Article 60, para. 8; Article 80.

(على الخرائط) إلى **سيطرة فعلية** على الأرض-الماء. **ثالثاً، فرض وقائع جديدة** يصعب عكسها دون تكلفة سياسية-عسكرية عالية[1].

التعريف الإجرائي للجزر الاصطناعية في إطار هذه الدراسة **" كتلة أرضية مُنشأة بفعل بشري في المجال البحري، تُستخدم كأداة لتوسيع النفوذ الجغرافي-السياسي لدولة ما في منطقة بحرية معينة، مع السعي (ناجحاً أو لا) لتوليد حقوق قانونية أو سياسية مشابهة لتلك التي تمنحها الجزر الطبيعية."**

ثانيا: تصنيفات الجزر الاصطناعية:

الجزر الاصطناعية ليست ظاهرة موحدة بل تتنوع وفق عدة معايير منها:

التصنيف حسب طريقة الإنشاء

الاستصلاح البحري :(Land Reclamation)يتمثل في ردم المناطق البحرية الضحلة باستعمال الرمال والصخور من أجل إنشاء مساحات يابسة جديدة، ويُعدّ الأسلوب الأكثر انتشاراً، خاصة في المناطق التي لا تتجاوز أعماقها 30 متراً.

اما النمط الثاني فهو البناء الهيكلي :(Structural Construction)ويشمل إقامة منصات أو جزر عائمة، أو منشآت مثبتة على أعمدة فوق سطح الماء، ويُستخدم أساساً في البيئات البحرية العميقة التي يصبح فيها الاستصلاح التقليدي مرتفع التكلفة أو غير مجدٍ اقتصادياً.

ويتمثل النمط الثالث في التوسيع الطبيعي :(Natural Augmentation)أي توسيع جزيرة طبيعية قائمة عبر إضافة مساحات جديدة إليها. ويُعدّ هذا النمط صيغة هجينة تثير إشكالات قانونية، لكونه يفتح نقاشاً حول ما إذا كانت الأجزاء المضافة تحتفظ بنفس الوضع القانوني الذي تتمتع به الجزيرة الأصلية.[2]

التصنيف حسب الوظيفة الجيوسياسية

الجزر الاقتصادية-المدنية :تقدم رسميا على انها مشاريع اقتصادية مدنية (توسيع مساحة حضرية، مطارات، موانئ). لكن حتى هذه قد تحمل **بعداً جيوسياسياً ضمنياً**، مثل تغيير حدود بحرية، خلق تبعيات اقتصادية.

الجزر العسكرية-الاستراتيجية :تُبنى **أساساً** لأغراض عسكرية أو أمنية، مثل إقامة قواعد، منصات رادار، نشر أسلحة.

الجزر ذات الاستخدام المزدوج :تُبنى أو **تُقدَّم** كمدنية لكن تصميمها يسمح بتحويل سريع لاستخدام عسكري، أو العكس. هذا **الغموض الوظيفي** متعمد، يحد من مستوى الاعتراض السياسي او الدبلوماسي عند البناء مع الحفاظ على **مرونة استراتيجية**.[3]

---

[1] Schofield, Clive H., and Ian Storey, eds., *The South China Sea Dispute*, ISEAS, Singapore, 2015, pp. 67-89.

[2] Hiran W. Jayewardene, The Regime of Islands in International Law (Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1990), 7–9.

[3] Kraska, James, and Raul Pedrozo, "Militarization of Artificial Islands", *Case Western Reserve Journal of International Law*, Vol. 50, 2018, pp. 127-168.

التصنيف حسب الحجم والنطاق

الجزر الصغيرة: التي تقل مساحتها عادة عن 1 كم²، وهي غالباً جزر ذات وظيفة محددة مثل منصات مراقبة أو مرافق دعم لوجستي، ويكون تأثيرها الجيوسياسي محدوداً نسبياً.

الجزر المتوسطة تتراوح مساحتها تقريباً بين 1 و10 كم²، فقد تستوعب عدداً أكبر من المنشآت، مثل مدارج طائرات قصيرة أو مرافق لوجستية متعددة، ما يمنحها إمكانية لعب دور إقليمي أكثر أهمية.

الجزر الكبرى تتجاوز مساحتها 10 كم² منشآت ذات قدرات استراتيجية أكبر، إذ يمكن أن تستضيف بنية تحتية واسعة النطاق تشمل مطارات وقواعد عسكرية أو حتى مراكز حضرية، الأمر الذي يمنحها تأثيراً استراتيجياً ملموساً في البيئة الجيوسياسية البحرية[1].

ثالثا: التطور من الحاجة الاقتصادية الى الأداة الجيوسياسية

تاريخياً، الجزر الاصطناعية كانت **استجابة براغماتية** لقيود جغرافية محلية:

و يبرز في هذا السياق النموذج الياباني (القرن 20) :حيث تم انشاء و بناء جزر لحل **أزمة محدودية المساحة** بسبب الكثافة السكانية العالية، و الطبيعة الجبلية للارخبيل الياباني. ويعد مطار كانساي (1994) مثالا بارزا لذلك. اذ تم تشييد جزيرة كاملة لمطار دولي. و بهذا كان الدافع **داخلي-اقتصادي** بحت، باعتبار انها بُنيت **داخل مياه إقليمية** غير متنازع عليها، دون الارتباط ببعد جيوسياسي صراعي[2].

وبصورة مشابهة نجد نموذج سنغافورة-هونغ كونغ :استصلاح مكثف لتوسيع مساحة محدودة. سنغافورة زادت مساحتها 26% (من 581 إلى 734 كم²) ومع ذلك، فإن هذه المشاريع التي تبدو براغماتية وتنموية في ظاهرها لم تكن خالية تماماً من التداعيات الجيوسياسية، إذ أثارت في بعض الأحيان توترات إقليمية تتعلق بمصادر الرمال المستخدمة في الاستصلاح، فضلاً عن تأثيراتها المحتملة على الحدود البحرية مع الدول المجاورة. هذا يُظهر أن **حتى الاستصلاح "البريء "**قد يحمل **بعداً جيوسياسياً**[3].

التحول الجذري حدث عندما بدأت الجزر الاصطناعية **تُبنى ليس لحل مشكلة محلية** بل **لخلق وقائع استراتيجية** في مناطق **متنازع عليها** .هذا **التحول الوظيفي** من حل مشكلة إلى خلق ميزة، هو ما يجعل الجزر الاصطناعية **متغيراً جيوسياسياً ناشئاً**.

ويتمثل الفارق الجوهري في ان النموذج الياباني **يتكيف مع جغرافيا محدودة**، بينما النموذج الاستراتيجي المعاصر **يُعيد تشكيل الجغرافيا** لتخدم اهدافاً جيوسياسية. من **"الجغرافيا تشكل السياسة "**إلى **"السياسة تصنع الجغرافيا".**

[1] Nield, Ted, "The Artificial Archipelago", *Geographical*, May 2013, pp. 34-41.
[2] Rinaldi, Giuseppe, "Kansai International Airport", *Journal of Transport Geography*, Vol. 12, No. 3, 2004, pp. 187-197.
[3] Ministry of National Development Singapore, *Land Use Plan*, Singapore, 2013, pp. 8-23.

رابعا: الوظائف الجيوسياسية للجزر الاصطناعية

الجزر الاصطناعية تخدم خمس وظائف جيوسياسية متداخلة Multifunctional Geostrategic Infrastructure:

الوظيفة الأولى: توسيع البصمة الجغرافية

الجزيرة الاصطناعية تمنح **حضوراً جغرافياً دائماً** في منطقة لم يكن للدولة فيها موطئ قدم طبيعي كافٍ. هذا الحضور **ليس رمزياً** بل **وظيفي**، اين يمكن استخدامه كقاعدة، محطة مراقبة، منصة أسلحة. الأهم أن الحضور المادي **يصعب إزالته** دون تكلفة عالية (Cost Imposition) ، أي ان إزالة جزيرة اصطناعية يتطلب عملية هندسية معقدة أو ضربة عسكرية واسعة. [1]

الوظيفة الثانية: تحويل المطالبات الافتراضية إلى سيطرة فعلية

قبل البناء، المطالبة **افتراضية** -خطوط على خريطة، وثائق قانونية. بعد البناء، المطالبة تتحول إلى **سيطرة فعلية** أي وجود مادي، مراقبة دائمة، قدرة إنفاذ. هذا التحول **يقلب ديناميكية التفاوض** :الطرف المسيطر فعلياً لا يحتاج لإثبات حقه، بل **الآخرون عليهم إخراجه**[2]

الوظيفة الثالثة: خلق "وقائع لا رجعة عنها"

الجزيرة الاصطناعية، بمجرد بنائها وتعسكرها، تخلق **واقعاً استراتيجياً** (Facts on the Ground) ، يصعب عكسه. إزالتها تتطلب **تصعيداً** (دبلوماسياً أو عسكرياً) أكبر بكثير مما كان مطلوباً **لمنع بنائها** في المقام الأول. هذه **اللارجعة الاستراتيجية** (Strategic Irreversibility) هي جوهر القيمة الجيوسياسية للجزر الاصطناعية[3].

الوظيفة الرابعة: الحرمان من الوصول / منع الوصول إلى منطقة معينة A2/AD – Anti Access / Area Denial) :

الجزر المُعسكرة تعمل كـ"قلاع بحرية"، حيث ان نشر صواريخ مضادة للسفن/الطائرات يخلق **"فقاعة حرمان "**قطرها مئات الكيلومترات. هذا لا يعني **سيطرة بحرية كاملة** (لا يمكن للجزيرة الصغيرة السيطرة على محيط واسع)، لكنه يحقق **حرماناً بحرياً** ، قد يرفع تكلفة ومخاطر عمل القوات المعادية في المنطقة[4].

الوظيفة الخامسة: الغموض القانوني المُستَغل

الجزر الاصطناعية تعمل في **منطقة رمادية قانونية** حسب اتفاقية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار **(unclos)** و هو امر واضح أنها لا تولد حقوقاً، لكن **الممارسة الفعلية** (وجود، سيطرة، إنفاذ) تخلق

---

[1] Zhang, Hongzhou, "Island-Building Campaign", *RSIS Commentary*, No. 134, 2015, pp. 1-3.
[2] Sébastien Colin, « Bill Hayton, *The South China Sea: The Struggle for Power in Asia* », *Perspectives chinoises*, 2016, pp. 178-203.
[3] Buszynski, Leszek, and Christopher B. Roberts, *South China Sea Maritime Dispute*, Routledge, 2015, pp. 89-112
[4] Bateman, Sam, and Ralf Emmers, *Security in the South China Sea*, Routledge, 2009, pp. 134-167

وقائع يصعب تجاهلها. فالدولة البانية للجزر تراهن على أن **الأمر الواقع** سيفرض نفسه تدريجياً، وأن المجتمع الدولي سيتعب من المقاومة ويقبل بـ**تسوية** تمنحها جزءاً مما تريد[1].

خامسا: القيود البنيوية للجزر الاصطناعية

رغم فعاليتها الظاهرة، الجزر الاصطناعية تواجه **أربعة قيود جوهرية**:

القيد الأول هو التكلفة الباهظة :بناء جزيرة كبيرة يتطلب مليارات الدولارات وسنوات. التكلفة **لا تقتصر على البناء** بل تشمل صيانة مستمرة (مواجهة التآكل، الهبوط، العواصف). هذا يعني أن فقط **الدول الغنية** تستطيع استخدام هذه الأداة على نطاق واسع.

القيد الثاني هو الهشاشة البيئية :الجزر الاصطناعية **هشة** أمام التغيرات البيئية مثل ارتفاع مستوى البحر، عواصف قوية، تآكل مستمر. معظمها منخفضة جداً (1-3 أمتار فوق مستوى البحر)، مما يعني أن ارتفاعاً متواضعاً في المستوى (متر واحد بحلول 2100) قد **يغمرها جزئياً** .استثمار مليارات في بنية قد تصبح غير صالحة خلال عقود يطرح سؤال **الجدوى طويلة الأمد**.[2]

القيد الثالث هو المقاومة الدولية :كل بناء لجزيرة اصطناعية في منطقة متنازع عليها يثير **ردود فعل** كاحتجاجات دبلوماسية، تحالفات مضادة، مبادرات لعزل الدولة الباني دولياً. هذه التكاليف السياسية قد تفوق أحياناً **المكاسب الاستراتيجية**[3].

القيد الرابع هو عدم اليقين القانوني :طالما الوضع القانوني **غامض وغير محسوم**، الجزر الاصطناعية تبقى في **منطقة رمادية**، اذ لا شرعية كاملة ولا رفض قاطع. هذا الغموض **أداة** لكنه أيضاً **ضعف** ، حيث أن المكاسب **قابلة للطعن** قانونياً في أي وقت[4]

---

[1] Beckman, Robert, and Clive Schofield, "Defining EEZ Claims from Islands", *Australian Journal of Maritime and Ocean Affairs*, Vol. 6, No. 1, 2014, pp. 1-16.

[2] Nicholls, Robert J., N. Marinova, J. A. Lowe, S. Brown, P. Vellinga, D. de Gusmão, J. Hinkel, and R. S. J. Tol. "Sea-Level Rise and Its Possible Impacts Given a 'Beyond 4°C World' in the Twenty-First Century." *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences* 369, no. 1934 (2011): 161–181. https://doi.org/10.1098/rsta.2010.0291.

[3] Fravel, M. Taylor. *U.S. Policy Towards the Disputes in the South China Sea Since 1995*. Policy Report. Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies, March 2014. Pp.6-9 https://www.taylorfravel.com/documents/research/fravel.2014.RSIS.us.policy.scs.pdf.

[4] Churchill, R.R., and A.V. Lowe, *The Law of the Sea*, 3rd ed., Manchester UP, 1999, pp. 44-49

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لسلوك القوى البحرية الكبرى

إن فهم السلوك البحري الصيني في بحر الصين الجنوبي لا يمكن اختزاله في تحليل مجرد، بل يستوجب استحضار المرجعيات النظرية التي أسست للتفكير الاستراتيجي في المجال البحري، بهدف الكشف عن مدى قدرتها على تفسير نمط توسعي جديد لا يرتكز على الأسطول التقليدي، بل يعيد تشكيل الجغرافيا ذاتها كأداة للقوة.

المطلب الأول: نظريات القوة البحرية

النظريات البحرية الكلاسيكية، التي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، **لا تزال مؤثرة** في التفكير الاستراتيجي المعاصر رغم مرور أكثر من قرن. هذا التأثير **ليس عرضياً**. هذه النظريات تعالج **معضلات دائمة** :كيف تُبنى القوة البحرية؟ ما طبيعة السيطرة البحرية، وكيف تُستخدم البحرية لتحقيق أهداف سياسية

أولا: الفريد ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan)(1840-1914): القوة البحرية كمفتاح للهيمنة

يُعد ماهان أحد أبرز منظري الاستراتيجية البحرية في العصر الحديث. فقد كان ضابطاً في البحرية الأمريكية ومؤرخاً استراتيجيا، واشتهر بعمله الكلاسيكي **تأثير القوة البحرية على التاريخ (The Influence of Sea Power upon History)، 1660–1783** الذي نُشر عام 1890. وقد أحدث هذا العمل تأثيراً واسعاً في الفكر الاستراتيجي العالمي، إذ قدم تحليلاً منهجياً لدور القوة البحرية في صعود القوى العظمى، وأكد أن السيطرة على البحار تمثل عاملاً حاسماً في تحقيق النفوذ السياسي والاقتصادي للدول[1].

لم يقتصر تأثير أفكار **الفريد ثاير ماهان** على المجال النظري، بل امتد ليؤثر بشكل مباشر في السياسات البحرية للقوى الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد أبدى (Wilhelm II) **الإمبراطور فيلهلم الثاني** إعجاباً كبيراً بأفكار ماهان وشجع على دراستها داخل البحرية الألمانية، كما سارعت اليابان إلى ترجمة أعماله والاستفادة منها في تطوير استراتيجيتها البحرية. وفي الولايات المتحدة كان **ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt)**من أبرز المتأثرين بأفكاره، إذ تبنى رؤيته حول أهمية القوة البحرية في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية. وقد ساهم انتشار أفكار ماهان في تعزيز الاتجاه نحو التوسع البحري، وهو ما انعكس في سباق التسلح البحري بين القوى الأوروبية في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى [2].

---

[1] Mahan, Alfred Thayer, *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Little, Brown and Company, Boston, 1890.

[2] Seager II, Robert, *Alfred Thayer Mahan: The Man and His Letters*, Naval Institute Press, Annapolis, 1977, pp. 189-234

الاطروحة المحورية: منظومة القوة البحرية

الفريد ماهان لم يبدا بتعريف نظري للنفوذ البحري، بل بمنهج تاريخي تجريبي من خلال دراسة صعود و سقوط القوى البحرية (البرتغال، اسبانيا، هولندا،فرنسا، بريطانيا) ، ليستنتج وجود نمط تاريخي متكرر في صعود القوى البحرية ، تمثل في ان الدول التي تمكنت من السيطرة على البحار ، استطاعت التحكم في طرق التجارة العالمية ، ما سمح بتراكم الثروة التي مكنتها من تعزيز قدراتها العسكرية ، ما أدى بها لتحقيق نفوذ سياسي واسع في البيئة الدولية.[1]

على هذا الأساس قدم ماهان مفهوما مركبا للقوة البحرية، اذ لم ينظر لها على انها مجرد امتلاك اسطور حربي، بل منظومة متكاملة من أربعة عناصر تعزز بعضها البعض، تتمثل في:

- ✓ **.الأسطول الحربي** (**Fighting Fleet):** ويمثل القدرة القتالية على السيطرة على البحار، حماية التجارة الوطنية، وتهديد تجارة العدو. لكن ماهان أكد أن الأسطول **وسيلة وليس غاية** ، هدفه النهائي خدمة المصالح التجارية والسياسية الوطنية[2].
- ✓ **.الأسطول التجاري** **(Merchant Marine):** السفن التجارية التي تنقل البضائع وتخلق الثروة. فالعلاقة بين الأسطولين **تكافلية** :الاسطول التجاري يولد الثروة التي تموّل الاسطول الحربي، والحربي يحمي التجاري من التهديدات.
- ✓ **.القواعد البحرية الخارجية** **(Naval Bases and Colonies):** موانئ ومحطات تموين في مواقع استراتيجية تمكّن الأسطول من **العمل بعيداً عن الوطن** .ماهان أدرك أن السفن البخارية (في عصره) تحتاج فحماً وصيانة، الأمر الذي يجعل وجود قواعد بحرية خارجية شرطاً ضرورياً لتمكين الأساطيل من العمل عبر مسافات جغرافية واسعة والحفاظ على حضور بحري دائم في المناطق البعيدة.
- ✓ **.السيطرة على الممرات البحرية الحيوية** :التحكم في نقاط الاختناق (chokepoints) التي يمر بها الجزء الأكبر من التجارة العالمية. وتكتسب هذه النقاط أهمية استراتيجية خاصة لأن السيطرة عليها تمكّن الدولة من التأثير في حركة التجارة الدولية وطرق الإمداد البحري، الأمر الذي يمنحها نفوذاً جيوسياسياً يفوق بكثير حجم الموارد المستخدمة لتحقيق هذه السيطرة[3].

فمن خلال هذا يظهر ان جوهر نظرية ماهان يمكن تلخيصه في سلسلة سببية" **:من يسيطر على البحار يسيطر على التجارة، ومن يسيطر على التجارة يسيطر على ثروات العالم، ومن يسيطر على ثروات**

[1] Mahan, *Influence of Sea Power*, op. cit., pp. 25-89
[2] Ibid., pp. 138-167
[3] Ibid., pp. 28-53.

العالم يسيطر على العالم نفسه ."[1] هذه المعادلة تعكس **حتمية جيواقتصادية** ، تؤدي الى الربط المباشر بين السيطرة البحرية والهيمنة العالمية.

وعلى هذا الأساس ماهان لم يكتفِ بوصف **ما هي** القوة البحرية، بل حدد شروط بنائها، اين حدد ستة عوامل تحدد قدرة دولة على تطوير قوة بحرية:

1. **الموقع الجغرافي** :مدى انفتاح الدولة على البحر، موقعها بالنسبة للطرق التجارية الرئيسية، وهل موقعها **مركزي** (سهل الوصول لعدة مسارح) أم **طرفي** (معزول). ماهان رأى بريطانيا مثالية ، لامتلاكها موقع مركزي بين أوروبا وأمريكا، كما انها تتحكم في مداخل بحر الشمال[2].

خريطة (7): القناة الإنجليزية وبحر الشمال في القرن السابع عشر



Source: Source: Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783 (Boston: Little, Brown and Company, 1890)

تُمثّل هذه الخريطة التاريخية المسرح الجغرافي للحروب الأنجلو-هولندية خلال الفترة الممتدة بين 1652 و1674، وهي القناة الإنجليزية وبحر الشمال اللذان شكّلا ساحة التنافس البحري الرئيسية بين بريطانيا وهولندا على السيطرة التجارية في شمال أوروبا.

[1] Ibid., p. 138.
[2] Mahan, *Influence of Sea Power*, op. cit., pp. 28-32.

وتكتسب هذه الخريطة أهمية بحثية مزدوجة؛ فهي من جهة توثّق المواقع الجغرافية للمواجهات البحرية الكبرى في هذه الحروب الثلاث، ومن جهة أخرى تُدرج في سياق دراسة العلاقة بين التقلبات المناخية والصراع البحري، إذ يُثبت الباحث ديغروت أن الأحوال الجوية القاسية التي ميّزت تلك الحقبة أثّرت تأثيراً مباشراً على مسار المعارك البحرية ونتائجها. وبذلك تُجسّد هذه الخريطة نموذجاً مبكراً لتقاطع الجغرافيا والمناخ مع الصراع على السيادة البحرية.

2. **.الشكل الفيزيائي** :طبيعة السواحل خاصة اذا كانت طويلة ومتعرجة (توفر موانئ طبيعية كثيرة) أم قصيرة ومستقيمة. فوجود موانئ طبيعية عميقة تعتبر ميزة استراتيجية. كما ان وجود جزر تمتد على شريط الساحل توفر حماية طبيعية من أي تهديد خارجي.
3. **امتداد الأراضي** :نسبة الخط الساحلي للمساحة البرية. دولة بساحل طويل ومساحة برية محدودة **تميل طبيعياً** للبحر (بريطانيا، هولندا). دولة بساحل قصير ومساحة برية شاسعة تميل للقوة البرية (روسيا).
4. **عدد السكان** :ليس فقط العدد الإجمالي بل **نسبة السكان المنخرطين في الأنشطة البحرية** (بحارة، صيادين، تجار بحريين). هذا مؤشر على **ميل ثقافي** للبحر.
5. **الطابع الوطني** :مدى ميل الشعب للتجارة والمغامرة البحرية. هنا ماهان سقط في **تحيز عنصري** نموذجي لعصره حيث اعتبر بعض الشعوب "بطبيعتها" أكثر ميلاً للبحر. هذا الجزء **عفا عليه الزمن** ومرفوض علمياً اليوم[1].
6. **طبيعة الحكومة** :مدى دعم الحكومة للتجارة البحرية والأسطول عبر سياسات، استثمارات، وحماية عسكرية. ماهان قارن بريطانيا (دعم مستمر) بفرنسا (دعم متقطع)[2].

رغم مرور أكثر من قرن على صياغة أفكار Alfred Thayer Mahan، فإن عدداً من عناصر نظريته حول القوة البحرية لا يزال يحتفظ بقيمته التحليلية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة. ويبرز من بين هذه العناصر:

- **المنظور المنظومي** :فهم القوة البحرية كمنظومة متكاملة (حربية-تجارية-لوجستية) .
- **أهمية الممرات البحرية** :تحليل ماهان لنقاط الاختناق **أكثر صلة اليوم** مع تزايد الاعتماد على التجارة البحرية.

[1] Ibid., pp. 41-44
[2] Ibid., pp. 55-58

- **الربط بين الاقتصاد والقوة** :العلاقة بين التجارة البحرية والثروة والقوة العسكرية **تظل إطاراً تفسيرياً قوياً**[1]
- **الجزر كعامل حماية** من أي تهديد خارجي محتمل، وتفعيلها كحصن دفاع.

ثانياً: جوليان ستافورد كوربيت (Julian Stafford Corbett) (1854-1922) : السيطرة البحرية المحدودة والمرنة

السياق الفكري:

جوليان كوربيت، المؤرخ البحري البريطاني، كتب بعد ماهان بعقدين في سياق مختلف، اين بريطانيا كانت **قوة بحرية مهيمنة قائمة** تواجه تحديات صاعدة (ألمانيا، الولايات المتحدة، اليابان). كتابه الرئيسي *بعض مبادئ الاستراتيجية البحرية* (Some Principles of Maritime Strategy)، (1911 لم يكن **رفضاً** لماهان بل **تطويراً وتدقيقاً** لأفكاره[2].

التعريف الكوربيتي: السيطرة كـ «استخدام" لا "امتلاك"

بينما ماهان ركز على السيطرة المطلقة على البحار كهدف استراتيجي، كوربيت قدم مفهوماً **أكثر دقة ومرونة** .تعريفه المحوري" :**السيطرة البحرية ليست امتلاك البحر (لأن البحر لا يُمتلك)، بل القدرة على استخدامه لأغراضنا بينما نمنع العدو من استخدامه لأغراضه**.[3]"

هذا التعريف يحمل ثلاث رؤى اساسية:

أولاً، السيطرة البحرية "سلبية" وليست "إيجابية :"لا تعني احتلال البحر (مستحيل فيزيائياً) بل **منع الآخر من استخدامه** .هذا تحول مفاهيمي، ينتقل من "امتلاك" إلى "حرمان."

ثانياً، السيطرة نسبية لا مطلقة :دولة قد تسيطر على **منطقة معينة** دون سيطرة على جميع البحار. فالسيطرة **متدرجة** وليست ثنائية (موجودة/غائبة).

ثالثاً، السيطرة وظيفية لا جغرافية :المهم **لأي غرض** تسيطر (حماية تجارة، نقل قوات، حصار)، وليس مجرد **تحديد مساحة بحرية تحت السيطرة**.[4]

التمييز الثلاثي للسيطرة البحرية:

كوربيت طور **تصنيفاً ثلاثياً** للسيطرة البحرية حسب **النطاق** و**الديمومة**:

1. **السيطرة العامة** (General Command of the Sea):ويقصد بها القدرة على فرض السيطرة على مساحات بحرية شاسعة ولفترة زمنية طويلة نسبيًا، بما يسمح للدولة بالتحكم في خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية وحرية الحركة

[1] Till, Geoffrey, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th Edition, Routledge, London, 2018, pp. 45-67
[2] Corbett, Julian S., *Some Principles of Maritime Strategy*, Longmans, Green and Co., London, 1911, reprint Naval Institute Press, Annapolis, 1988.
[3] Ibid., pp. 87-94.
[4] Ibid., pp. 94-105.

العسكرية. ويُعدّ هذا النمط نادر التحقق عمليًا، لأنه يتطلب تفوقًا بحريًا شاملًا على مستوى الأساطيل والقواعد والقدرات اللوجستية. وقد استطاعت المملكة المتحدة خلال القرن التاسع عشر تحقيق شكل جزئي من هذه السيطرة، دون أن تتمكن من فرض هيمنة مطلقة على جميع البحار بصورة دائمة.[1]

2.السيطرة المحلية (Local Command): تتمثل في فرض السيطرة على نطاق بحري محدد ذي أهمية استراتيجية، مثل بحر الشمال أو البحر المتوسط أو القناة الإنجليزية. ويُعدّ هذا الشكل أكثر واقعية وقابلية للتحقيق مقارنة بالسيطرة العامة، إذ يركز على تأمين المناطق الحيوية والممرات الاستراتيجية الضرورية لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية للدولة، بدل السعي للسيطرة على المحيطات بأكملها.

3.السيطرة المؤقتة (Temporary Command): تشير إلى السيطرة على منطقة بحرية لفترة محدودة بهدف تنفيذ عملية عسكرية أو لوجستية معينة، كعمليات الإنزال البرمائي أو نقل القوات والإمدادات، ثم الانسحاب بعد إنجاز المهمة. ورغم سهولة تحقيق هذا النمط نسبيًا مقارنة بالأنماط الأخرى، إلا أن قيمته الاستراتيجية تبقى محدودة على المدى الطويل لارتباطه بأهداف ظرفية ومؤقتة.[2]

هذا يعني ان تصنيف كوربيت يقوم على ان **القوى المتوسطة**، يمكنها تحقيق سيطرة بحرية **محدودة** في مناطقها الحيوية، دون الحاجة لبناء أسطول عالمي ضخم. هذا **حر استراتيجياً** ، حيث يفتح إمكانية النفوذ البحري لدول أكثر.[3]

جدول 2: مستويات السيطرة البحرية ووظائف القوة البحرية في الفكر الاستراتيجي لكوربيت

نوع الدولة	قدرة السيطرة البحرية	الوظائف الاساسية	طبيعة النفوذ البحري
دولة عظمى	**واسعة و عالمية**	نقل القوات عبر البحار، حماية التجارة العالمية حصار، الخصوم على نطاق عالمي.	اسطول ضخم ، قدرة على النفوذ في محيطات متعددة.
قوة متوسطة	**محدودة و مناطقية (مناطق حيوية)**	حماية الشحنات التجارية، السيطرة على ممرات بحرية محددة، منع الخصوم من الوصول لمياهها.	الديمقراطية الاستراتيجية: نفوذ فعال دون اسطول عالمي.

[1] Ibid., pp. 141-167.
[2] Ibid., pp. 167-189.
[3] Grove, Eric J., *The Future of Sea Power*, Routledge, London, 1990, pp. 234-256.

دولة صغيرة\ضعيفة	**محدودة جدا او دفاعية فقط**	حماية الساحل ، الردع المحلي ، دعم الدفاع عن المياه الاقليمية.	غالبا تعتمد على تحالفات او دعم القوى الكبرى.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على أفكار Julian Corbettفي:
Julian Corbett, *Some Principles of Maritime Strategy* (London: Longmans, Green and Co., 1911).

العلاقة بين القوة البحرية والبرية:

أولا:نقد كوربيت لـ «البحرية المطلقة:"

أحد من أبرز إسهامات جوليان كوربيت رفضه اعتبار القوة البحرية وسيلة كافية لتحقيق الهيمنة الدولية، خلافًا لما أشار إليه Alfred Thayer Mahan. فقد رأى كوربيت أن القوة البحرية ليست غاية بحد ذاتها، بل أداة ضمن استراتيجية وطنية شاملة تقوم على التنسيق بين القوة البحرية والقوة البرية والأهداف السياسية للدولة.[1]

ثانيا:مفهوم "الاستراتيجية البحرية المحدودة:"

كوربيت ميّز بين استراتيجيتين:

الاستراتيجية المحدودة :(Limited Strategy)استخدام القوة البحرية لتحقيق أهداف سياسية **دون هزيمة شاملة** للعدو. مثال: حصار بحري، قطع خطوط إمداد، إنزالات برمائية محدودة. والهدف هو :**إنهاك** العدو وإجباره على تسوية سياسية، وليس **سحقه** عسكرياً.

الاستراتيجية غير المحدودة :(Unlimited Strategy)السعي لهزيمة شاملة عبر تدمير قوات العدو. هذا يتطلب **تنسيقاً** بين القوة البحرية والبرية[2].

كوربيت رأى الاستراتيجية المحدودة **أكثر واقعية** لمعظم الحروب، لأنه يتماشى مع تحقيق أهداف سياسية بتكلفة أقل.

وتحظى هذه الأفكار بدرجة من الأهمية في تحليل السياسات البحرية الحالية، حيث تمارس بعض الدول سياسة تعزيز وجودها في بعض الممرات البحرية الحيوية، من خلال القواعد العسكرية والجزر الاصطناعية ما يمكنها من ترسيخ وجود دائم في المناطق الاستراتيجية، وهذا ما يبرز في سلوك الصين الحالي من خلال بناء الجزر في بحر الصين الجنوبي توسيعا لنفوذها البحري، ما يجمع بين ما يصفه ماهان باستراتيجية قوة صاعدة تبني نفوذا عالميا، و ما يطرحه كوربيت من استراتيجية قوة قائمة تدير هذا النفوذ بكفاءة و حذر.

[1] Corbett, Some Principles, op. cit., pp. 12-45.
[2] Ibid., pp. 45-78.

المطلب الثاني: المقاربة الواقعية لفهم التوسع البحري.

إذا كانت نظريات القوة البحرية الكلاسيكية لماهان وكوربيت قد رسمتا خرائط لفهم التفكير البحري الاستراتيجي الأول، فان المقاربتين الواقعية والبنائية تعمقان التفسير وتثريانه بأبعاد أكثر تركيبا. فالسلوك البحري الصيني لا يفسر بمجرد قراءة خرائط القوة المادية، بل يستلزم فهم منطق المصلحة والامن كما تتصوره بكين من جهة، والبنى الهوياتية والادراكية التي توجه هذا التصور من جهة أخرى.

أولا: المقاربة الواقعية: منطق القوة والامن

الأساس المعرفي للمقاربة الواقعية

تنطلق المقاربة الواقعية من مسلّمات ثلاث تُشكّل بنيتها التفسيرية: أولاها أن النظام الدولي فوضوي لا سلطة عليا تحكمه، وثانيتها أن الدول فواعل عقلانية تسعى أساساً إلى الأمن والبقاء، وثالثتها أن القدرات المادية النسبية هي المحدد الحاسم للسلوك[1]. وفي ضوء هذه المسلّمات، لا يظهر التوسع البحري الصيني مفاجئاً ولا شاذاً، بل منطقياً وحتمياً.

غير أن الواقعية ليست مدرسة موحّدة، بل هي حقل متشعّب تتنازع فيه ثلاث مقاربات فرعية ذات قيمة تفسيرية متمايزة للحالة الصينية: الواقعية الكلاسيكية، والواقعية البنيوية (الهجومية والدفاعية).

الواقعية الكلاسيكية: الطبيعة البشرية ومنطق القوة

أسّس هانز مورغنثاو (**Hans Morgenthau**) للواقعية الكلاسيكية على افتراض أن الدوافع الإنسانية البدائية ، تميل الى الرغبة في القوة والهيمنة ، و هذا ما يشكل محرك السياسة الدولية [2].[2]وفي هذا الإطار، فإن الطموح البحري الصيني انعكاس لرغبة قيادة تسعى إلى استعادة مكانة تاريخية مفقودة، لا مجرد استجابة آلية لبيئة أمنية.

باعتبار ان القيمة التفسيرية للواقعية الكلاسيكية في الحالة الصينية محدودة، فهي تُخبرنا لماذا تريد الصين القوة البحرية، لكنها لا تُخبرنا *لماذا* تختار تحديداً بناء الجزر الاصطناعية وسيلةً لهذا التوسع دون غيرها من الأدوات.

الواقعية الهجومية: منطق التمدد الدائم

طوّر جون ميرشايمر(**John Mearsheimer**) الواقعية الهجومية انطلاقاً من مسلّمة جوهرية: في ظل الفوضى الدولية وغياب الضامن الأمني، لا تكتفي الدول بالأمن الراهن بل تسعى دوماً إلى تعظيم قوتها النسبية، لأن الهيمنة الإقليمية هي الضمان الأوحد للبقاء [3].وهذا المنطق يُقدّم تفسيراً بنيوياً لافتاً للسلوك

[1] Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, McGraw-Hill, New York, 1979, pp. 79–128.
[2] Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 7th Edition, revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, McGraw-Hill, New York, 2006, pp. 3–17.
[3] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W.W. Norton, New York, 2001, pp. 29–54

الصيني: بكين لا تبني الجزر الاصطناعية لأن قيادتها شريرة أو عدوانية بطبعها، بل لأن بنية النظام الدولي تدفع القوى الصاعدة حتماً نحو توسيع نفوذها الإقليمي، وبحر الصين الجنوبي هو فضاؤها الجيوستراتيجي الطبيعي لهذا التوسع.

كما يذهب ميرشايمر الى ما يُسمّيه **"معضلة ماكيندر "**في الحالة الصينية: فالولايات المتحدة نجحت في فرض هيمنتها الإقليمية على نصف الكرة الغربي، وهي ذاتها تسعى إلى منع أي قوة أخرى من تحقيق ما نجحت هي في تحقيقه في الجانب الشرقي [1].ومن هذه الزاوية، يبدو التوسع البحري الصيني ليس تهديداً للنظام الدولي بل **منافسةً منطقية** على الهيمنة الإقليمية وفق قواعد اللعبة الدولية ذاتها التي أرستها الولايات المتحدة.

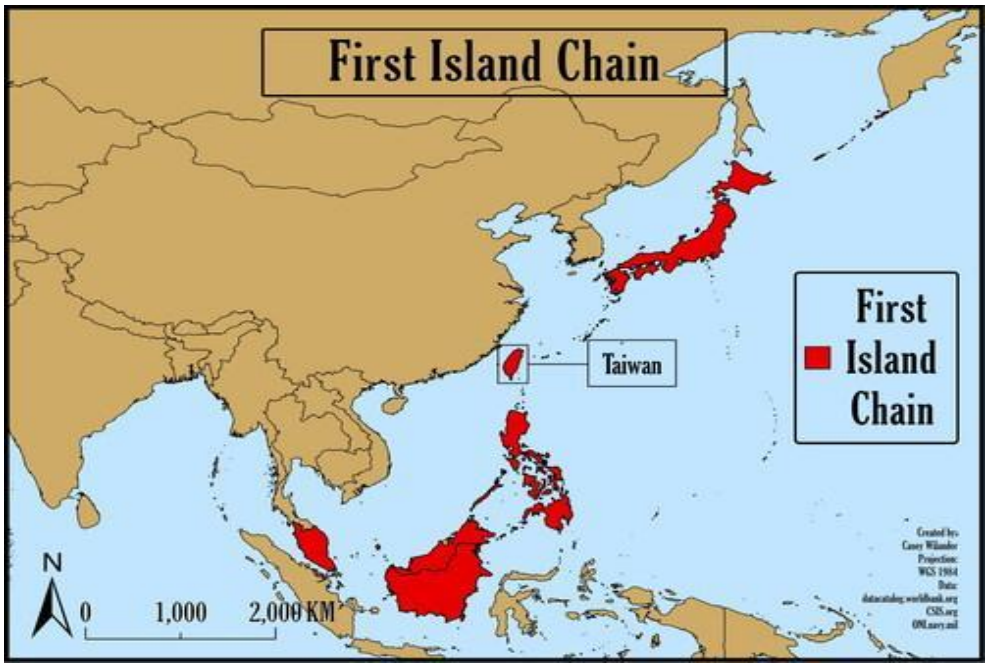
الواقعية الدفاعية: تعظيم الأمن لا القوة

في المقابل، يرى كينيث والتز **(Kenneth Waltz)** وروبرت جيرفيس **(Robert Jervis)** أن الدول لا تسعى إلى تعظيم القوة بل إلى تعظيم الأمن، وأن كثيراً من السلوكيات التي تبدو هجومية هي في جوهرها استجابات دفاعية لمعضلة الأمن[2] .وفي ضوء هذه القراءة، يمكن تفسير مشروع الجزر الاصطناعية لا كتعبير عن طموح للهيمنة، بل كمحاولة لكسر **قوس الاحتواء** الذي ترسمه سلسلة الجزر الأولى (من اليابان إلى تايوان إلى الفلبين)، حول السواحل الصينية، والتي تجعل الصين عملياً محاصرة في بحارها القريبة.

[1] Ibid., pp. 360–402

[2] Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30, No. 2, January 1978, pp. 167–214

خريطة (8): خريطة سلسلة الجزر الأولى (First Island Chain) في الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين



Source : Andrew S. Erickson and Gabriel Collins, China's Maritime Strategic Interests, Naval War College Review, 2012.

توضح الخريطة الامتداد الجغرافي لما يُعرف بـ"سلسلة الجزر الأولى"، التي تمتد من اليابان مرورًا بتايوان وصولًا إلى الفلبين، وتُعد أحد أهم المفاهيم الجيوستراتيجية في التنافس الأمريكي–الصيني في شرق آسيا. وتمثل هذه السلسلة طوقًا بحريًا استراتيجيًا يهدف إلى احتواء القوة البحرية الصينية والحد من وصولها الحر إلى المحيط الهادئ، من خلال شبكة من القواعد والتحالفات العسكرية الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين. كما تُبرز الخريطة الأهمية المحورية لتايوان باعتبارها الحلقة المركزية في هذا القوس الجيوسياسي، حيث يُنظر إليها كعنصر حاسم في موازين القوى الإقليمية. وفي المقابل، ترى الصين أن هذا الطوق يشكل تهديدًا لأمنها القومي وحركتها البحرية، لذلك تسعى إلى اختراقه عبر تحديث قواتها البحرية وتعزيز حضورها العسكري في بحر الصين الجنوبي وشرق آسيا، ما يجعل المنطقة إحدى أكثر بؤر التوتر الاستراتيجي حساسية في النظام الدولي المعاصر.

حدود المقاربة الواقعية

بيد أن الواقعية بمختلف فروعها تواجه **قيداً تفسيرياً جوهرياً** :حيث أنها تفترض أن الدول وحدات متماثلة تتصرف بعقلانية أداتية صرفه. غير أن هذا الافتراض يُسقط من التحليل البُعد الهوياتي والإدراكي الذي لا يمكن فهم السلوك الصيني بمعزل عنه. فلماذا تصف بكين بحر الصين الجنوبي بأنه **"مصلحة قومية**

جوهرية "تُعادل في ثقلها التبتَ وتايوانَ؟ لا تُجيب الواقعية وحدها عن هذا السؤال، لانها لا تستطيع تفسير لماذا تعطي دولة ما قضية معينة قيمة رمزية او سيادية عالية.

ثانياً: نقد وليد عبد الحي: حدود النظرية الغربية أمام الفاعل الحضاري

الأساس المعرفي لنقد عبد الحي:

يُقدّم المفكر والباحث العربي وليد عبد الحي في مؤلَّفه "تحوّل المسلّمات: في نظريات العلاقات الدولية" نقداً منهجياً يُثبت أن النظريات الغربية في العلاقات الدولية واقعيةً وبنائيةً وليبراليةً تنهار حين تُطبَّق على فواعل حضارية كالصين، لأنها بُنيت أصلاً على مسلّمات التجربة الأوروبية الوستفالية ولا تستوعب منطق الحضارة-الدولة. وجوهر هذا النقد أنه لا يُقدّم نظريةً بديلة بل يُحدّد بدقة أين تقف النظرية الغربية عاجزةً عن التفسير، ولماذا.[1]

المسلّمة الأولى: الدول وحدات متماثلة

تفترض الواقعية وسائر النظريات الغربية أن الدول وحدات متماثلة وظيفياً تعمل بنفس المنطق بصرف النظر عن خلفيّتها الحضارية، وهو ما يجعل الصين في نظرها مجرد "قوة صاعدة" كألمانيا في مطلع القرن العشرين. غير أن عبد الحي يُثبت أن الصين ليست وحدة وستفالية بالمعنى الأوروبي، بل هي "حضارة-دولة" (Civilization-State) تحمل مفهوماً مختلفاً للسيادة والأمن والمكانة. فالدولة الصينية لا تُعرّف نفسها بالحدود الجغرافية وحدها، بل بالاستمرارية الحضارية التي تجعل استعادة "المياه التاريخية" في بحر الجنوب امتداداً طبيعياً للسيادة لا توسعاً عدوانياً.

المسلّمة الثانية: العقلانية الأداتية الصرفة

تفترض الواقعية أن الدول تتصرف وفق حسابات عقلانية تقيس التكلفة والعائد المادي. وتعجز هذه المسلّمة عن تفسير سلوك بعينه: واصلت الصين مشاريع الردم والتحصين في بحر الجنوب حتى في ذروة الضغوط الأمريكية بين 2013 و2016، وحين أصدرت محكمة التحكيم الدائمة حكمها عام 2016 رفضت الصين الامتثال رغم تكلفة العزلة الدولية.

يُفسّر عبد الحي ذلك بأن القيمة الرمزية والهوياتية للمسألة تتجاوز منطق الحساب المادي؛ فبحر الجنوب في الخطاب الصيني ليس مورداً استراتيجياً فحسب، بل جرحٌ تاريخي يرتبط بـ"قرن الإذلال" (百年屈辱). ودولةٌ تسترد لا تتفاوض بسهولة حين تُعادل القضيةُ في وعيها الحضاري التبتَ وتايوانَ.

المسلّمة الثالثة: الفوضى الدولية بيئةً موحّدة

تُؤسّس الواقعية تفسيراتها على مفهوم الفوضى الدولية بوصفها البيئة الواحدة لجميع الدول، وهو مفهوم يستند إلى التجربة الأوروبية في نظام وستفاليا 1648. أما الصين فتنطلق من تصوّر كوني مختلف يتجلى

[1] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية (1994), 11-12

في مفهوم "تيانشيا" (天下 Tianxia)، الذي يرى الفضاء الإقليمي الآسيوي امتداداً طبيعياً لمركز حضاري، لا ساحةَ منافسة في فضاء فوضوي. وفي هذا التصور، يُنظر إلى الوجود الأمريكي في المحيط الهندي الهادئ لا بوصفه توازناً بنيوياً مشروعاً، بل تدخلاً في منطقة نفوذ طبيعية تاريخياً.

الدلالة المنهجية لنقد عبد الحي ليست في رفض الواقعية أو استبدالها، بل في تحديد حدودها المعرفية بدقة. فالواقعية تُفسّر البنية والقيود المادية والحسابات الاستراتيجية بكفاءة عالية، لكنها تقف عاجزة أمام الثوابت الهوياتية الحضارية التي تتجاوز منطق الحساب. وعلى هذا الأساس تُقدّم المقاربتان معاً تفسيراً متكاملاً، وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (03): مقارنة بين التفسير الواقعي ونقد وليد عبد الحي في تفسير السلوك البحري الصيني

محاور المقارنة	الواقعية	نقد وليد عبد الحي
المحرك الاساسي	القوة و الامن المادي	المحرك الأساسي القوة والأمن المادي وتوزيع القدرات الهوية الحضارية والمسلّمات المعرفية التي تُشكّل تصوّر الدولة لنفسها
تفسير الجزر الاصطناعية	كسر الاحتواء و تامين الممرات	استعادة سيادة تاريخية القضية هوياتية لا حسابية قابلة للتفاوض
نقطة القوة	تفسير البنية و القيود	كشف حدود النظرية الغربية وتفسير الثوابت التي لا تخضع للحساب.
نقطة الضغف	تهمل البعد الهوياتي	نقد تفسيري لا نظرية بديلة لا يُعطي تنبؤات سلوكية مستقبلية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (1999)، و Tim Dunne et al., *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (2016).

وهذا التحليل هو ما يُفسّر **صلابة الموقف الصيني** حيال بحر الصين الجنوبي، بإعتبار أنه ليس مجرد حساب براغماتي قابل للمراجعة، بل هو في الوقت ذاته مصلحة أمنية واقعية وموقف هوياتي راسخ، ومن النادر تاريخياً أن تتراجع دول عن مواقف تجمع بين هذين البُعدين.

المطلب الثالث: تكامل المقاربات النظرية في تفسير السلوك البحري الصيني

استنادا لما تم طرحه سابقا، لا نظرية واحدة تكفي لتفسير السلوك البحري الصيني في بحر الصين الجنوبي. فماهان يُضيء الدوافع الكبرى دون أن يُفسّر آليات التنفيذ، وكوربيت يُنير منطق السيطرة المحدودة دون أن يتصور إعادة تشكيل الجغرافيا ذاتها، والواقعية تُحكم قبضتها على بنية المصالح المادية دون أن تلتفت للبُعد الهوياتي، ونقد وليد عبد الحي للواقعية يعمق فهم الدوافع دون أن تُقدّم أدوات تنبؤية كافية. هذا القصور الجماعي ليس دليلاً على إخفاق هذه المقاربات، بل مؤشر على استثنائية الحالة الصينية وتعقيدها.ما يدفع الى توظيف تكاملي للمقاربات .

اولاً: إشكالية التفسير الأحادي للسلوك البحري الصيني

قبل بناء الإطار التكاملي، تجدر الإشارة إلى خطأ منهجي شائع في الأدبيات المتعلقة بالتوسع البحري الصين وهو :**الانحياز التفسيري الأحادي** .فالباحثون الغربيون يميلون في الغالب إلى تفسير السلوك الصيني من منظور الواقعية الهجومية حصراً، فيُقدّمون بكين قوةً توسعية تسعى إلى تهديد النظام القائم، في حين تميل الأدبيات الصينية إلى توظيف الخطاب و المطالبات التاريخية ، لتقديم كل ما تفعله الصين كردّ فعل دفاعي مشروعا أمام احتواء خارجي مفروض [1].كلا الموقفين انتقائي وقاصر لأن كليهما يُجزّئ ظاهرة متكاملة. ما يسهل الوقوع في هذا التفسير الأحادي و يشجعه، هو أن السلوك الصيني يبدو في ظاهره متناقضاً، بحيث تؤكد بكين التزامها بالقانون الدولي بينما ترفض حكم محكمة التحكيم الدولية عام 2016، وتتحدث عن السلام والتنمية المشتركة بينما تُعسكر الجزر الاصطناعية، وتحتج بحقوق تاريخية بينما تبني منشآت لا سابقة تاريخية لها[2] .هذه التناقضات الظاهرة لا تتبدد بإطار نظري وحيد، بل ينكشف منطقها حين نتعامل مع السلوك الصيني باعتباره **استراتيجية متعددة المستويات** تشتغل في آن واحد على المادي والرمزي والقانوني والتاريخي.

ثانياً: مستويات التفسير حسب المقاربات المطروحة

يتم قراءة السلوك البحري الصيني عبر **ثلاثة مستويات تحليلية متداخلة**، تضطلع بكل منها مقاربة نظرية بعينها دون أن تلغي الأخرى:

المستوى الأول: البنية الدولية والقيود الموضوعية

على مستوى البنية، تُقدّم الواقعية البنيوية التفسيرَ الأمثل. ففي نظام دولي يفتقر إلى سلطة مركزية ضامنة، وفي ظل هيمنة أمريكية تُراقب الصعود الصيني بشكل دقيق، تجد الصين نفسها أمام ضغط بنيوي موضوعي

[1] Alastair Iain Johnston, "How New and Assertive Is China's New Assertiveness?", *International Security*, Vol. 37, No. 4, Spring 2013, pp. 7–48.

[2] Permanent Court of Arbitration, *The South China Sea Arbitration (Philippines v. China)*, PCA Case No. 2013-19, Award of 12 July 2016, pp. 473–501

يدفعها نحو توسيع نطاق نفوذها البحري قبل أن يتحوّل ميزان القوة ضدها [1].بحر الصين الجنوبي في هذه القراءة ليس هدفاً في حد ذاته بل ساحة استجابة بنيوية ،أي دولة تكسر طوق الاحتواء الجغرافي قبل أن يتحوّل إلى احتواء استراتيجي.

والشاهد على أولوية هذا المستوى التفسيري هو أن بناء الجزر الاصطناعية تصاعد بشكل لافت تحديداً في الفترة التي شهدت تحوّل الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة آسيا-الهادئ في عهد إدارة أوباما (2011-2016)، مما يُشير إلى أن التوقيت الاستراتيجي للمشروع مرتبط بمنطق الاستجابة للبنية أكثر من ارتباطه بإرادة توسعية مجردة[2].

المستوى الثاني: الاستراتيجية الكبرى والمصالح الوطنية

على مستوى الاستراتيجية الكبرى، يجتمع ماهان وكوربيت والواقعية الدفاعية لتقديم صورة متماسكة. فالصين تعاني مما يمكن وصفه بـ"المعضلة الاستراتيجية المزدوجة" Double Strategic Dilemma: هشاشة خطوط الإمداد الطاقوي عبر ممرات لا تسيطر عليها من جهة، وانحصارها خلف سلسلة الجزر الأولى التي تُشكّل عملياً سياجاً بحرياً يُحدّد حرية مناورة أسطولها من جهة أخرى[3].

وفي هذا الإطار، تُجسّد الجزر الاصطناعية حلاً ماهانياً-كوربيتياً في آن واحد: باعتبارها **قواعد بحرية متقدمة** بالمعنى الماهاني تمدّ النطاق الجغرافي للقوة البحرية الصينية خارج سلسلة الجزر الأولى، وهي في الوقت ذاته أدوات **سيطرة محلية** بالمعنى الكوربيتي تُمكّن من التحكم في مناطق بعينها دون الادعاء بالسيطرة الكاملة على المحيط. وهذا المزج العملي فرضته الضرورة الاستراتيجية.

المستوى الثالث: الهوية والشرعية والخطاب

على المستوى الهوياتي، لا غنى عن الطرح الذي يؤكد عليه وليد عبد الحي. فالقرارات الاستراتيجية الكبرى لا تُتخذ في فراغ هوياتي، والإصرار الصيني على وصف بحر الصين الجنوبي بـ"المصلحة القومية الجوهرية" لا يُفسَّر بالحسابات الأمنية وحدها. فإن الاستراتيجية الصينية تُوظّف **السردية التاريخية توظيفاً متعمداً**، بأدوات تتمثل في إحياء خرائط أسرة مينغ، والاحتجاج بالوجود الصيني التاريخي في المنطقة، ليسا مجرد حجج قانونية بل أدوات لبناء **ذاكرة جماعية** تجعل الانسحاب من هذه المنطقة انتكاسة هوياتية لا مجرد تنازل دبلوماسي[4].

[1] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W.W. Norton, New York, 2001, pp. 360–402

[2] Aaron L. Friedberg, A Contest for Supremacy : China, America, and the Struggle for Mastery in Asia, W.W. Norton, New York, 2011, pp. 214–248.

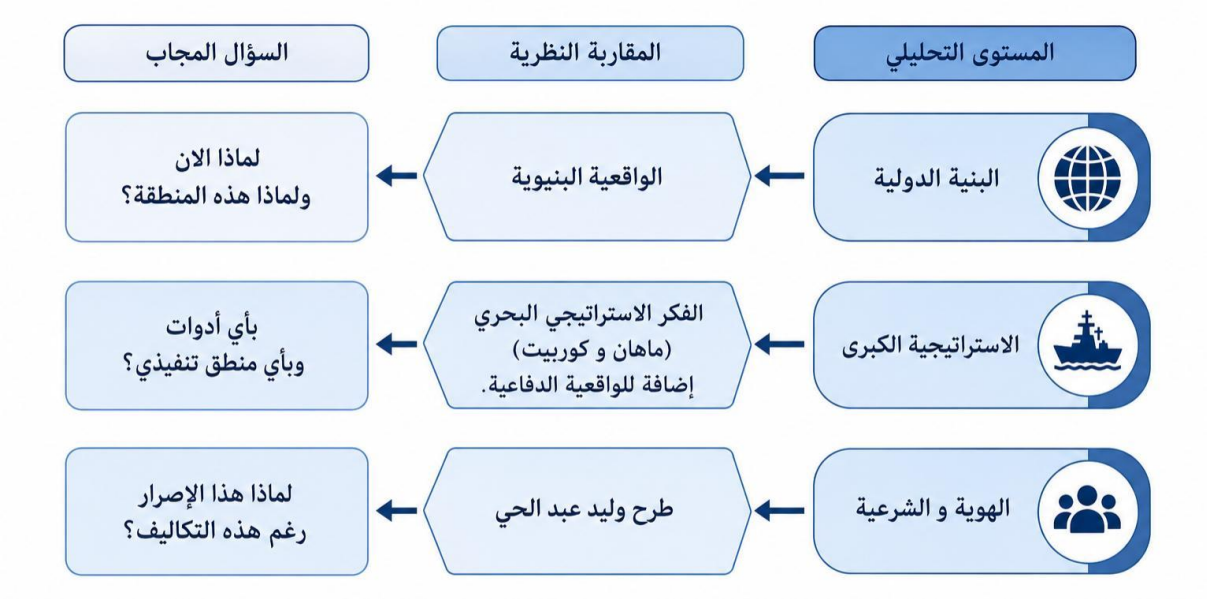
[3] Gabriel B. Collins and William S. Murray, "No Oil for the Lamps of China?", *Naval War College Review*, Vol. 61, No. 2, Spring 2008, pp. 79–95

[4] William A. Callahan, China : The Pessoptimist Nation, Oxford University Press, Oxford, 2010, pp. 43–78.

وهذا البُعد الهوياتي هو ما يُفسّر **صلابة الموقف الصيني** في مواجهة الضغوط الدولية المتواصلة: فحين يتشابك الأمن المادي مع الشرعية الهوياتية في موقف واحد، تتضاعف تكاليف التراجع لتتجاوز الخسارة الاستراتيجية الملموسة وتصل إلى تهديد الشرعية الداخلية للنظام ذاته.

وبهذا يتيح التكامل بين هذه المستويات بناء اطار تفسيري يمكن تمثيله في الشكل الاتي:

شكل (01): التكامل بين مستويات التحليل والمقاربات النظرية في تفسير النفوذ النفوذ البحري



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الأدبيات النظرية.

على غرار هذا الإطار التكاملي، لا يزال يفتقر إلى مفهوم يُجسّد آلية الربط بين المستويات الثلاثة. وهنا تتجلى الحاجة إلى مفهوم **"الهندسة البحرية للنفوذ "**باعتباره المفهوم الجامع الذي يُترجم هذا المزج النظري إلى إطار تحليلي اكثر عملية: فهو يأخذ من الواقعية البنيوية منطق الاستجابة للضغط الهيكلي، ومن ماهان وكوربيت منطق توظيف الجغرافيا والأداة البحرية، ومن الذاكرة التاريخية و منطق الحضارة-الدولة ، منطق الشرعنة والسردية، ويُدمجها في نموذج تفسيري واحد يصف كيف تُصمّم دولة نفوذها البحري بصورة قصدية ومرحلية ومتكاملة الأبعاد[1]، خدمة لأهدافها الاستراتيجية.

[1] David A. Baldwin, "Power and International Relations", in *Handbook of International Relations*, edited by Walter Carlsnaes et al., Sage, London, 2002, pp. 177–191

الفصل الثاني: ديناميكيات الصراع في بحر الصين الجنوبي

تمهيد

ثمة مناطق في العالم تتكثف فيها التناقضات حتى تغدو مرآة حقيقية للنظام الدولي في لحظة تحوله. بحر الصين الجنوبي واحد من هذه المناطق النادرة. فهو ليس مجرد مسطح مائي يحتضن نزاعات سيادية، بل فضاء جيوسياسي تتقاطع فيه شرايين الاقتصاد العالمي مع حسابات الأمن الإقليمي والطموحات الاستراتيجية للقوى الكبرى، لتنتج معادلة توتر بالغة التعقيد ورهان لا يمكن اختزاله في صراع حدودي تقليدي.

ومما يجعل هذا البحر حالة دراسية استثنائية في الجيوبوليتيك المعاصر أنه يجمع في آنٍ واحد ثلاثة مستويات من الصراع نادراً ما تلتقي في بقعة واحدة: صراع على الموارد الطبيعية، وصراع على الممرات البحرية الاستراتيجية، وصراع على المكانة والهوية بين قوى إقليمية تتعايش تحت ظل التنافس الصيني-الأمريكي. وهذا ما يجعل فهمه مدخلاً لا غنى عنه لتحليل الاستراتيجية الصينية في بناء الجزر الاصطناعية، التي لا تُفهم دلالتها الجيوسياسية إلا في ضوء الخصائص الجغرافية والسياسية والقانونية لهذا الفضاء البحري.

وبهذا يهدف هذا الفصل إلى تحليل بنية الفضاء الجيوسياسي لبحر الصين الجنوبي عبر مستويين متكاملين: الأول جغرافي-استراتيجي يكشف عن الأسباب العميقة التي تجعل هذه المنطقة بالغة الأهمية، والثاني بنيوي-صراعي يحلل ديناميكيات النزاع وأطرافه وإطاره القانوني الدولي.

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لبحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والاقتصادية للمنطقة

ان الجغرافيا في السياسة الدولية ليست خلفية صامتة للأحداث، بل متغير فاعل يُشكّل الخيارات ويُقيّد الاستراتيجيات. وفي حالة بحر الصين الجنوبي، الجغرافيا هي الخيط الجامع الذي يربط الأهمية الاقتصادية بالبعد الاستراتيجي-العسكري، وكلاهما يصبّ في فهم الموقع الذي يحتله هذا البحر في الاستراتيجية الكبرى للصين. وهذا ما يستدعي قراءة جغرافية-سياسية متعددة الأبعاد. تؤكد على الكيفية التي تترجم فيها الخصائص الجغرافية الى ميزة استراتيجية، و كيف تحول الموارد الاقتصادية الى أدوات نفوذ، و كيف يتحول موقع جغرافي الى ساحة صراع جيوسياسي[1].

[1] Pooja Bhatt ,*Nine Dash Line: Deciphering the South China Sea Conundrum* ,KW Publishers, New Delhi, 2020, pp. 3-18.

1. أهمية الموقع الجغرافي:

اولاً: الموقع كمحدد استراتيجي: منطق الوصل والفصل

يقع بحر الصين الجنوبي في **قلب الممر البحري** الذي يربط المحيطين الهادئ والهندي، ممتداً على مساحة تقارب 3.5 مليون كيلومتر مربع بين إحداثيات تبدأ من مضيق تايوان شمالاً حتى جزر ناتونا الإندونيسية جنوباً[1]، لكن الأهمية الحقيقية **لا تكمن في المساحة** بقدر ما تكمن في **الموضع** (Position)، أي العلاقة المكانية مع محيطه الجيوسياسي.

خريطة (9): الامتداد الجغرافي لبحر الصين الجنوبي وموقعه الإقليمي



Source : U.S. Energy Information Administration (EIA) / World Bank, "Map 1. South China Sea", eia.gov.

[1] Emmers, Ralf, *Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia*, Routledge, London, 2010, pp. 52-58.

تُقدّم هذه الخريطة الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية رسماً جغرافياً شاملاً لبحر الصين الجنوبي وما يحيط به من دول ومسطحات مائية. يتضح من الخريطة أن هذا البحر يُشكّل فضاءً بحرياً شاسعاً يتوسط سبع دول ساحلية، هي: الصين، وتايوان، والفلبين، وماليزيا، وبروناي، وإندونيسيا، وفيتنام، فضلاً عن قربه من مضيق ملقا جنوباً وخليج تايلاند غرباً.

وتُبرز الخريطة موقع جزر باراسيل وسبراتلي بوصفهما النقطتين المحوريتين في النزاعات الإقليمية المتشعبة، إذ تمتد جزر سبراتلي على مساحة تبلغ 158,000 ميل مربع في حين لا تتجاوز مساحتها الصالحة للسكن ثلاثة أميال مربعة، وهو تناقض جوهري يجعل قيمتها الاستراتيجية مرتبطة بما تحت قاعها من ثروات هيدروكربونية محتملة لا بطبيعتها الجغرافية الذاتية.

هذا البحر يعمل كـ**صلة وصل إجبارية** بين ثلاثة فضاءات اقتصادية ديناميكية: شمال شرق آسيا (حيث تتمركز الصين واليابان وكوريا الجنوبية و هم ثلاثة من أكبر ستة اقتصادات عالمية)[1] ، جنوب شرق آسيا (منطقة آسيان بـ 700 مليون نسمة ونمو اقتصادي سنوي يتجاوز 5%)[2]، والمحيط الهندي (البوابة نحو الخليج العربي [3]وشرق أفريقيا وأوروبا عبر قناة السويس)[4]. أي حركة تجارية بحرية بين هذه المناطق **لا بديل لها** عملياً عن المرور بهذا البحر[5]، لذا فان **الجغرافيا تفرض** مساراً شبه إجباري.

ثانيا: الطبيعة شبه المغلقة لبحر الصين الجنوبي

خاصية **شبه الانغلاق** (Semi-Enclosed Sea)تعني أن البحر محاط بيابسة من معظم الجهات، مع منافذ محدودة العدد نحو المحيطات المفتوحة. هذه الخاصية مزدوجة الأثر:

من منظور السيطرة :العدد المحدود للمداخل والمخارج (مضيق ملقا، مضيق لوزون، مضيق سوندا أساساً)[6] كما يتضح في الخريطة التالية:

[1] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 15, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO.

[2] Ari Yunanto, "Analysis of the South China Sea: Resource Potential and Future Conflict Risks for ASEAN Countries," *PNWC Journal* 6, no. 10 (October 2025)

[3] Ian Storey, "Maritime Security in Southeast Asia and the United States," in *ASEAN-U.S. Relations: What Are the Talking Points?*, ed. Ernest Z. Bower and Murray Hiebert (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

[4] Asian Development Bank, *Asian Economic Integration Report 2023*, ADB, Manila, 2023, pp. 34-47.

[5] UNCTAD, *Review of Maritime Transport 2023* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2023), 38–44.

[6] Jean-Paul Rodrigue, *The Geography of Transport Systems*, 5th ed. (New York: Routledge, 2020), 278–284.

خريطة (10): المسارات الملاحية البديلة حول مضيق ملقا في جنوب شرق آسيا



Source : John H. Noer, "Chokepoints: Maritime Economic Concerns in Southeast Asia", National Defense University, Institute for National Strategic Studies, October 1996.

تُصوّر هذه الخريطة المسارات الملاحية المتاحة في منطقة جنوب شرق آسيا، مع التركيز على المسالك البديلة لمضيق ملقا في حال إغلاقه أو تعطّله. تتجلى في الخريطة ثلاثة ممرات بحرية بديلة رئيسية: مضيق سوندا الفاصل بين جزيرتَي جاوة وسومطرة، ومضيق لومبوك جنوب إندونيسيا، إضافةً إلى المسارات المحيطة بالفلبين نحو المحيط الهادئ.

وتكتسب هذه الخريطة أهميتها من السياق الذي وردت فيه، إذ يُشير النص المرفق إلى أن مضيق ملقا يستوعب أكثر من نصف طاقة الأسطول التجاري العالمي سنوياً، وهو ثاني أكثر مسارات ناقلات النفط استخداماً بعد مضيق هرمز، مما يجعل أي بديل عنه مكلفاً من حيث المسافة والوقت وتكاليف الشحن، ويُجسّد بالتالي حجم الاعتماد العالمي على هذا الممر الحيوي.

يعني نظرياً أن **التحكم في هذه النقاط** يمنح قدرة على **ضبط تدفقات الملاحة**. على عكس محيط مفتوح حيث البدائل لا نهائية. فوجود قوة تسيطر على مداخل بحر الصين الجنوبي **تستطيع ممارسة نفوذ** غير متناسب مع حجمها العسكري المطلق[1]

من منظور الأمن : هذا الانغلاق النسبي يحوّل البحر إلى **فضاء احتكاك مباشر** بين دول ساحلية متعددة ، و هي ست وحدات سياسية (الصين، فيتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي، تايوان) تطل مباشرة على مياه متداخلة[2].

[1] Valencia, Mark J., "The South China Sea: Back to the Future?", *Global Asia*, Vol. 5, No. 4, Winter 2010, pp. 86-93.

[2] Ralf Emmers, *Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia* (London: Routledge, 2010), 52–58.

في محيط مفتوح، الدول **تتقاسم** مجالاً واسعاً؛ في بحر شبه مغلق، **تتزاحم** على مجال ضيق نسبياً. هذا التزاحم **يرفع احتمالية** التصعيد اللاإرادي ، حيث اي حادث بحري صغير يمكن أن يتضخم سريعاً لأزمة سياسية[1]. كما ان كل خطوة دفاعية تفسر تلقائيا على انها معضلة امنية (security dilemma) أي تهديد من الاخرين، و هذا بسبب القرب المكاني ما يجعل التمييز بين ماهو دفاعي و هجومي شبه مستحيل و هذا ما يصفه الأستاذ الأمريكي للعلوم السياسية و الدراسات الأمنية روبرت جيرفيس (robert jervis) بالبيئة ألتي ينتج فيها الامن الذاتي انعدام الامن الجماعي.[2]

ثالثا: نقاط الاختناق: الجغرافيا كسلاح

مضيق ملقا يمثل الحالة الأكثر حدة لما يسميه الجغرافيون السياسيون **"نقطة اختناق استراتيجية "** (Strategic Chokepoint).بعرض لا يتجاوز 2.8 كيلومتر في أضيق نقاطه، يمر عبره سنوياً ما يقارب **ربع حجم التجارة البحرية العالمية** (بالوزن)، بما في ذلك **80% من واردات الطاقة**[3] لثلاث قوى اقتصادية كبرى (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية)[4]

[1] Sam Bateman, “Solving the ‘Wicked Problems’ of Maritime Security: Are Regional Forums up to the Task?” *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 1 (April 2011): 1–28.
[2] Jervis, Robert, "Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30, No. 2, 1978, pp. 167-214.
[3] U.S. Energy Information Administration, "South China Sea," *EIA Regional Analysis Brief*, last modified March 2024, accessed March 15, 2026, https://www.eia.gov/international/analysis/regions-of-interest/South_China_Sea
[4] Storey, Ian, "Securing Southeast Asia's Sea Lanes", *Asia Policy*, No. 6, July 2008, pp. 95-120.

خريطة (11): الموقع الجغرافي لمضيق ملقا في سياق ظاهرة القرصنة البحرية



Source :ARTICLE "Indian Strategy towards the Strait of Malacca" ،South Asia Journal https://southasiajournal.net/indian-strategy-towards-the-strait-of-malacca

تُحدّد هذه الخريطة الموقع الجغرافي لمضيق ملقا البالغ طوله 900 كيلومتر، الواقع بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة الإندونيسية، وهو ثاني أكثر الممرات البحرية ازدحاماً في العالم بعد القناة الإنجليزية.

وتندرج هذه الخريطة ضمن سياق دراسة ظاهرة القرصنة البحرية التي طالما شكّلت تهديداً أمنياً مزمناً لحركة الملاحة في هذا المضيق، إذ استدعت تنظيم دوريات بحرية مشتركة بين إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورة للحدّ منها. وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لهذا المضيق في كونه الرابط البحري الرئيسي بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، مما يجعل أمنه شرطاً لا غنى عنه لاستمرار تدفق التجارة العالمية وإمدادات الطاقة نحو دول شرق آسيا.

لذا فان الدلالة الاستراتيجية لا تكمن فقط في **الكثافة** (حجم ما يمر) بل في **انعدام البدائل العملية**. فالطرق البديلة (مضيق سوندا جنوب جاوا، أو مضيق لومبوك) تضيف **+1000ميل بحري** للرحلة[1]، أي **4-7أيام إضافية** و**تكاليف وقود وتأمين أعلى بكثير**. بالنسبة لشركات شحن تعمل بهوامش ربح ضئيلة في سوق تنافسية، هذا **غير اقتصادي**. فالاعتماد على ملقا إذن **ليس اختياراً** بقدر ما هو **ضرورة اقتصادية**[2].

[1] Jean-Paul Rodrigue, *The Geography of Transport Systems*, 5th ed. (New York: Routledge, 2020), 278–284.
[2] Rodrigue, Jean-Paul, *The Geography of Transport Systems*, 5th Edition, Routledge, New York, 2020, pp. 278-284.

من منظور **القوة السياسية**، هذا يعني أن من يملك قدرة **تهديد الملاحة** في ملقا (حتى دون إغلاقه فعلياً اي مجرد التهديد بذلك) يملك **ورقة ضغط اقتصادية** على اقتصادات شرق آسيا كلها. الصين تعي هذا تماماً ومن هنا جزئياً **هاجسها الأمني** (ما تسميه ب «معضلة ملقا")[1] من أن الولايات المتحدة، التي لديها قدرة بحرية-جوية متفوقة، **تستطيع نظرياً** حصارها عبر إغلاق هذا المضيق في حالة صراع. جزء من استراتيجية الصين البحرية ،من خلال بناء أسطول قوي، تأمين جزر اصطناعية، مبادرة الحزام والطريق البرية هو **تقليل** هذه التبعية[2]. ، و خلق مسارات بديلة تحصن الاقتصاد الصيني من سلاح الحصار البحري.

2.الأهمية الاقتصادية للمنطقة:

أولا: محورية الممر التجاري:

ان التحليل الاقتصادي لأهمية بحر الصين الجنوبي يؤدي نحو فهم **الطبيعة النوعية** للتدفقات التجارية التي تضمها المنطقة. بحيث ان ما يميز هذا الممر **ليس حجمه** بقدر ما هو **طبيعة ما يمر عبره** وكيفية اندماجه في **بنية الإنتاج العالمية المعاصرة**.[3][فالاقتصاد العالمي الحالي **لا يعتمد على تبادل سلع تامة الصنع** بين دول (النموذج التقليدي) بل على **تجزئة عمليات الإنتاج** عبر حدود متعددة، ما يسميه الاقتصاديون "سلاسل القيمة العالمية .(Global Value Chains) " أي منتج واحد سواء كان جهازاً إلكترونياً أو سيارة أو آلة صناعية **لا يُصنع في مكان واحد** بل يمر بمراحل إنتاجية متعددة في دول مختلفة: تصميم في دولة، تصنيع مكونات في عدة دول، تجميع في دولة أخرى، توزيع عبر القارات[4] .

من الناحية الاستراتيجية هذا يظهر ان كل مكون من هذه المكونات **يعبر بحر الصين الجنوبي مرات متعددة** مرة كمواد خام، مرة كمكونات شبه مصنعة، مرة كمنتج نهائي. هذا يعني أن **انقطاع الملاحة** لا يوقف تجارة سلعة معينة فقط، بل **يُشل منظومة إنتاجية كاملة.** فمثلا مصنع في ألمانيا ينتظر شرائح إلكترونية من تايوان **لا يمكنه الإنتاج** إذا تعطلت الملاحة لأسبوعين ، ولا يوجد مخزون احتياطي كافٍ في نموذج "التسليم الآني (Just-in-Time) [5]"الذي تعتمده الشركات لتقليل التكاليف[6].

وهنا تبرز اضافه بوجا بات (Pooja Bhatt) باحثه سابقه في مركز الدراسات القوة الجوية في نيودلهي والتي تنبه من خلالها ان هذا الاعتماد المتشابك في سلاسل الانتاج ليس مجرد حقيقه اقتصاديه محايده بل

[1] Gabriel B. Collins and William S. Murray, "No Oil for the Lamps of China?" *Naval War College Review* 61, no. 2 (Spring 2008): 79–95.

[2] Holmes, James R., and Toshi Yoshihara, "China's Energy-Driven Soft Power", *Orbis*, Vol. 52, No. 1, Winter 2008, pp. 123-137.

[3] United Nations Conference on Trade and Development, *Review of Maritime Transport 2023*, UNCTAD, Geneva, 2023, pp. 38-44.

[4] Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark, "Global Value Chain Analysis", Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness, 2016, pp. 12-28.

[5]James P. Womack, Daniel T. Jones, and Daniel Roos, *The Machine That Changed the World* (New York: Simon & Schuster, 1990).pp 52 -60.

[6] McKinsey & Company, *Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains* (2020), pp .9–15

هو في حد ذاته سلاح جيوسياسي ذو حدين[1] فمن جهه هو سلاح بيد اي طرف يستطيع تعطيل هذه السلاسل ضد منافسيه ومن جهه اخرى هو قيد بنيوي يمنع اي طرف بما في ذلك الصين ذاتها من تصعيد الصراع الى مستوى يعطل هذه السلاسل لان الاقتصادات مترابطه بشكل يجعل المعطل ايضا متضررا وهذا التناقض هو ما يفسر لماذا يظل الصراع في بحر الصين الجنوبي حتى الان في المنطقة الرمادية دون ان يتحول الى صدام عسكري مفتوح.[2]

ثانيا: الثروات الطبيعية لبحر الصين الجنوبي

تشير التقديرات الى ان بحر الصين الجنوبي يحتضن ثروات طبيعية هائلة من النفط والغاز الطبيعي، غير ان ما يميز هذا الملف هو التباين الضخم في الارقام المعلنة الذي يكشف في حد ذاته عن الطابع المسيس للملف الاقتصادي في المنطقة[3]، فبينما تقدر وكاله معلومات الطاقة الأمريكية الاحتياطات المؤكدة بنحو 11 مليار برميل من النفط و190 ترليون قدم مكعب من الغاز[4]، تتحدث التقديرات الصينية عن ارقام تتجاوز هذا بكثير، وهذا التباين لا يفسر بالاختلافات الجيولوجية وحدها بل بان التضخيم في الارقام هو جزء من استراتيجية بناء المطالبة السيادية وتعزيز المشروعية الداخلية والخارجية للموقف الصيني، وهو ما لفتت اليه بوجا بات بوضوح حين رات ان الاقتصاد في هذا السياق ليس محايدا بل اداة خطابية وسياسية.[5]

[1] Pooja Bhatt, *Nine Dash Line: Deciphering the South China Sea Conundrum*. Pp.43–67.

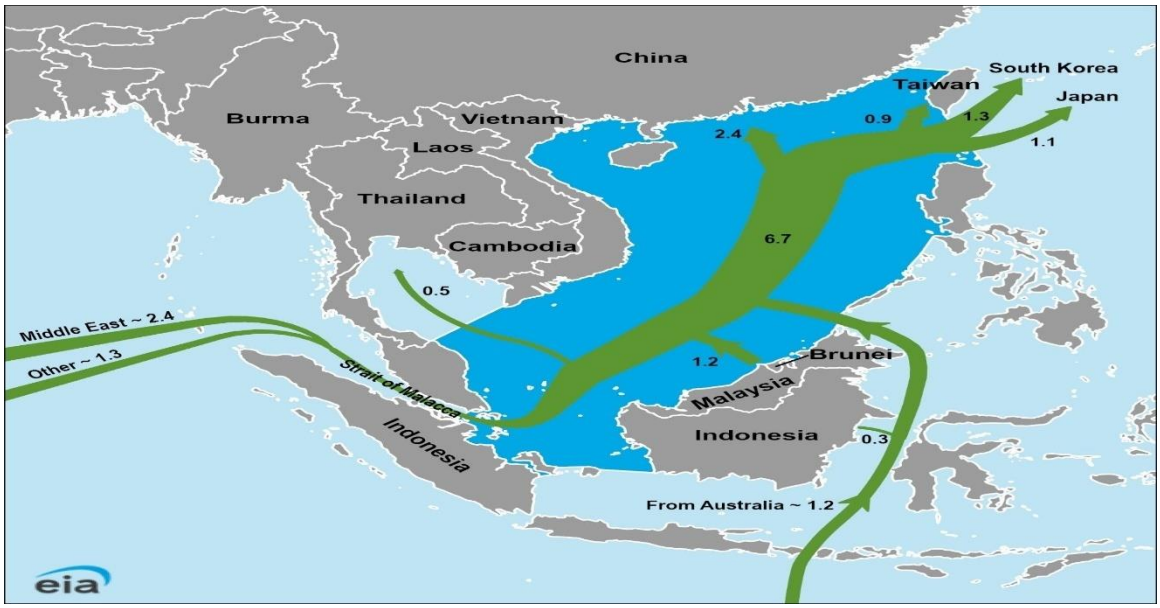
[2] Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson, eds., *China's Maritime Gray Zone Operations* (Annapolis: Naval Institute Press, 2019), 1–22; M. Taylor Fravel, "Explaining Stability in the Senkaku (Diaoyu) Islands Dispute," in *Getting the Triangle Straight: Managing China-Japan-US Relations*, ed. Gerald Curtis, Ryosei Kokubun, and Wang Jisi (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), 143–164.

[3] Pooja Bhatt, pp.44-50

[4] U.S. Energy Information Administration, "South China Sea," *EIA Regional Analysis Brief*, last modified March 21, 2024, accessed March 15, 2026, https://www.eia.gov/international/analysis/regions-of-interest/South_China_Sea; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 34–38.

[5] Pooja Bhatt ,*Nine Dash Line* ,op. cit., pp. 68-90.

خريطة (12):تدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر بحر الصين الجنوبي بالتريليون قدم مكعب، 2023



Source : U.S. Energy Information Administration (EIA) / World Bank / Vortexa, "Map 6. South China Sea LNG trade flows in trillion cubic feet, 2023", eia.gov.

تُجسّد هذه الخريطة حجم وتوجهات تدفقات الغاز الطبيعي المسال عبر بحر الصين الجنوبي عام 2023، وتكشف عن الثقل الاستراتيجي الهائل لهذا الممر في منظومة أمن الطاقة الآسيوية. يتصدر التدفق الرئيسي البالغ 6.7 تريليون قدم مكعب المار عبر وسط البحر نحو الشمال، حاملاً الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط (~2.4)، وأستراليا (~1.2)، وإندونيسيا (0.3)، وماليزيا (1.2).

وتتوزع هذه الكميات على الدول المستوردة الكبرى في شرق آسيا؛ إذ تستقبل الصين النصيب الأكبر بـ2.4 تريليون قدم مكعب، تليها اليابان بـ1.1، وكوريا الجنوبية بـ1.3، وتايوان بـ0.9. وتُؤكد هذه الأرقام أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر بحر الصين الجنوبي أو مضيق ملقا سيُلحق أضراراً بالغة بأمن الطاقة في المنطقة الآسيوية بأسرها.

الا ان ما يكتسب اهميه اعمق من حجم الاحتياطات المتنازعة على تقديرها ،هو من يتحكم في استخراجها فالسيطرة على المناطق الاقتصادية الخالصة المتداخلة في بحر الصين الجنوبي تعني القدرة على الاستخراج الانفرادي وتحويله الى قدرة تفاوضيه[1] في العلاقات الإقليمية وهذا ما يفسر لماذا تنظر الدول المجاورة الى

[1] Robert Beckman and Clive Schofield, "Defining EEZ Claims from Islands," *Australian Journal of Maritime and Ocean Affairs* 6, no. 1 (2014): 1–16; Ian Storey, "The South China Sea Dispute: Increasing Stakes and Rising Tensions," *Jamestown Foundation China Brief* 10, no. 20 (2010): 3–7.

الصين الى انشطتها في المناطق المتنازع عليها كحقول غاز السواحل الفيتنامية وحوض ريد كروس او ريد بانك باعتبارها ليست مجرد عمليه تجاريه بل محاولات لفرض وقائع استخراجيه يصعب عكسها لاحقا.[1]

خريطة (13): موقع شعاب إيروكوا (Iroquois Reef) داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلبينية



Source: CSIS / Asia Maritime Transparency Initiative (AMTI) / Planet Labs, published via SeaLight, sealight.live.

تُحدّد هذه الخريطة الصادرة عن مبادرة الشفافية البحرية الآسيوية موقع شعاب إيروكوا في بحر الصين الجنوبي، الواقعة على بُعد 125 ميلاً بحرياً من ساحل بالاوان الفلبيني، أي داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين المعترف بها دولياً والمحددة بـ200 ميل بحري وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتكتسب هذه الخريطة راهنيتها من توثيقها لأحدث أساليب التمركز الصيني في بحر الصين الجنوبي، المتمثل في نشر سفن الميليشيا البحرية الصينية بصورة شبه دائمة في هذه الشعاب، وهو نهج يُعرف بـ"التمركز الرمادي" الذي يقع بين الفعل العسكري الصريح والتواجد المدني، مما يُصعّب الرد عليه دبلوماسياً وقانونياً. وتُجسّد هذه الحالة نموذجاً صارخاً على التوتر المتصاعد بين الصين والفلبين على السيادة البحرية.

ولتوضيح هذا التفاوت بين الاحتياطي والتحكم الفعلي في الاستخراج، يعرض الجدول التالي أبرز مؤشرات توزيع الموارد المعدنية بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي.

[1] Pooja Bhatt ,*Nine Dash Line* ,op. cit., pp. 91-115.

جدول (04): توزيع الموارد المعدنية والغاز الطبيعي بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي (تقديرات الاحتياطيات والطلب السنوي)

المورد / الدولة	الصين	فيتنام	الفلبين	ماليزيا	إندونيسيا	بروناي
أولاً :الغاز الطبيعي						
الغاز الطبيعي (مليار م³سنوياً)	**24.5**	11.0	3.8	78.0	85.0	13.0
ثانياً :المعادن الاستراتيجية						
الكوبالت والنيكل	**مستورد رئيسي**	احتياطيات محدودة	احتياطيات مؤكدة	محدود	إنتاج واستخراج فعلي	—
ثالثا: الموارد الحرية النادرة						
عقيدات المنغنيز	**برنامج استكشاف نشط**	محدود	محدود	قيد الاستكشاف	محدود	—
رابعا: المعادن النادرة(REE – Rare Earth Elements)						
الاحتياطيات المقدّرة (مليون طن)	**44الأعلى عالمياً**	22	محدود	30	22	—
الطلب السنوي المقدّر (ألف طن)	**210 مُصدِّر رئيسي**	~12	~5	~18	~25	~1

المصدر:

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS، 2023) ووكالة الطاقة الدولية (IEA، 2023).

ثالثا: الثروة السمكية في بحر الصين الجنوبي

يهمل ملف الثروة السمكية في اغلب الدراسات لصالح ثروات الطاقوية والاعتبارات الاستراتيجية الكبرى لكن التقديرات تشير الى ان بحر الصين الجنوبي يستوعب نحو 10% من صيد الاسماك العالمي ويوفر

مصدر رزق لأكثر من 100 مليون شخص في دول المنطقة[1] وهذا يعني ان النزاع على مناطق الصيد ليس شانا اقتصاديا مجردا بل قضيه امن غذائي وسيادي في ان واحد والاهم من ذلك ان حوادث الصيد سواء احتجاز صيادين فيتنامين او اصطدام دوريات خفر السواحل الصينية بقوارب فلبينيه كانت في مرات عديده المحرك الميداني الاول للتوترات التي تصاعدت لاحقا في ازمات دبلوماسية فالصيد هو البعد المعيشي اليومي للصراع الذي يجعل لتسويات الدبلوماسية غير كافيه لان صياد يواجه فقدان مصدر رزقه لن يبالي بصياغات قانونيه دقيقه حول الحدود البحرية .

تتوزع هذه الثروة في مجموعة كبيرة من الاحواض داخل بحر الصين الجنوبي، كما توضحه الخريطة التالية:

[1] FAO, The State of World Fisheries and Aquaculture 2022, Rome, 2022, p. 7; Storey, Ian, "Securing Southeast Asia's Sea Lanes", Asia Policy, No. 6, 2008, pp. 95-120.

خريطة(14): أحواض النفط والغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي



Source : U.S. Geological Survey (USGS) / World Bank / ESRI / U.S. Energy Information Administration (EIA), "Map 2. South China Sea oil and natural gas basins", eia.gov.

تُقدّم هذه الخريطة توزيعاً جيولوجياً شاملاً للأحواض الرسوبية الهيدروكربونية في بحر الصين الجنوبي، وهي الأحواض التي تُشكّل الركيزة الاقتصادية الجوهرية للنزاعات الإقليمية المتشعبة في هذا الفضاء البحري. تتوزع هذه الأحواض على امتداد المنطقة بأسرها، وأبرزها شمالاً: حوض فم نهر اللؤلؤ (Pearl River Mouth Basin) وحوض تايشينان وحوض بيبو؛ وفي الوسط: حوض فو كان وحوض سبراتلي والمنصة القارية لبحر الصين الجنوبي؛ وجنوباً: حوض ساراواك الكبير وحوض بارام-دلتا وحوض ناتونا الغربي.

وتتقاطع هذه الأحواض الهيدروكربونية تقاطعاً مباشراً مع مناطق النزاع السيادي، لا سيما في محيط جزر سبراتلي وباراسيل، مما يُفسّر الإصرار الصيني على السيطرة على هذه الجزر بوصفها بوابة للوصول إلى احتياطيات طاقة ضخمة لا تزال قيد التقييم والاستكشاف وفق تقرير المسح الجيولوجي الأمريكي لعام 2023.

وقد لفتت المفكرة بوجا بات الى هذه المفارقة حين اشارت الى ان الحلول الدبلوماسية الكبرى كثيرا ما تفشل لأنها تتجاهل هذا البعد البشري المعيشي الذي يؤجج الصراع من القاعدة نحو القمه لا من القمه نحو القاعدة.[1]

رابعا: أهمية بحر الصين الجنوبي في حسابات الدول الإقليمية

ان الأهمية الجغرافية والاقتصادية تظهر بان بحر الصين الجنوبي ممر تجاري بالغ الأهمية. لذا فان هذا البحر يعني لكل دولة على حدة منطقة استراتيجية، تنظر اليه من حيث هواجسها الوجودية ومصالحها الحيوية، ما يظهر ان الاطراف الإقليمية لا تتصارع على موارد مشتركه فحسب، بل على اساس امنها الوطني وهو ما يجعل التسوية الدبلوماسية أصعب بكثير مما تبدو عليه.

1. فيتنام:

تشترك فيتنام مع الصين في نحو 1300 كلم من الحدود البريه ولها ساحل يمتد على اكثر من 3000 كلم على بحر الصين الجنوبي مما يجعلها الدولة الاكثر تعرضا بنيويا للضغط الصيني في المنطقة ، وبلغ ناتجها المحلي الاجمالي عام 2023 نحو 430 مليار دولار [2]يرتبط جزء كبير منه بالقطاع البحري : فإنتاجها من الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي عبر شركة PETRO VIETNAM يشكل ركيزة اساسية في ملفها الطاقوي ،اذ تديرها على امتداد حقول بحرية تقع جزئيا في مناطق تطالب بها الصين، وما يجعل الحالة الفيتنامية اكثر تعقيدا من التحليل الاقتصادي المجرد، هو ان فيتنام تعتمد على نحو ثلاثة ملايين[3] وظيفه في قطاع الصيد البحري[4]، وان تقييد التحرك الصيني في مناطق الصيد التقليدية الفيتنامية يترجم مباشره الى ازمات معيشيه وغضب شعبي داخلي ، وهذا يفسر لماذا جاءت هانوي من اوائل الدول الداعية لاتفاقية UNCLOS كاداة دفاعية قانونية رغم تعقيدات علاقتها مع بكين.

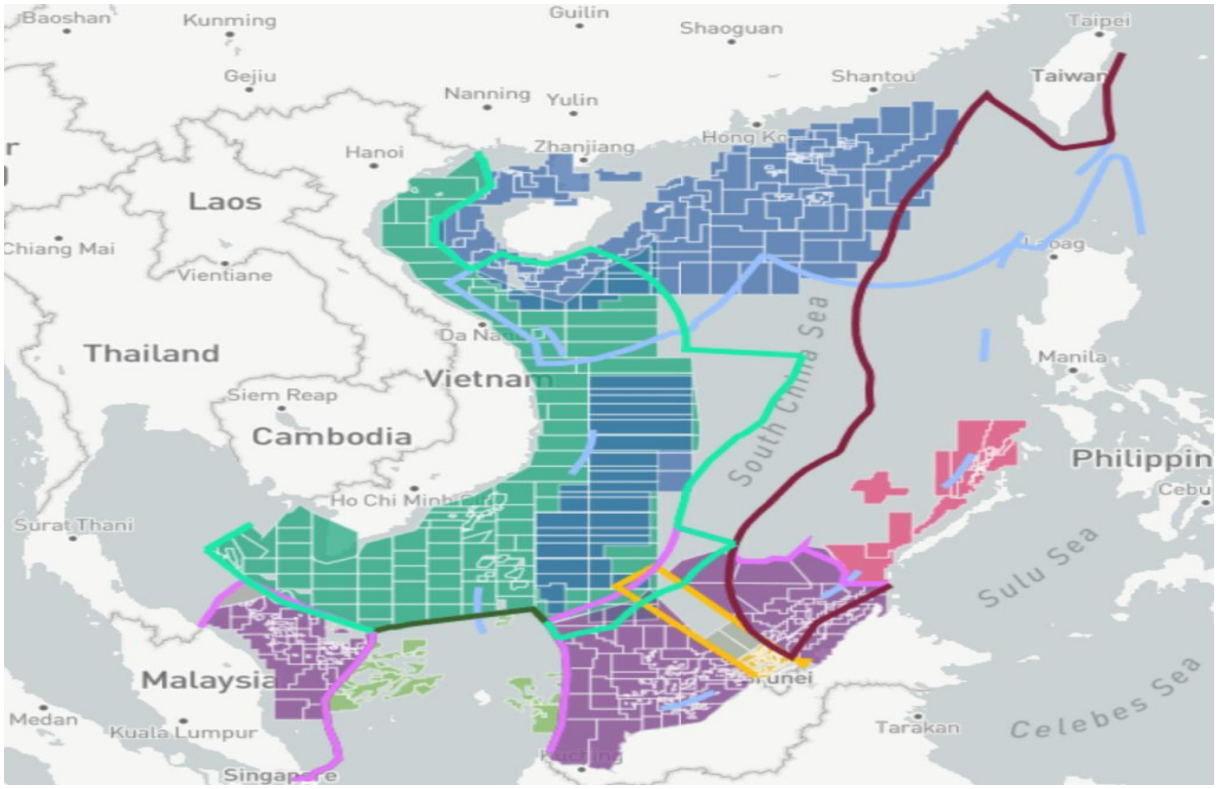
[1] Bhatt, op. cit., pp. 116-140

[2] Vietnam GDP 2023: IMF Data, $430 billion; EIA Regional Analysis Brief 2024, p. 4 (Vietnam offshore gas production); PetroVietnam Annual Report 2023.

[3] Lam Quoc Tuan, *Trade in Fisheries and Human Development: Vietnam* (Hanoi: United Nations Development Programme, Asia Pacific Regional Initiative on Trade, Economic Governance, and Human Development, May 2003), P 02.

[4] CNBC, "Five Countries, Other Than China, Most Dependent on the South China Sea," November 18, 2022; EIA Regional Analysis Brief 2024, pp. 2-4.

خريطة(15): تداخل مناطق التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية مع المطالب البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي



Source : Asia Maritime Transparency Initiative (AMTI) / Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Resources_SCS-TMB", amti.csis.org.

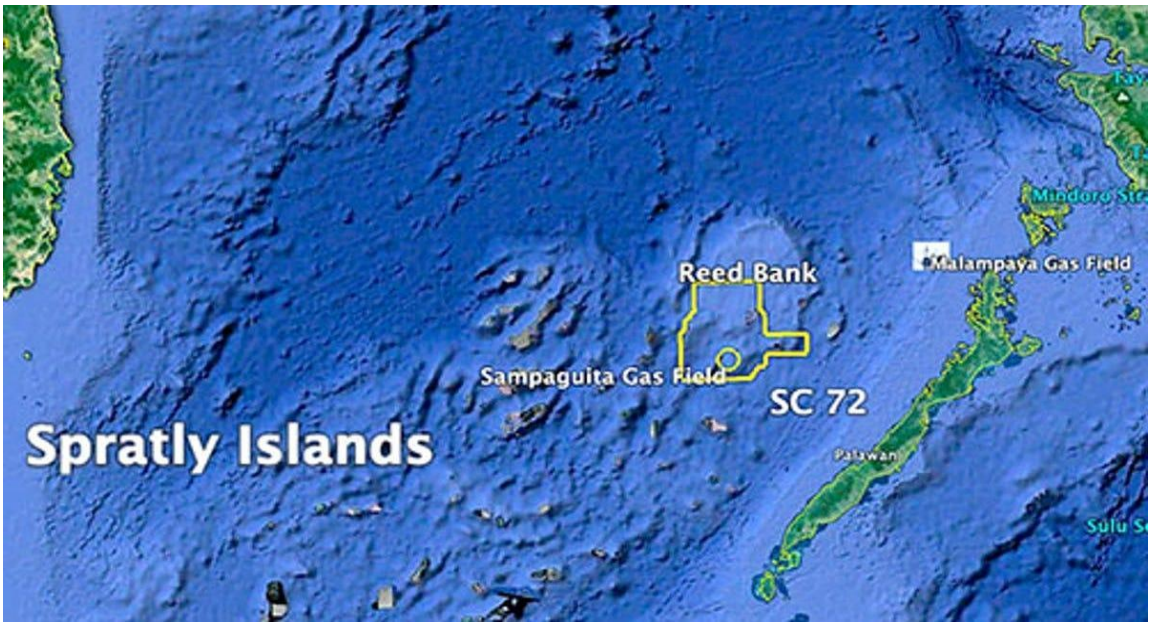
تُجسّد هذه الخريطة الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) التداخلَ المعقد بين مناطق التنقيب الهيدروكربوني والمطالب البحرية المتنافسة في بحر الصين الجنوبي. تتمايز في الخريطة ألوان متعددة تُمثّل كل منها نطاق مطالب دولة بعينها؛ إذ تُهيمن المساحة الزرقاء على القسم الأكبر من البحر في إشارة إلى المطالب الصينية، فيما تُبرز المساحات الخضراء والبنفسجية والوردية النطاقات التي تطالب بها فيتنام وماليزيا والفلبين على التوالي.

والأهم في هذه الخريطة أنها تُظهر بجلاء أن مناطق التنقيب عن النفط والغاز الموزعة على شكل مربعات منتظمة تقع في صميم المناطق المتنازع عليها، مما يُحوّل النزاعات الحدودية البحرية من خلافات سيادية مجردة إلى صراعات اقتصادية مباشرة على الثروات الهيدروكربونية، ويُفسّر حدة التوترات وصعوبة التوصل إلى تسويات دبلوماسية دائمة.

2. الفلبين:

تحتل الفلبين موقعا بالغ الحساسية في الجغرافيا السياسية للمنطقة، اذ تقع جذورها على بعد لا يتجاوز 280 كلم من جزر سبراتلي المتنازع عليها[1]، وهو ما يجعلها في قلب دائرة التوتر، وعلى صعيد الارقام انتجت الفلبين عام 2023 نحو 9000 برميل يوميا من النفط، و80 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي من بحر الصين الجنوبي وحده [2]،غير ان هذه الارقام تتضاءل امام ما تحتضنه المنطقة من احتياطات محتمله في حقل ريكتو RECTO bank;او ما يعرف بريد بنكReed bank الذي تقدر احتياطاته ب 2.7 تريليون قدم مكعب من الغاز وهو الملف الذي تسبب مباشره في مفاوضات حاسمه مع بيكين جمدت استثمارات النفط الفلبيني لسنوات[3] ،وفي البعد الغذائي يوفر قطاع الصيد 1.5% من الناتج المحلي الفلبيني ويشغل اكثر من مليون شخص مباشرة، وهو رقم يتحول الى ازمة سياسية حين تنتهك الدوريات الصينية مناطق الصيد الفلبينية بشكل منهجي[4].

خريطة (16): موقع حقل سامباغيتا الغازي وقطاع SC 72 في منطقة بنك ريد المتنازع عليها



Source : Philip Bowring, "Philippines Could Lose Oil and Gas Block to China", Asia Sentinel, October 30, 2020, asiasentinel.com.

[1] Clive H. Schofield and Ian Storey, eds., *The South China Sea Dispute: Increasing Stakes and Rising Tensions* (Washington, DC: Jamestown Foundation, 2009), 12–18.

[2] U.S. Energy Information Administration (EIA), *Regional Analysis Brief* (2024), 5, "The Philippines produced 9,000 b/d of petroleum and other liquids and 80 Bcf of natural gas in 2023."

[3] U.S. Energy Information Administration (EIA), *South China Sea / Regional Energy Analysis Brief* (Washington, DC: EIA), accessed 2024; see also Philippine Department of Energy (DOE) and Philippine National Oil Company (PNOC) exploratory estimates for Reed Bank gas resources (range approximately 2.6–3.4 Tcf).

[4] Philippine Statistics Authority (PSA), *Fisheries Statistics of the Philippines* (Manila: PSA, latest available year), table(s) on employment and sector contribution to GDP.

تُحدّد هذه الخريطة الموقع الجغرافي لقطاع التنقيب SC 72 وحقل سامباغيتا الغازي (Sampaguita Gas Field) القريب من بنك ريد (Reed Bank) في منطقة جزر سبراتلي، وهو الحقل الذي يُمثّل نقطة احتكاك مباشرة بين الصين والفلبين.

وتكتسب هذه الخريطة أهميتها من تجسيدها لأحد أبرز النماذج العملية لتداخل المطالب الهيدروكربونية مع النزاعات السيادية، إذ يقع هذا القطاع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلبينية من الناحية القانونية، غير أن الصين تعدّه ضمن نطاق خط الشرطات التسع، مما يجعل أي محاولة فلبينية للتنقيب فيه عُرضةً للضغط والمواجهة الصينية. ويتجلى في ذلك كيف تتحول الثروات الطبيعية من عامل تنمية إلى مصدر نزاع جيوسياسي متصاعد.

3. ماليزيا:

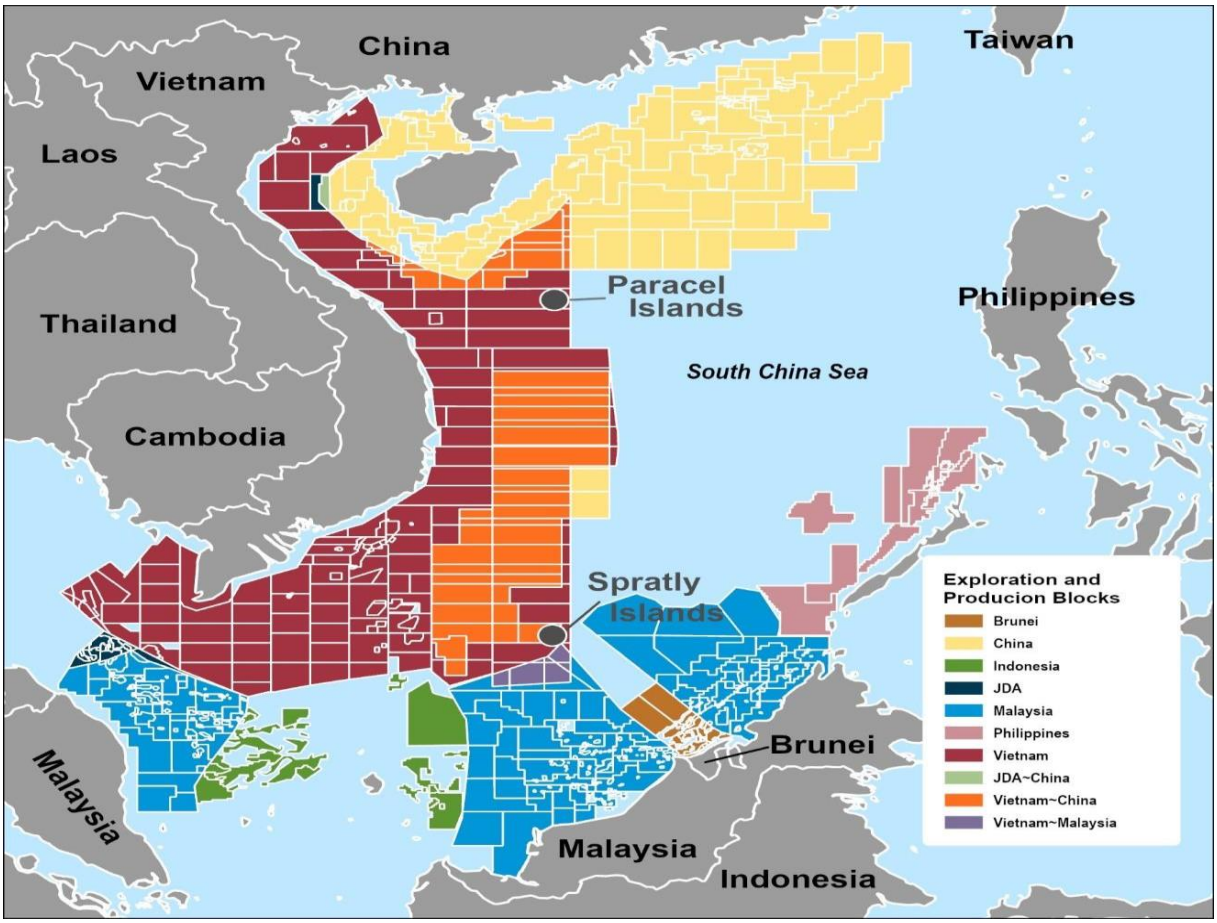
تجسد ماليزيا حاله استثنائية في دراسة العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والموقف الاستراتيجي فمن ناحيه تطالب ماليزيا باجزاء واسعه من بحر الجنوبي وتدير شركه بتروناس Petronas حقولا نفطيه بحريه تشكل نحو 40% من ارادتها الحكومية [1]وهي حقول تتداخل مع المطالبات الصينية ومن ناحيه اخرى بلغت صادرات ماليزيا الى الصين عام 2023 ما يعادل 17% من ناتجها المحلي الاجمالي البالغ 433 مليار دولار[2] .هذا التناقض الحاد بشكل سيادة مهددة في البحر وتبعية اقتصادية برية ، وما يفسر النهج الماليزي في التعامل مع بيكين من خلال احتجاجات هادئة في الملف البحري مع التحالف مع واشنطن على حساب العلاقات الاقتصادية مع بيكين وهذا النموذج هو ما تحذر منه بوجا بات ان الاعتماد الاقتصادي يحول للسيادة البحرية من حق مطالبة الى ورقه تفاوضية قابلة للتنازل[3]

[1] Petronas, *Annual Report 2023* (Kuala Lumpur: Petroliam Nasional Berhad, 2023), 18–24, accessed March 15, 2026, https://www.petronas.com/annual-report-2023.

[2] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 15, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO; Department of Statistics Malaysia, *External Trade Statistics 2023* (Putrajaya: DOSM, 2024), accessed March 15, 2026, https://www.dosm.gov.my/portal-main/release-content/external-trade-statistics-2023.

[3] Pooja Bhatt ,*Nine Dash Line* pp. 68-90.

خريطة(17): مناطق الاستكشاف والتطوير في بحر الصين الجنوبي.



Source : World Bank, CSIS Asia Maritime Transparency Initiative and the U.S. Energy Information Administration

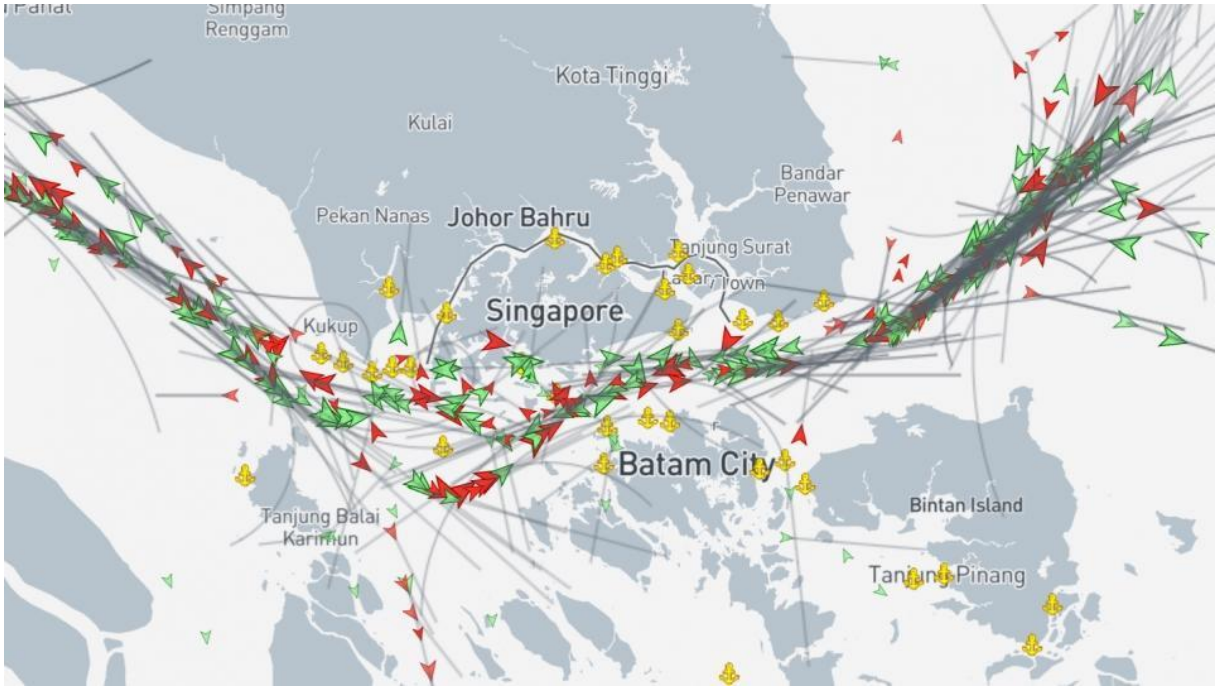
Note: JDA-Joint Development Agreement

توضح الخريطة مناطق الاستكشاف والتطوير النفطي والغازي في بحر الصين الجنوبي، حيث تُبرز التداخل الكبير بين المطالب البحرية للدول المطلة عليه، خاصة الصين وفيتنام وماليزيا والفلبين وبروناي، كما تكشف عن تمركز أغلب أنشطة الاستغلال الطاقوي في المناطق الجنوبية والوسطى من البحر، لاسيما قرب جزر سبراتلي وباراسيل، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى إبرازها لمحاولات بعض الدول اللجوء إلى اتفاقيات التنمية المشتركة للتخفيف من حدة النزاعات البحرية، في حين تؤكد الخريطة استمرار التنافس الجيوسياسي حول السيطرة على مصادر الطاقة وخطوط الملاحة البحرية الحيوية في بحر الصين الجنوبي.

4.سنغافورة:

تُشكّل سنغافورة حالة قصوى لمفهوم "الهشاشة الجيوسياسية المُعاد تصميمها كقوة". فهذه الدولة التي يتجاوز ناتجها المحلي **497 مليار دولار** رغم مساحتها البالغة 728 كيلومتراً مربعاً، **لا يمكنها البقاء** اقتصادياً بدون حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي. يمر عبر مضيق سنغافورة **نحو 1،000 سفينة يومياً**، وهو ما يُحوّل الحرية البحرية من "مصلحة" إلى "شرط وجود". وعلى عكس جيرانها، لا تُطالب سنغافورة بأي جزيرة في بحر الصين الجنوبي، غير أنها من أكثر الدول صراحةً في المطالبة باحترام القانون الدولي للبحار، لأن أي تغيير في قواعد اللعبة سيطيل مباشرة نموذجها الاقتصادي القائم على الوساطة التجارية.[1] كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة(18): الكثافة الملاحية وحركة ناقلات النفط في مضيق سنغافورة سنة 2024.



Source : https://www.eia.gov/

4. اليابان وكوريا الجنوبية

رغم أن اليابان وكوريا الجنوبية لا تُطالبان بأي جزء من بحر الصين الجنوبي، يظل هذا الفضاء البحري ذا

[1] Singapore Strait daily vessel transits approximately 1,000 ships per day; International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook Database* (2023), Singapore GDP approximately $497 billion; Blake Herzinger, cited in CNBC, "Five Countries Most Dependent on the South China Sea," 2022.

أهمية **شبه وجودية** لهما. فاليابان بناتج محلي يبلغ **4.2 تريليون دولار**[1] تمر عبر بحر الصين الجنوبي ، اي **42% من تجارتها البحرية سنوياً**[2]، وقد كانت في عام 2020 أكبر مستورد عالمي للغاز الطبيعي المسال بـ **74.5 مليون طن**[3]، معظمه قادم عبر هذا البحر. وكوريا الجنوبية في المرتبة ذاتها من الاعتماد. وهذا يعني أن الهيمنة الصينية على بحر الصين الجنوبي في أقصى سيناريوهاتها ستمنح بكين قدرة نظرية على الضغط الاقتصادَي على طوكيو وسيؤول دون إطلاق رصاصة واحدة.[4] ومن هنا تبرّر اليابان وكوريا دعمهما للوجود الأمريكي في المنطقة لأنه في جوهره **تأمين مزدوج** للممر الذي يحمل أكثر من نصف مواردهما الحيوية.[5]

[1] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 20, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO

[2] Japan Ministry of Defense, *Defense of Japan 2023* (Tokyo: Ministry of Defense, 2023), 45–52; UNCTAD, *Review of Maritime Transport 2023* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2023), 38–44

[3] International Energy Agency, *Gas Market Report Q1 2021* (Paris: IEA, 2021), 23–28, accessed March 20, 2026, https://www.iea.org/reports/gas-market-report-q1-2021; BP, *Statistical Review of World Energy 2021* (London: BP, 2021), 42–45.

[4] Michael Beckley, *Unrivaled: Why America Will Remain the World's Sole Superpower* (Ithaca: Cornell University Press, 2018), 89–112; Aaron Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W.W. Norton, 2011), 214–248.

[5] Ian Storey, "Japan's Maritime Security Interests in Southeast Asia and the South China Sea Dispute," *Political Science* 65, no. 2 (2013): 135–156; Mira Rapp-Hooper, *Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances* (Cambridge: Harvard University Press, 2020), 89–112.

خريطة (19): خطوط المواصلات البحرية الاستراتيجية (SLOCبين الشرق الأوسط وشرق آسيا عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي.



Source: Sea Lines of Communication (SLOC), adapted from strategic maritime trade route maps in the Indo-Pacific region.

توضح الخريطة الأهمية الاستراتيجية لخطوط المواصلات البحرية (SLOC) التي تربط الشرق الأوسط وشرق آسيا عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، حيث تمثل هذه المسارات شرايين حيوية لنقل النفط والتجارة العالمية، خاصة نحو الصين واليابان ودول شرق آسيا. كما تُبرز الخريطة اعتماد القوى الآسيوية الكبرى على الممرات البحرية الممتدة من الخليج العربي مرورًا بمضيق ملقا وصولًا إلى بحر الصين الشرقي، وهو ما يفسر تصاعد التنافس الجيوسياسي والعسكري حول تأمين هذه الطرق البحرية، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الأمن الطاقوي والتجاري العالمي.

5. الأسيان كوحدة اقتصادية مفتتة امام الضغط الاقتصادي

تجمع دول الرابطة ناتجاً محلياً إجمالياً تجاوز **3.2 تريليون دولار** في عام 2022[1]، وتُرتّب كخامس أكبر اقتصاد في العالم. تجارة ASEAN مع الصين تجاوزت **600 مليار دولار سنوياً**[2]، مما يجعل بكين شريكها التجاري الأكبر. وهذا التباين الحاد بين خطورة المطالبات البحرية الصينية ووثاقة الروابط الاقتصادية هو

[1] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 15, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO.

[2] ASEAN Secretariat, *ASEAN Statistical Yearbook 2023* (Jakarta: ASEAN Secretariat, 2023), 78–84, accessed March 15, 2026, https://www.aseanstats.org/publication/asyb-2023/

ما يُفسّر العجز المؤسسي للرابطة في اتخاذ موقف موحّد صارم. فكمبوديا ولاوس مرتبطتان بمليارات الاستثمارات الصينية[1]، وماليزيا لا تستطيع تحمّل كلفة المواجهة الاقتصادية مع بكين، وهو ما يُحوّل الرابطة من قوة تفاوض جماعية إلى ساحة تُعيد فيها الصين توظيف منطق **"التسوية الثنائية"** لتجنّب الضغط الجماعي.[2]

و يتضح هذا الأساس بشكل واضح من خلال أرقام التجارة مع الدول الرئيسية في الأسيان ASEAN ،كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (05): تجارة الدول الرئيسية في الآسيان مع الصين (2024)

الدولة	الصادرات نحو الصين	الواردات نحو الصين	اجمالي التجارة	الميزان التجاري	التغير عن 2023
فيتنام	61.2 مليار دولار.	144.0 مليار دولار.	205.2 مليار دولار.	-82.8 مليار دولار.	↑ 10%
سنغافورة	70.7 مليار دولار.	56.7 مليار دولار.	127.4 مليار دولار.	+14.0 مليار دولار.	↑ 18%
أندونيسيا	62.4 مليار دولار.	73.8 مليار دولار.	136.2 مليار دولار.	-11.4 مليار دولار.	↓ 2%
تايلاندا	35.2 مليار دولار.	80.6 مليار دولار.	115.9 مليار دولار.	-45.4 مليار دولار.	↓ 8%
ماليزيا	42.0 مليار دولار.	66.4 مليار دولار.	108.4 مليار دولار.	-24.4 مليار دولار.	↑ 7.6%
الفلبين	8.2 مليار دولار.	29.4 مليار دولار.	37.6 مليار دولار.	-21.2 مليار دولار.	↓ 8%
الإجمالي	279.7 مليار دولار.	450.9 مليار دولار.	730.7 مليار دولار.	-171.2 مليار دولار.	—

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجمّعة من UN Comtrade، والإدارة العامة للجمارك الصينية (GAC)، وMATRADE، وBPS Statistics Indonesia.

[1] Asian Infrastructure Investment Bank, *AIIB Annual Report 2023* (Beijing: AIIB, 2023), 34–42; Jonathan E. Hillman, *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century* (New Haven: Yale University Press, 2020), 134–156.

[2] Evelyn Goh, "Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia," *International Security* 32, no. 3 (Winter 2007/2008): 113–157; Bronson Percival, *The Dragon Looks South: China and Southeast Asia* (Westport: Praeger, 2007), 89–112.

6. بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الامريكية

ان الخطاب الرسمي الامريكي يقدم انخراط واشنطن باعتباره دفاعا عن مبدا حرية الملاحة وسيادة القانون الدولي. غير ان تفسير ما تقوم به امريكا في المنطقة يكشف ان الحسابات الأمريكية تقرا في سياق اشمل يتمثل في الحفاظ على الهيمنة البحرية في المحيط الهادئ، والتي شكلت ركيزة النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فعلى المستوى الاقتصادي، تعتمد الولايات المتحدة بشكل مباشر على هذا الممر البحري، اذ تقدر صادراتها نحو اسيا اكثر من 40% من اجمالي صادرات السلع الأمريكية[1]، كما ان الاقتصادات الحليفة لواشنطن منها اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان تمثل ناتجا محليا يتجاوز 6 تريليون دولار[2]، وجميعها تعتمد على حريه الملاحة في بحر الصين الجنوبي [3].

اما على الصعيد الاستراتيجي العسكري فيتجلى الحضور الأمريكي من خلال عمليات مكثفة ، ففي عام 2023، طعنت الولايات المتحدة الامريكية في 29 مطالبة بحرية مفرطة على مستوى العالم[4].بعد ان كان حضورها قويا في المنطقة كما توضحه الخريطة التالية:

[1] U.S. Census Bureau, *U.S. Trade in Goods by Country 2023* (Washington, DC: U.S. Census Bureau, 2024), accessed March 15, 2026, https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/toppartners.html; Office of the United States Trade Representative, *2023 Trade Policy Agenda and 2022 Annual Report* (Washington, DC: USTR, 2023), 34–42.

[2] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 04, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO.

[3] Ronald O'Rourke, *China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities*, CRS Report RL33153 (Washington, DC: Congressional Research Service, 2024), 12–18; Michael Beckley and Hal Brands, *Danger Zone: The Coming Conflict with China* (New York: W.W. Norton, 2022), 89–112

[4] U.S. Department of Defense, *Freedom of Navigation Report: Fiscal Year 2023* (Washington, DC: DOD, 2024), 3–7, accessed March 07, 2026, https://policy.defense.gov/OUSDP-Offices/FON/.

الخريطة (20): الأنشطة البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي سنة 2022



Sourc : South China Sea Strategic Situation Probing Initiative (SCSPI), US Warships' Activities in the South China Sea in 2022, 2023.

تُقدّم الخريطة رصداً جيوسياسياً يعكس استراتيجية الردع الأمريكية لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في منطقة "الإندوباسيفيك"، حيث تُترجم المؤشرات الواردة انتقال واشنطن نحو فرض رقابة عملياتية صارمة عبر تركيز 60% إلى 70% من قدراتها البحرية والجوية في غرب المحيط الهادئ، مدعومةً بقرابة 1000 طلعة استطلاع جوي و706 أيام من المراقبة البحرية. وتكتسب هذه التحركات ملامح تموضع ميداني هجومي وتكتيكي من خلال الخريطة المرصودة لتحركات حاملات الطائرات، وبالتوازي مع التمدد العسكري عبر "اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز" (EDCA) لتشمل تسع قواعد عسكرية في الفلبين، وهو طوق جيواستراتيجي يهدف إلى محاصرة طموحات بكين البحرية؛ وهي أطروحة تكتسب رصانة بحثية عالية لاستنادها إلى هوامش توثيقية دقيقة ومحدثة حتى عام 2026 تجمع بين تقارير البنتاغون، أبحاث الكونغرس، ومعهد (SCSPI).

وفي عام 2024 ، نفذت البحرية الامريكية ما يقارب 1000 طلعة استطلاعية جوية بطائرات كبيرة[1]، فيما سجلت سفن الاستطلاع البحري 706 ايام عمل في المياه المحيطة[2]، كما يتمركز 60 الى 70% من اجمالي القوات الأمريكية البحرية والجوية التقليدية المتاحة للنشر الخارجي في منطقه غرب المحيط الهادئ.[3]

كما تستثمر واشنطن في تعزيز تحالفاتها الإقليمية، حيث وسعت واشنطن اتفاقية التعاون الدفاعي المعززة مع الفلبين(Enhanced Defense Cooperation Agreement – EDCA) ، لتشمل تسع قواعد عسكرية، ثلاث منها تقع بالقرب المباشر من تايوان[4]، مما يجعل الوجود الامريكي في الفلبين يخدم هدفين متوازيين[5]:

- ✓ **أولا: التوازن مع الصين في بحر الصين الجنوبي.**
- ✓ **ثانيا: الردع في مضيق تايوان.**

و يعد بحر الصين الجنوبي اختبارا لمصداقيه الهيمنة الأمريكية، اذ يشير تقرير الكونغرس الامريكي لعام 2024 الى ان السماح للصين بفرض تفسيرها للقانون البحري لن يقيد حريه الملاحة في هذا البحر فحسب، بل سيخلق سابقه معياريه تهدد ما وصفه التقرير بتقليد قانوني عمره 400 سنة، يقوم على مبدا حريه البحار[6]، وهذا ما ابرزه غراهام اليسون حين رأى ان ما يجري في بحر الصين الجنوبي رهان على طبيعة النظام الدولي ذاته: هل تحكمه قواعد تفرضها الدول مجتمعة، ام تفرضها كل دولة بشكل منفرد استنادا الى قوتها؟[7]

وبهذا فان الأهمية الجغرافية والاقتصادية لبحر الصين الجنوبي لا تقرا بمعزل عن الاستراتيجيات الكبرى للقوى المتنافسة. وهو ما تجسده بوضوح الرؤى التي تشير لفهم خط التسع نقاط، لأنه لا يعني فهم مطالبات

---

[1] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 45–52.

[2] South China Sea Probing Initiative (SCSPI), *Report on US Military Activities in the South China Sea 2024* (Beijing: Peking University, 2024), 8–14, accessed March 10, 2026, http://www.scspi.org/en/dtfx/report-us-military-activities-south-china-sea-2024.

[3] Ronald O'Rourke, *China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities*, CRS Report RL33153 (Washington, DC: Congressional Research Service, 2024), 12–18; U.S. Indo-Pacific Command, *USINDOPACOM Area of Responsibility* (Honolulu: USINDOPACOM, 2024), accessed January 20, 2026, https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/USPACOM-Area-of-Responsibility/.

[4] U.S. Department of Defense, "United States and Philippines Announce New EDCA Sites," press release, April 3, 2023, accessed March 07, 2026, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3354619; Mira Rapp-Hooper, *Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances* (Cambridge: Harvard University Press, 2020), 89–112.

[5] Oriana Skylar Mastro, "The Taiwan Temptation: Why Beijing Might Resort to Force," *Foreign Affairs* 100, no. 4 (July/August 2021): 58–67; Aaron Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W.W. Norton, 2011), 214–248.

[6] Congressional Research Service, *U.S.-China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress*, CRS Report R42784 (Washington, DC: CRS, 2024), 8–14; Ronald O'Rourke, *China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities*, CRS Report RL33153 (Washington, DC: Congressional Research Service, 2024), 12–18.

[7] Graham Allison, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017), 187–210.

الصين الاقليمية الانية فحسب، بل فهم تصور الصين لدورها في النظام الدولي القادم[1]. وهذا التنافس على تعريف قواعد اللعبة البحرية هو بالضبط الفضاء الذي تستغله الصين في بناء جزرها الاصطناعية.

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي والعسكري لبحر الصين الجنوبي

إذا كانت الأهمية الجغرافية والاقتصادية لبحر الصين الجنوبي تُفسّر **لماذا** يُتنازَع عليه، فإن البعد الاستراتيجي-العسكري يُفسّر **كيف** يتشكّل هذا التنازع ومالاته في النظام الدولي. ذلك أن هذا البحر لا يكتسب قيمته العسكرية من كونه مجرد مسرح لتنافس الأسطول، بل من كونه يحتضن بنيةً استراتيجية جيوفيزيائية فريدة: أعماق مائية هائلة، وموقع يفصل سلسلة الجزر الأولى عن المحيط الهندي، وقرب من القاعدة النووية الصينية الوحيدة. وهذه الخصائص مجتمعةً هي ما يجعل بحر الصين الجنوبي **بُعداً نووياً-استراتيجياً** بامتياز، لا مجرد ساحة نزاع بحري تقليدي.

أولاً: الجغرافيا العسكرية لبحر الصين الجنوبي: الأعماق والمضائق والحواجز

يتميز بحر الصين الجنوبي بخصائص جيوفيزيائية تجعله ذا قيمة استراتيجية استثنائية لا تعكسها مساحته وحدها. فهو يحتضن حوض خندق مانيلا (*Manila Trench*) الذي يصل عمقه إلى **أكثر من 5،000 متر** في أجزاء من مضيق لوزون[2]، إلى جانب تدرجات حادة في الأعماق وتنوع في البنية الطبوغرافية لقاع البحر. ويُضاف إلى ذلك تعقيد الطبقات الحرارية في المياه الاستوائية الدافئة، التي تُشكّل حاجزاً صوتياً طبيعياً (Thermal Gradient Barrier) يحدّ من فعالية أجهزة السونار المضادة للغواصات[3]. وقد لفت البروفيسور الصيني زوج هوايانغ *Zhou Huaiyang* من جامعة تونغجي في تصريح موثّق عام 2017 إلى أن **"بحر الصين الجنوبي هو المنطقة المائية العميقة الوحيدة في محيط الصين، والبيئة المائية المعقّدة**

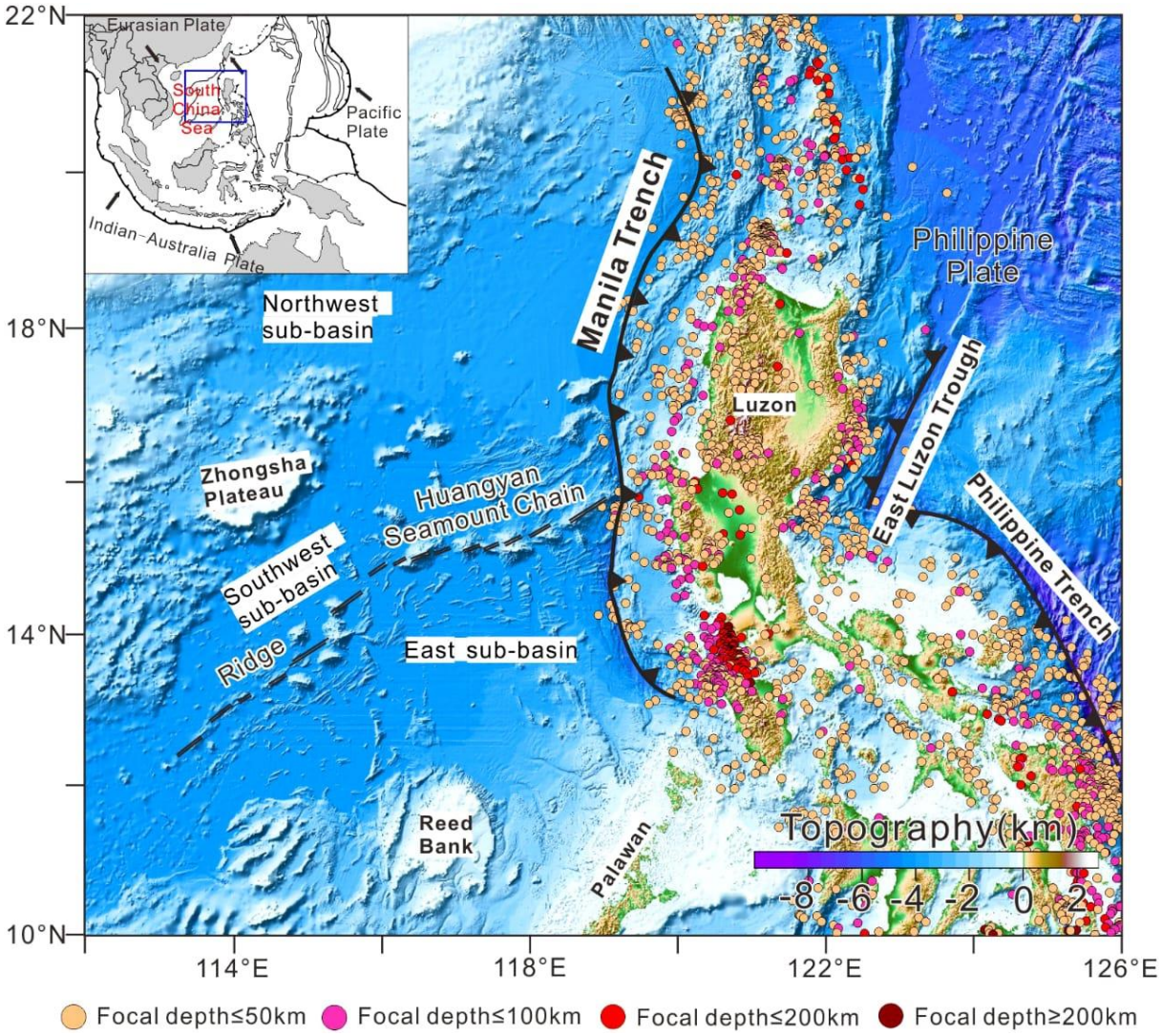
[1] Rush Doshi, *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order* (Oxford: Oxford University Press, 2021), 178–203; Pooja Bhatt, *Nine Dash Line: Deciphering the South China Sea Conundrum* (New Delhi: KW Publishers, 2020), 116–140.

[2] U.S. Naval Oceanographic Office, *Bathymetric Atlas of the South China Sea* (Washington, DC: Department of the Navy, 2014), 23–31; David Rosenberg, "Governing the South China Sea: From Freedom of the Seas to Ocean Enclosure Movements," *Harvard Asia Quarterly* 12, no. 3 (2010): 4–12

[3] Norman Polmar and Kenneth J. Moore, *Cold War Submarines: The Design and Construction of U.S. and Soviet Submarines* (Washington, DC: Potomac Books, 2004), 156–178; Owen R. Cote Jr., *The Underwater Nuclear Balance*, MIT Security Studies Program Working Paper (Cambridge: MIT, 2003), 12–18.

فيه هي أنسب مخبأ للغواصات الصينية"[1]، وهي مقولة تكشف الدافع الاستراتيجي الحقيقي الذي لا يُعلَن رسمياً.

خريطة(21): الأعماق والانحدار التكتوني في خندق مانيلا ببحر الصين الجنوبي.



Source: Zhang et al., "Flexural Modeling of the Manila Trench Based on Subduction Dip," Frontiers in Earth Science, 2023.

تُبرز هذه الخريطة الأهمية الجيوستراتيجية والجيولوجية لبحر الصين الجنوبي، من خلال إظهار طبيعة الأعماق والانحدارات التكتونية المحيطة بحوض مانيلا، إضافة إلى توزع النشاط الزلزالي على طول مناطق الاندساس، خاصة عند خندق مانيلا وخندق الفلبين. وتكشف المعطيات الواردة فيها عن وجود أعماق بحرية كبيرة وممرات تحت مائية معقدة توفر بيئة مناسبة لحركة الغواصات الاستراتيجية، وهو ما يفسر الاهتمام الصيني المتزايد بهذه المنطقة باعتبارها مجالًا حيويًا لتعزيز قدراتها البحرية والردعية.

[1] Zhou Huaiyang, "Strategic Value of the South China Sea for China's Submarine Force," *Naval and Merchant Ships* (Beijing, 2017), cited in Andrew S. Erickson, *Chinese Naval Shipbuilding: An Ambitious and Uncertain Course* (Annapolis: Naval Institute Press, 2017), 134.

كما تُظهر الخريطة أن موقع بحر الصين الجنوبي يمنح الصين منفذًا استراتيجيًا نحو المحيط الهادئ عبر عدد من المضائق الحيوية، وعلى رأسها مضيق لوزون، الذي يمثل نقطة عبور أساسية للأسطول البحري الصيني. وتبرز كذلك الترابط بين الخصائص الطبيعية للمنطقة والأبعاد العسكرية والاستراتيجية، حيث تتحول التضاريس البحرية العميقة إلى عنصر داعم للتمركز العسكري وحماية الغواصات النووية، بما يعزز من قدرة الصين على توسيع نفوذها البحري وتأمين خطوطها الاستراتيجية في آسيا والمحيط الهادئ. وعلى صعيد المضائق، تُشكّل الممرات المحيطة بالبحر منظومة ضبط استراتيجية فريدة. فمضيق لوزون الذي يفصل الفلبين عن تايوان بعرض لا يتجاوز **250 كيلومتراً** في أضيق نقاطه[1] يُعدّ **المسلك الرئيسي للبحرية الصينية** للخروج من بحر الصين الجنوبي نحو المحيط الهادئ. كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة(22):الموقع الاستراتيجي لمضيق لوزون



Source : The Narrow Waterway at the Heart of U.S. Plans to Choke China's Navy," MarineLink, November 2, 2025.

تُبرز هذه الخريطة الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق لوزون باعتباره أحد أهم الممرات البحرية التي تربط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهادئ، حيث يقع بين جزيرة تايوان شمالًا وجزيرة لوزون الفلبينية جنوبًا.

[1] Jean-Paul Rodrigue, *The Geography of Transport Systems*, 5th ed. (New York: Routledge, 2020), 278–284.

وتُظهر المعطيات الجغرافية ضيق هذا الممر نسبيًا، الأمر الذي يمنحه قيمة استراتيجية كبيرة في حسابات القوى البحرية، خاصة بالنسبة للصين التي تعتمد عليه كمنفذ أساسي لخروج أساطيلها البحرية وغواصاتها نحو المياه المفتوحة. كما تعكس الخريطة حساسية الموقع ضمن التوازنات العسكرية في شرق آسيا، إذ يشكل المضيق نقطة مراقبة وتحكم محتملة في حركة الملاحة العسكرية والتجارية. ولذلك يُنظر إليه ضمن الاستراتيجية الأمريكية كأحد الممرات القابلة للاحتواء والضغط على التحركات البحرية الصينية، في إطار ما يُعرف باستراتيجية "سلسلة الجزر" الهادفة إلى تطويق النفوذ البحري الصيني. ومن هذا المنطلق، يصبح تأمين مضيق لوزون بالنسبة للصين جزءًا أساسيًا من معادلة حماية الأمن القومي وضمان حرية الوصول إلى المحيط الهادئ.

ويقابله مضيق ملقا جنوباً بوصفه البوابة الغربية نحو المحيط الهندي. هذا الانحصار في ممرات محدودة العدد هو ما يجعل السيطرة على بحر الصين الجنوبي ذا قيمة استراتيجية تتجاوز مساحته، لأن من يملك موطئ قدم داخله يملك القدرة على تعطيل أو تأمين هذه الممرات دفعةً واحدة.

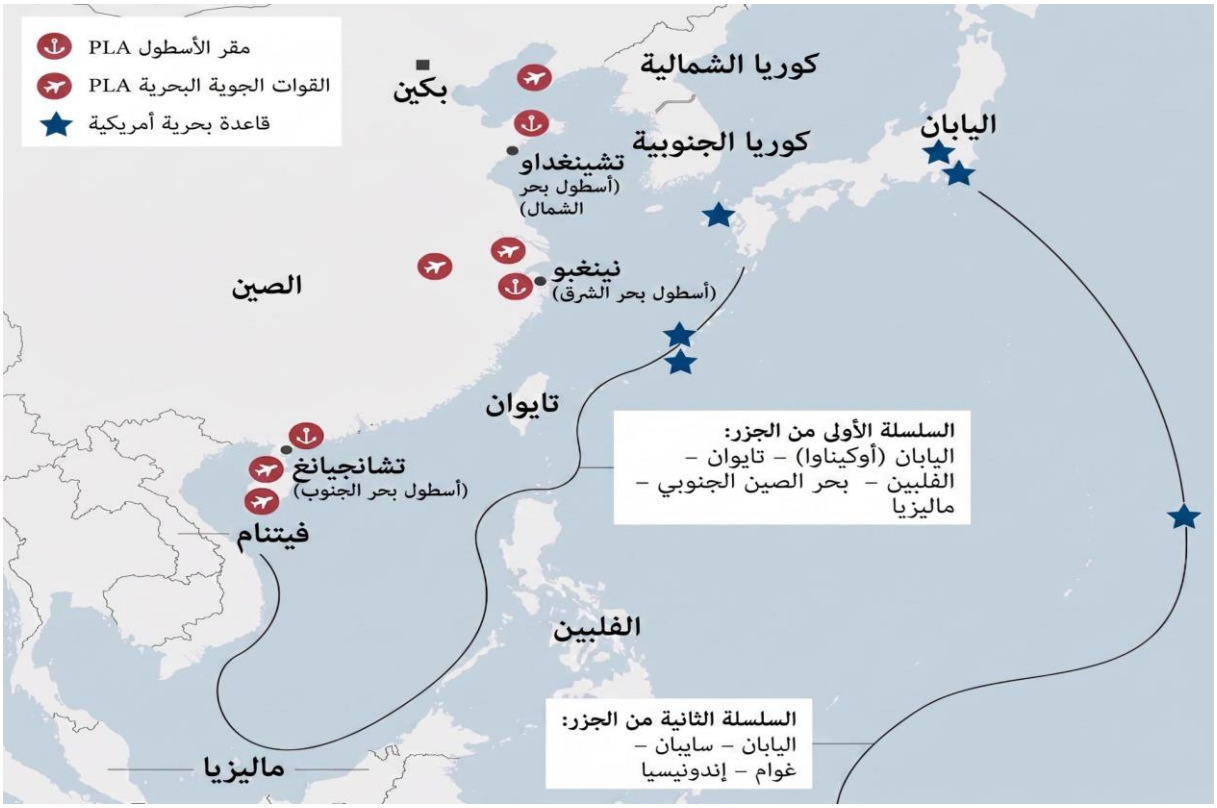
ثانياً: بحر الصين الجنوبي وسلاسل الجزر: معادلة الاحتواء والاختراق

لا يمكن فهم البعد العسكري لبحر الصين الجنوبي دون استحضار مفهوم "سلاسل الجزر" (Island Chains) الذي أسّسه التخطيط الاستراتيجي الأمريكي منذ وثيقة *NSC 48/2* عام 1949[1]. تتشكّل السلسلة الأولى من قوس جزري يمتد من اليابان عبر تايوان إلى الفلبين، ويُشكّل عملياً حائطاً بحرياً يُحصر خلفه الأسطول الصيني في مياهه القريبة[2]. والسلسلة الثانية تمتد عبر غوام والمريانا، بينما تُشكّل السلسلة الثالثة خطاً أمريكياً آخر عند هاواي والجزر الألوشيانية **(Aleutian Islands)** ضمن تصور استراتيجي امريكي بعيد المدى. وبحر الصين الجنوبي الذي يقع داخل السلسلة الأولى في جنوبها، يُمثّل مجالًا بحريًا حيويًا يمنح الصين هامشًا أكبر للمناورة والتمركز، مقارنة بالمناطق الواقعة شرقها مثل بحر الصين الشرقي. ومع ذلك، لا يُمثل هذا البحر فضاءً خاليًا من القيود، بل يظل متداخلًا مع بنية سلاسل الجزر ومعرّضًا لتفاعلات إقليمية ودولية معقّدة. وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

[1] National Security Council, *NSC 48/2: The Position of the United States with Respect to Asia* (Washington, DC: National Security Council, December 30, 1949), declassified, Harry S. Truman Presidential Library; Aaron Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W.W. Norton, 2011), 214–248.

[2] Andrew S. Erickson and David J. Yang, "Using the Land to Control the Sea? Chinese Analysts Consider the Antiship Ballistic Missile," *Naval War College Review* 62, no. 4 (Autumn 2009): 53–86; James R. Holmes and Toshi Yoshihara, *Red Star over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy* (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 67–95.

خريطة (23): التنافس الاستراتيجي الأمريكي–الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك



Source : https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020RP04/

تُبرز الخريطة طبيعة التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة بحر الصين الجنوبي، من خلال إظهار ما يُعرف بسلسلة الجزر الأولى والثانية التي تعتمدها واشنطن كخطوط احتواء بحرية للحد من التمدد الصيني في المحيط الهادئ. كما توضح انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، وهو ما يعكس سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها العسكري وحماية نفوذها في المنطقة، مقابل سعي الصين إلى تعزيز قوتها البحرية وكسر الطوق الجيوسياسي المفروض عليها عبر التوسع في بحر الصين الجنوبي وتطوير قدراتها العسكرية والبحرية. وتكشف الخريطة أن الصراع بين القوتين لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يمتد إلى التحكم بالممرات البحرية الحيوية والتأثير في موازين القوى الدولية، باعتبار المنطقة مركزًا استراتيجيًا للتجارة العالمية والطاقة والنفوذ الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

وقد تجلّت الأهمية البنيوية لهذه المعادلة حين رصدت أجهزة الرصد الأمريكية [1]والبحرية اليابانية **أكثر من 1،000 عبور** للسفن الحربية الصينية عبر مضيق مياكو الفاصل بين أوكيناوا وجزيرة مياكو بين عامَي 2016 و2024 [2]، وهو رقم يكشف عن ديناميكية متصاعدة للاختراق الصيني نحو المحيط الهادئ. وقد صاغ الباحث والخبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية البحرية، توماس شوغارت (*Tom Shugart*) من مركز الأمن الأمريكي الجديد (CNAS) هذا التحول بدقة حين قال: "استراتيجية الصين كانت أكثر صراحةً بشأن سلاسل الجزر، بخطة زمنية ترجع إلى الثمانينيات تتضمن أهدافاً لبسط السيطرة أولاً داخل السلسلة الأولى ثم داخل السلسلة الثانية."[3]

[1] Andrew S. Erickson, Ryan D. Martinson, and Peter A. Dutton, eds., *China Near Seas Combat Capabilities*, China Maritime Study no. 11 (Newport, RI: China Maritime Studies Institute, U.S. Naval War College, 2014), accessed March 15, 2026, https://digital-commons.usnwc.edu/cmsi-red-books/11/.

[2] Japan Ministry of Defense, *Defense of Japan 2024* (Tokyo: Ministry of Defense, 2024), 72–78; Asia Maritime Transparency Initiative, "Chinese Military Activity in the Western Pacific," CSIS, updated January 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/chinese-military-activity-western-pacific/.

[3] Tom Shugart, "Has China Been Practicing Preemptive Missile Strikes Against U.S. Bases?" *War on the Rocks*, February 9, 2017, accessed March 10, 2026, https://warontherocks.com/2017/02/has-china-been-practicing-preemptive-missile-strikes-against-u-s-bases/; Center for a New American Security, *Contested Seas: U.S.-China Competition in the Indo-Pacific* (Washington, DC: CNAS, 2020), 34–52

خريطة (24): مضيق مياكو ضمن استراتيجية السلسلة الأولى للجزر الصينية.



source : China Sails Through 'First Island Chain,' China Daily, August 2, 2013," https://usa.chinadaily.com.cn/a/201308/02/WS5a2f802ca3108bc8c6724ed9.html

توضح الخريطة مفهوم "سلسلة الجزر الأولى" في الاستراتيجية البحرية الصينية–الأمريكية، والتي تمتد من اليابان مرورًا بتايوان وصولًا إلى الفلبين، حيث تُعد هذه السلسلة بمثابة حاجز جيوسياسي وعسكري يقيّد حركة البحرية الصينية نحو المحيط الهادئ. كما تُبرز الخريطة أهمية المضائق البحرية الاستراتيجية مثل مضيق تسوشيما ومضيق مياكو، التي تمثل منافذ حيوية لعبور الأسطول الصيني نحو المياه الدولية. وفي هذا السياق، تسعى الصين إلى اختراق هذا الطوق البحري عبر تعزيز قدراتها البحرية وتكثيف وجودها العسكري في البحار المجاورة، بينما تعتمد الولايات المتحدة وحلفاؤها، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، على هذه السلسلة كخط دفاع متقدم لاحتواء النفوذ الصيني والحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

ثالثاً: البعد النووي: بحر الصين الجنوبي بوصفه حصناً للردع الاستراتيجي

يُشكّل البُعد النووي الطبقة الأعمق والأكثر استراتيجيةً في فهم أهمية بحر الصين الجنوبي العسكرية، وهو البُعد الذي تُحجم عنه الأدبيات التقليدية. فقاعدة *Yulin* البحرية الشرقية في جزيرة هاينان **(Hainan)**، تُعدّ **القاعدة الاهم للغواصات الباليستية النووية الصينية**، وتُضمّ منشآتها تحت الأرض غواصات من فئة[1] *Jin-class (Type 094)* في أنفاق محصّنة ومخابئ تحت الأرض مصمَّمة خصيصاً لإخفائها عن أقمار المراقبة الأمريكية. وبحسب تقرير وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2024، تمتلك الصين **ست غواصات باليستية نووية** من هذه الفئة تُنفّذ دوريات استراتيجية متواصلة على مدار الساعة[2]، بعد أن حقّقت للمرة الأولى ما يُعرف بـ «الاستعداد المستمر للردع النووي البحري".و هذا ما يتضح في الخريطة التالية:

خريطة(25): قاعدة يولين البحرية في هاينان ودورها في الردع النووي البحري الصيني.



Source : Satellite Image Shows Chinese Submarine Entering Top Secret Cave," ZeroHedge, https://www.zerohedge.com/geopolitical/satellite-image-shows-chinese-submarine-entering-top-secret-cave .

توضح الخريطة الأهمية الاستراتيجية لقاعدة يولين البحرية في جزيرة هاينان الصينية ودورها المحوري في تعزيز الردع النووي البحري الصيني، حيث تُعد القاعدة مركزًا رئيسيًا لتمركز الغواصات النووية

[1] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 96–102; Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Chinese Nuclear Forces, 2023," *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023): 108–133

[2] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 98–100; Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Yearbook 2024: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2024), 345–362.

الحاملة للصواريخ الباليستية من فئة "Jin-Class"، التي تمثل أحد أهم مكونات القدرة النووية الصينية. كما تُبرز الخريطة مسارات انتشار الغواصات الصينية عبر بحر الصين الجنوبي نحو المحيط الهادئ، في ظل محاولات بكين تجاوز القيود الجيوسياسية التي تفرضها "سلسلة الجزر الأولى". وتكشف كذلك عن الطبيعة المعقدة للتوازنات البحرية في المنطقة، إذ تواجه الغواصات الصينية مراقبة مكثفة من الولايات المتحدة وحلفائها عبر القواعد العسكرية والمضائق الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل بحر الصين الجنوبي فضاءً حيويًا لتأمين قدرة الصين على تنفيذ الردع النووي البحري وضمان إمكانية توجيه ضربة نووية ثانية في حال تعرضها لأي هجوم استراتيجي.

وما يجعل العلاقة بين هذه الغواصات وبحر الصين الجنوبي علاقةً بنيوية لا ظرفية هو أن هذه الغواصات تواجه معضلة عملياتية حادة: فمن أجل توجيه صواريخها *JL-2* نحو الأراضي الأمريكية[1] فإنها تحتاج إلى الوصول إلى أعماق المحيط الهادئ. لكن جميع الممرات نحو هذا المحيط عبر السلسلة الأولى، مضيق لوزون، مضيق مياكو، مضيق تايوان، تخضع لمراقبة مكثّفة من أجهزة الاستشعار الأمريكية واليابانية[2]. وبهذا يصبح بحر الصين الجنوبي الحل الوحيد، فعمقه الكافي ومياهه الدافئة وتعقيداته الصوتية تجعله **"الحصن الطبيعي" للغواصات النووية الصينية**[3] ،التي تستطيع فيه الإفلات من التتبع أطول من أي بيئة مائية أخرى في متناول الصين.[4]

ويُضيف الضابط البحري الصيني السابق والمحاضر تشي قواكانغ(*Chi Guocang*) في تحليله المترجَم عبر معهد دراسات البحرية الصينية بكلية الحرب البحرية الأمريكية بُعداً دلالياً مهماً، فهو يصف الجزر الاصطناعية الصينية في جزر سبراتلي (Spartly islands) بأنها "الأنظمة الاستطلاعية والدفاعية الضرورية لكي يعمل بحر الصين الجنوبي بوصفه **قلعة** (Bastion) تحمي الغواصات النووية.[5]" وهذا التوصيف الصادر عن ضابط صيني سابق لا عن مصدر غربي، يُوضّح أن بناء الجزر الاصطناعية ليس

[1] Eric Heginbotham et al., *China's Evolving Nuclear Deterrent: Major Drivers and Issues for the United States* (Santa Monica: RAND Corporation, 2017), 45–67; Owen R. Cote Jr., "Assessing the Undersea Balance Between the U.S. and China," *SSP Working Paper* (Cambridge: MIT Security Studies Program, 2011), 18–24.

[2] Owen R. Cote Jr., *Assessing the Undersea Balance Between the U.S. and China*, MIT Security Studies Program Working Paper (Cambridge: MIT, 2011), 12–18; Japan Ministry of Defense, *Defense of Japan 2024* (Tokyo: Ministry of Defense, 2024), 72–78.

[3] Norman Polmar and Kenneth J. Moore, *Cold War Submarines: The Design and Construction of U.S. and Soviet Submarines* (Washington, DC: Potomac Books, 2004), 156–178; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 96–102.

[4] Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Chinese Nuclear Forces, 2023," *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023): 108–133; Andrew S. Erickson and Lyle J. Goldstein, "Hoping for the Best, Preparing for the Worst: China's Response to US Hegemony," *Journal of Strategic Studies* 29, no. 6 (2006): 955–986.

[5] Chi Guocang, "South China Sea as Strategic Bastion for China's Nuclear Submarines," in *China's Maritime Gray Zone Operations*, ed. Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson (Annapolis: Naval Institute Press, 2019), 89–95

نزاعاً سيادياً بحتاً بل يخدم مباشرةً منظومة الردع النووي الصيني.[1]

رابعاً: بحر الصين الجنوبي في منظومة التنافس الجوي-البحري

تتجلّى الأهمية العسكرية لبحر الصين الجنوبي أيضاً في منظومة التنافس الجوي التي يحتضنها. فالمجال الجوي فوق هذا البحر هو الفضاء الذي تتقاطع فيه ثلاثة أنواع من العمليات الجوية المتزامنة والمتعارضة[2]: دوريات الاستطلاع والمراقبة الأمريكية، والطائرات الحربية الصينية الانطلاقية من الجزر الاصطناعية والجزر الرئيسية، ومقاتلات وطائرات الدول الإقليمية. وقد وثّق تقرير SCSPI لعام 2024 أن سلاح الجو الأمريكي أرسل **56 طلعة لقاذفات B-52H وB-1B وB-2A** للدوريات في غرب المحيط الهادئ ، وهو رقم يُمثّل ضعف ما سُجّل في 2023 تقريباً[3].

وفي المقابل، تبقى الديناميكية العسكرية في بحر الصين الجنوبي أعمق من مجرد تسابق في الأرقام[4]. فما أبرزه تقرير **راند (RAND Corparation)** في دراسته للتعزيز العسكري في المنطقة هو أن فيتنام أكثر الدول الإقليمية جرأةً في مواجهة الصين عسكرياً [5]، بنت منظومة A2/AD مضادة تشمل ستّ غواصات *Kilo-class* روسية الصنع، وبطاريات صواريخ ساحلية *Bastion-P* مضادة للسفن، وطائرات *Su-30MK2* متعددة الأغراض[6]. غير أن الفجوة الهيكلية بين هذه القدرات والبنية العسكرية الصينية المتضخّمة[7] تُنتج نتيجةً بنيوية ثابتة: تظل الدول الإقليمية في موقع **"الموازنة الدفاعية"** لا **"*الردع المتكافئ"[8]**، مما يجعل حضورها العسكري قادراً على رفع تكلفة أي عملية صينية لكنه غير قادر على

---

[1] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 96–102; Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Chinese Nuclear Forces, 2023," *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023): 108–133.

[2] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 45–52; Asia Maritime Transparency Initiative, "Air Power in the South China Sea," Center for Strategic and International Studies, updated January 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/air-power-south-china-sea/.

[3] South China Sea Probing Initiative (SCSPI), *Report on US Military Activities in the South China Sea 2023* (Beijing: Peking University, 2023), 10–15, accessed March 15, 2026, http://www.scspi.org/en/dtfx/report-us-military-activities-south-china-sea-2023.

[4] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 45–52

[5] Carlyle A. Thayer, "Vietnam's Defense Policy and its Impact on Foreign Relations," *Euro-Asian Journal of Law and Governance* 1, no. 1 (2010): 1–17; Ian Storey, *Southeast Asia and the Rise of China: The Search for Security* (London: Routledge, 2011), 134–156.

*هو حالة استراتيجية تمتلك فيها الأطراف المتنافسة قدرات عسكرية وتقنية متقاربة تسمح لكل طرف بفرض كلفة مرتفعة على الطرف الآخر، بما يمنع أيًّا منهما من تحقيق نصر حاسم أو الإقدام على عمل هجومي واسع دون توقع خسائر جسيمة.

[6] International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2024* (London: IISS, 2024), 278–283; RAND Corporation, *The Thickening Web of Asian Security Institutions: Deepening Cooperation or Increasing Competition?* (Santa Monica: RAND, 2019), 67–89.

[7] RAND Corporation, *The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power* (Santa Monica: RAND Corporation, 2015), 87–112; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2024* (London: IISS, 2024), 256–261.

[8] Evan Braden Montgomery, "Contested Primacy in the Western Pacific: China's Rise and the Future of U.S. Power Projection," *International Security* 38, no. 4 (Spring 2014): 115–149.

إلغائها.

خامساً: بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الكبرى: الربط بين التكتيكي والمنظومي

تكتسب أهمية بحر الصين الجنوبي العسكرية أعلى قيمتها حين تُقرأ في السياق المنظومي الشامل لا في ضوء أي عنصر منفرد. فهو في آنٍ واحد: **حصن نووي** يُوفّر البيئة المثلى لغواصات الردع الاستراتيجي الصيني؛ و**مساحة اختراق** جنوبية تكسر الإحاطة الجغرافية لسلسلة الجزر الأولى؛ و**ممر إسقاط** نحو المحيط الهندي يُتيح تأمين خطوط الطاقة؛ و**ساحة تنافس استخباراتية** تتقاطع فيها عمليات المراقبة والاستطلاع من جميع الأطراف.

وهذا التضافر الرباعي هو ما يُفسّر لماذا يُعدّ الأدميرال صامويل بابارو (***Samuel Paparo***) القائد الأعلى للقوات الأمريكية في المحيط الهادئ ، بناء الصين العسكري في المنطقة بأنه "**منظومة متكاملة تغطي كل مجالات الصراع على البحر وفوقه وتحته**"[1]، ويُضيف أن هذه البنية "ستكون بالغة الصعوبة تحييدها، خاصةً في سياق صراع كبير حول مضيق تايوان.[2]" وهذا بالضبط هو المعنى الاستراتيجي الأعمق لبحر الصين الجنوبي: أنه ليس ساحة الصراع، بل **شرط إمكانية** الصراع أو منع الصراع في المستقبل المنظور.

غير ان أهمية هذه المنظومات لا تكمن فقط في قدراتها التقنية المنفصلة، بل في الأثر العملياتي المتكامل الذي تحدثه مجتمعة: فهي تنشا ما يصفه المحلل جاي مايكل داهم (J.MICHAEL DAHM) في تقريره لمختبر الفيزياء التطبيقية بجامعة جونز هوبكنز ب**"قبة الحرمان الكهرومغناطيسي" (Electromagnetic kill zone)**، التي تمنح الصين القدرة على تشويش الاتصالات ، تعطيل الرادارات ، و تحديد مواقع القوات الأجنبية العاملة في المنطقة [3]. بعبارة ادق يمكن القول ان الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي لا تهدد بالتدمير الجسدي المباشر فحسب، بل تشوش على القدرة القتالية للمعادي قبل ان تبدا أي مواجهة فعلية[4].

---

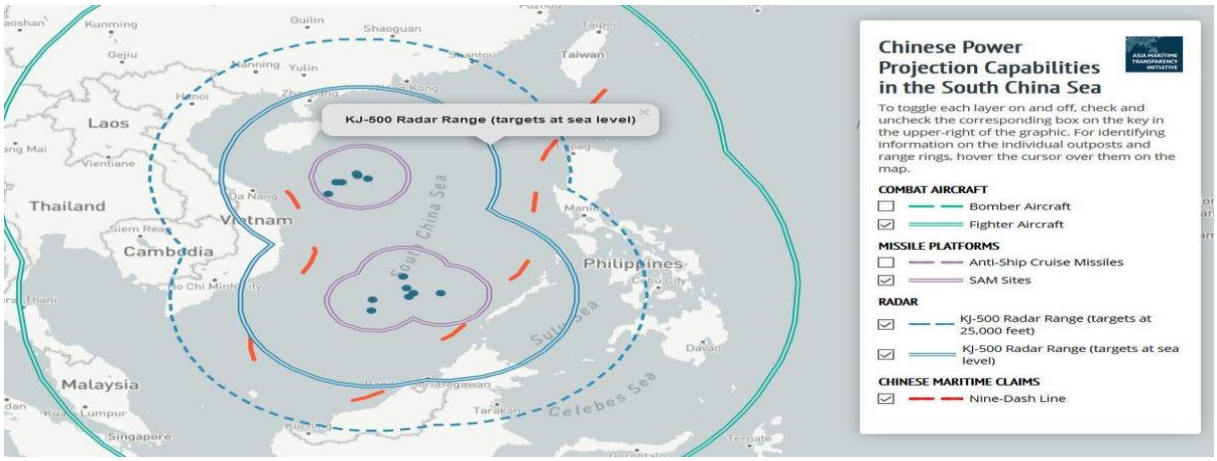
[1] Samuel Paparo, testimony before the Senate Armed Services Committee, *Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture*, 118th Cong., March 7, 2024 (Washington, DC: U.S. Senate, 2024), 18.

[2] RAND Corporation, *War with China: Thinking Through the Unthinkable* (Santa Monica: RAND, 2016), 45–67; Michael Beckley and Hal Brands, *Danger Zone: The Coming Conflict with China* (New York: W.W. Norton, 2022), 134–158.

[3] J. Michael Dahm, *Electronic Warfare and Signals Intelligence: A Survey of Technologies and Capabilities on China's Military Outposts in the South China Sea* (Baltimore: Johns Hopkins Applied Physics Laboratory, 2020).

[4] "China Builds an Electromagnetic Kill Zone in the South China Sea," *Asia Times*, 2025, https://asiatimes.com/2025/12/china-builds-an-electromagnetic-kill-zone-in-the-south-china-sea/.

خريطة(26): التمدد الجيوستراتيجي الصيني وإسقاط القوة في بحر الصين الجنوبي عبر القواعد والجزر الاصطناعية.



Source : Asia Maritime Transparency Initiative (AMTI), Center for Strategic and International Studies (CSIS), "Chinese Power Projection in the South China Sea," accessed May 28, 2026, https://amti.csis.org ./

توضح الخريطة مظاهر التمدد الجيوستراتيجي الصيني في بحر الصين الجنوبي من خلال شبكة القواعد العسكرية والجزر الاصطناعية التي طورتها بكين لتعزيز قدرتها على إسقاط القوة وفرض السيطرة البحرية في المنطقة. كما تُبرز نطاقات تغطية الرادارات ومنظومات الصواريخ والطائرات المقاتلة الصينية، ما يعكس سعي الصين إلى إنشاء بيئة عسكرية متكاملة قادرة على مراقبة التحركات الأجنبية وعرقلة حرية عمل القوات الأمريكية وحلفائها داخل المجال البحري الحيوي. وتكشف الخريطة أيضًا عن اعتماد الصين على استراتيجية "منع الوصول وحرمان المنطقة" (A2/AD)، التي تهدف إلى تقليص التفوق العسكري الأمريكي عبر تطوير قدرات الحرب الإلكترونية والتشويش والرصد بعيد المدى، بما يحول بحر الصين الجنوبي إلى مجال نفوذ استراتيجي يوفر للصين عمقًا دفاعيًا وقدرة أكبر على حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية والنووية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

يظهر من خلال ذلك ، أن البعد الاستراتيجي والعسكري لـ بحر الصين الجنوبي لا يقتصر على تحصين الجزر أو سباق التسلح البحري، بل يتجلّى في ثلاث وظائف كبرى متداخلة: تتمثل الأولى في الوظيفة النووية، من خلال توفير بيئة مناسبة لتمركز الغواصات الاستراتيجية[1]؛ والثانية في الوظيفة الجيوستراتيجية، عبر تخفيف القيود التي تفرضها سلاسل الجزر على حرية المناورة

[1] Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Chinese Nuclear Forces, 2023," *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023): 108–133; see also :U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 96–102.

الصينية[1]؛ أما الثالثة فهي الوظيفة الإدراكية، حيث يتحول البحر إلى مختبر يومي لاختبار التوازن الاستراتيجي بين قوى كبرى تتنافس على صياغة ملامح النظام الدولي القادم[2]. وتُسهم هذه الوظائف مجتمعةً في جعل أي نزاع مسلح في هذا الفضاء البحري مهما بدا محدودًا ،محفوفًا بإمكانيات تصعيد قد تتجاوز نطاقه الجغرافي بكثير[3].

المطلب الثالث: بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية

إن قراءة الدور الذي يحتله بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية تستوجب تجاوز التفسيرات الجزئية التي تُقدّمه إما كنزاع سيادي تاريخي، أو كمطمع اقتصادي، أو كمشروع توسعي نووي. فبوجا بات في معالجتها المتكاملة لخط التسع نقاط تذهب إلى أن فهمه يتطلب وضعه في سياق المشروع الاستراتيجي الصيني الأشمل: مشروع إعادة تعريف الصين لدورها في النظام الدولي الذي كانت مُقصاة منه قسراً قرناً من الزمن[4].

أولاً: معضلة الإحاطة الاستراتيجية: منطق كسر القيود الجغرافية

يُولّد الموقع الجغرافي للصين هاجساً استراتيجياً مركزياً يُعرف في الأدبيات الأمريكية بـ"**معضلة سلاسل الجزر**" (Island Chain Problem).[5] فالصين محاطة بثلاثة خطوط دفاعية طبيعية تتشكّل من سلاسل جزرية، هذه السلاسل التي تعمل عملياً كسياج بحري حول الصين تُقيّد حرية مناورة الأسطول الصيني وتُشكّل منصات إسقاط قوة محتملة لمنافسيه[6]. فبحر الصين الجنوبي الذي يقع إلى الجنوب من السلسلة الأولى يُمثّل إذن مساحة الاختراق الجنوبي الوحيدة المتاحة أمام الصين نحو المحيط الهندي ومنه إلى المحيطات

[1] James R. Holmes and Toshi Yoshihara, *Red Star over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy* (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 67–95; see also: Aaron Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W.W. Norton, 2011), 214–248.

[2] Graham Allison, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017), 187–210; see also: Rush Doshi, *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order* (Oxford: Oxford University Press, 2021), 178–203.

[3] RAND Corporation, *War with China: Thinking Through the Unthinkable* (Santa Monica: RAND Corporation, 2016), 45–67; see also: Michael Beckley and Hal Brands, *Danger Zone: The Coming Conflict with China* (New York: W.W. Norton, 2022), 134–158.

[4] Pooja Bhatt, *Nine Dash Line: Deciphering the South China Sea Conundrum* (New Delhi: KW Publishers, 2020), 3–18; see also: William A. Callahan, *China: The Pessoptimist Nation* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 15–43.

[5] National Security Council, *NSC 48/2: The Position of the United States with Respect to Asia* (Washington, DC: National Security Council, December 30, 1949), declassified, Harry S. Truman Presidential Library; James R. Holmes and Toshi Yoshihara, *Red Star over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy* (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 67–95.

[6] Toshi Yoshihara and James R. Holmes, "Can China Defend a 'Core Interest' in the South China Sea?" *Washington Quarterly* 34, no. 2 (Spring 2011): 45–59; Gabriel B. Collins and William S. Murray, "No Oil for the Lamps of China?" *Naval War College Review* 61, no. 2 (Spring 2008): 79–95.

المفتوحة[1].

وفي هذا السياق، لا تُقرأ الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي كمجرد تعزيز سيادي، بل كـ**"مفاتيح اختراق الإحاطة الاستراتيجية"**؛ إذ تُوجِد قواعد متقدمة تُقلّص الفائدة الاستراتيجية للسلسلة الأولى من الجزر[2] في تقييد التحرك البحري الصيني. ولهذا ترى الولايات المتحدة في التحصين الصيني لهذه الجزر تحدياً بنيوياً لا مجرد تمدد إقليمي[3].

ثانياً: "معضلة ملقا" ومشروع التنويع الاستراتيجي

أكدنا في المطلب الأول أن نحو **72% من واردات النفط الصيني** عام 2024 تمر عبر مضيق ملقا[4]. هذه التبعية الخانقة ولّدت ما بات يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية الصينية ذاتها بـ**"معضلة ملقا"** (Malacca Dilemma): الهاجس من قدرة الولايات المتحدة على تحويل هذا المضيق إلى أداة حصار في حالة صراع[5]. وقد كان هذا الهاجس أحد المحرّكات المبكّرة للاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي: فمن يُرسّخ وجوده العسكري هناك يُقلّص هذه الهشاشة من خلال خلق منظومة بديلة من الممرات والقواعد اللوجستية[6]. وامتداداً لهذا المنطق نفسه، انطلق مشروع **"سلسلة اللؤلؤ"** (String of Pearls) الذي صاغه تقرير مؤسسة Booz Allen Hamilton عام 2004[7] لوصف الاستراتيجية الصينية الشاملة. يقوم المشروع على إنشاء شبكة من الموانئ والمنشآت اللوجستية على امتداد خطوط الملاحة من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي، تمرّ بباكستان (*Gwadar*) وميانمار (*Kyaukpyu*) وسريلانكا (*Hambantota*)

---

[1] Bernard D. Cole, *The Great Wall at Sea: China's Navy in the Twenty-First Century*, 2nd ed. (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 112–134; Andrew S. Erickson and Lyle J. Goldstein, eds., *China's Energy Strategy: The Impact on Beijing's Maritime Policies* (Annapolis: Naval Institute Press, 2011), 23–56.

[2] Greg Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (Oxford: Oxford University Press, 2022), 134–158; Asia Maritime Transparency Initiative, "China Island Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/.

[3] U.S. Department of Defense, *Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region* (Washington, DC: DOD, 2019), 18–24; Evan Braden Montgomery, "Contested Primacy in the Western Pacific: China's Rise and the Future of U.S. Power Projection," *International Security* 38, no. 4 (Spring 2014): 115–149

[4] U.S. Energy Information Administration, "China: International Energy Data and Analysis," *EIA Country Analysis Brief*, January 2025, accessed March 15, 2026, https://www.eia.gov/international/analysis/country/CHN; BP, *Statistical Review of World Energy 2023* (London: BP, 2023), 34–38.

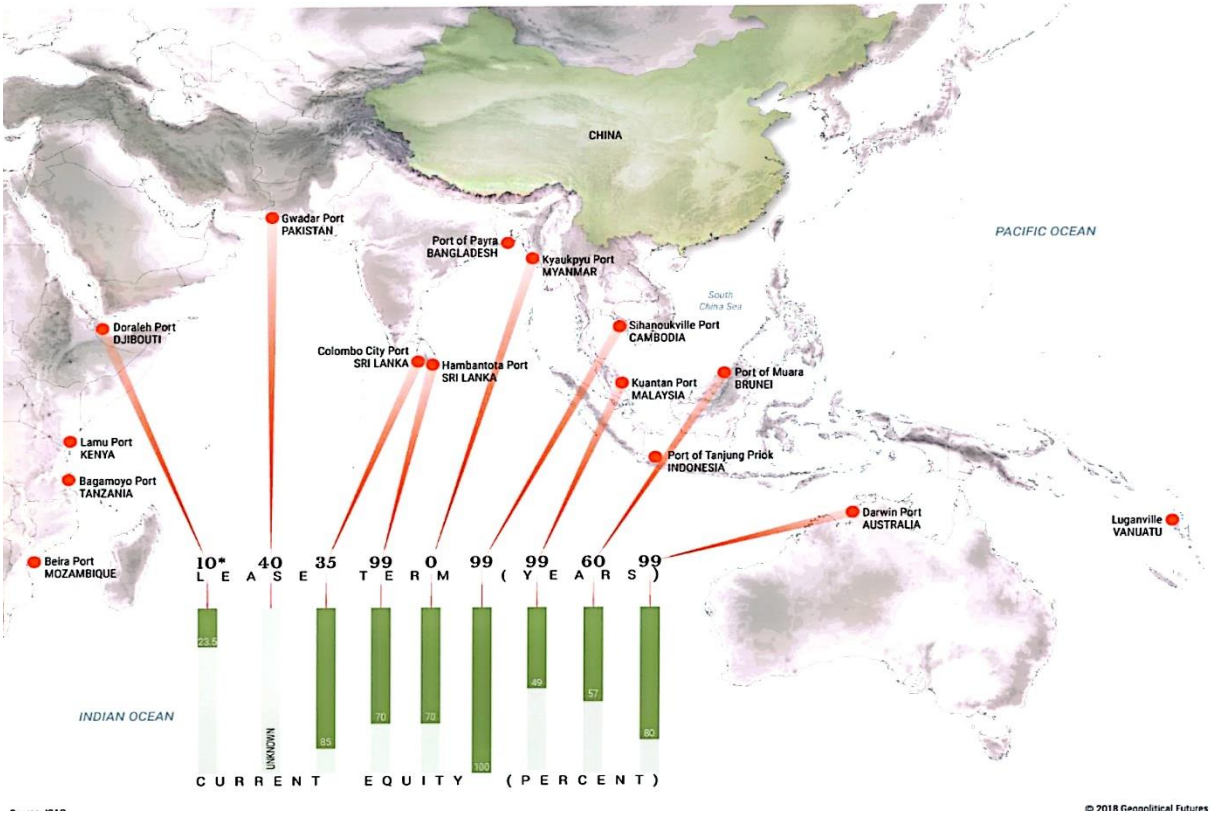
[5] James R. Holmes and Toshi Yoshihara, "China's Energy-Driven Soft Power," *Orbis* 52, no. 1 (Winter 2008): 123–137; see also: Øystein Tunsjø, *Security and Profit in China's Energy Policy: Hedging Against Risk* (New York: Columbia University Press, 2013), 89–115.

[6] Bernard D. Cole, *The Great Wall at Sea: China's Navy in the Twenty-First Century*, 2nd ed. (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 112–134; Andrew S. Erickson and Lyle J. Goldstein, eds., *China's Energy Strategy: The Impact on Beijing's Maritime Policies* (Annapolis: Naval Institute Press, 2011), 23–56.

[7] Booz Allen Hamilton, *Energy Futures in Asia* (Washington, DC: Booz Allen Hamilton, 2004), prepared for the Director of Net Assessment, U.S. Department of Defense, 12–28.

وجيبوتي (أول قاعدة عسكرية صينية رسمية خارج الأراضي الصينية[1]). وبحلول 2025، باتت الصين شريكاً في أكثر من **95 ميناءً** عالمياً[2]، يتمركز أكثر من **70 منها** [3]في نطاق المحيط الهندي[4]. وبحر الصين الجنوبي بموقعه الجنوبي ربطاً بين المحيطين الهندي والهادئ هو **درّة هذه السلسلة** ومركزها التشغيلي[5].

خريطة (27):"عقد اللؤلؤ" الصينية (String of Pearls) والامتداد البحري الصيني في المحيط الهندي



Source : Jonathan E. Hillman, The Emperor's New Road: China and the Project of the Century, Yale University Press, 2020.

توضح الخريطة الامتداد الجيوستراتيجي الصيني عبر شبكة الموانئ والقواعد البحرية الممتدة من بحر

[1] Jonathan E. Hillman, *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century* (New Haven: Yale University Press, 2020), 134–156; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 134–138.

[2] Jonathan E. Hillman, *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century* (New Haven: Yale University Press, 2020), 156–178; Eyck Freymann, *One Belt One Road: Chinese Power Meets the World* (Cambridge: Harvard University Press, 2021), 89–112.

[3] UNCTAD, *Review of Maritime Transport 2024* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2024), 56–62; David Brewster, *India's Ocean: The Story of India's Bid for Regional Leadership* (London: Routledge, 2014), 134–156.

[4] UNCTAD, *Review of Maritime Transport 2024* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2024), 56–62; Jonathan E. Hillman, *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century* (New Haven: Yale University Press, 2020), 156–178.

[5] Greg Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (Oxford: Oxford University Press, 2022), 156–178; Christopher J. Pehrson, *String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Rising Power Across the Asian Littoral* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2006), 3–18.

الصين الجنوبي إلى المحيط الهندي، ضمن ما يُعرف باستراتيجية "عقد اللؤلؤ" (String of Pearls)، التي تهدف إلى تأمين طرق التجارة والطاقة وتعزيز النفوذ البحري الصيني خارج المجال الإقليمي المباشر. وتُبرز الخريطة مواقع الموانئ الاستراتيجية التي استثمرت فيها الصين، مثل ميناء جوادر في باكستان، وهامبانتوتا في سريلانكا، وكياوكبيو في ميانمار، إضافة إلى جيبوتي التي تضم أول قاعدة عسكرية صينية خارجية. كما تعكس الخريطة الترابط بين مبادرة الحزام والطريق والطموحات البحرية الصينية، حيث تسعى بكين إلى بناء شبكة لوجستية وتجارية وعسكرية تمنحها قدرة أكبر على حماية مصالحها الاقتصادية وتأمين خطوط إمداد الطاقة، وفي الوقت نفسه تعزيز حضورها البحري في مواجهة النفوذ الأمريكي والهندي في منطقة الإندو–باسيفيك.

ثالثاً: الأفق الاستراتيجي لبحر الصين الجنوبي: رؤية 2049:

لا يمكن فصل موقف بكين في بحر الصين الجنوبي عن إطاره الزمني الأشمل: رؤية 2049 التي تُحدّد لبكين هدف تحقيق "التجديد القومي الكبير" (*Great Rejuvenation of the Chinese Nation*) بحلول ذكرى تأسيس الجمهورية الشعبية المئة[1]. تُمثّل هذه الرؤية في ترجمتها العسكرية هدفاً موثّقاً وهو بناء "جيش يمكن الانتصار في الحروب" بحلول **2027**، وجيش ذي مستوى "درجة أولى عالمية" بحلول 2049 [2]. وفي هذا السياق، بحر الصين الجنوبي هو الساحة التي تُحدد في الوقت الراهن مصداقية هذه الأهداف على أرض الواقع.

أما توقيت تصاعد التحصين الصيني للجزر والذي تمركز بين 2013 و2016 قبل أن يستأنف بين 2023 و2025 فليس عشوائياً. فقد تزامنت مرحلة البناء الأولى مع توجيه الاستراتيجية الأمريكية "محور آسيا" (Pivot to Asia) في عهد إدارة أوباما (2011-2016)، وهو ما يشير إلى أن التوقيت مرتبط بمنطق الاستجابة البنيوية للضغط لا بمنطق التوسع الإرادي المجرد. كما تزامنت مرحلة إعادة الانطلاق (2023-2025) مع تصاعد التنافس الصيني-الأمريكي على خلفية أزمة تايوان [3]وضخّ واشنطن استثمارات ضخمة في تحالفاتها الإقليمية. كما يوضحه هذا الجدول:

---

[1] Xi Jinping, *The Governance of China*, vol. 1 (Beijing: Foreign Languages Press, 2014), 37–45; Rush Doshi, *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order* (Oxford: Oxford University Press, 2021), 178–203.

[2] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 14–20; Michael Chase et al., *China's Incomplete Military Transformation: Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army* (Santa Monica: RAND Corporation, 2015), 23–45.

[33] Michael Beckley and Hal Brands, *Danger Zone: The Coming Conflict with China* (New York: W.W. Norton, 2022), 89–112; Oriana Skylar Mastro, "The Taiwan Temptation: Why Beijing Might Resort to Force," *Foreign Affairs* 100, no. 4 (July/August 2021): 58–67.

جدول (06): إعادة تشكيل الشبكة الأمنية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي كآلية لموازنة الصعود الصيني (2020-2025)

الدولة	حجم الدعم والارتباط العسكري الأمريكي	الإطار التحالفي	المؤشرات الرئيسية
الفلبين	أكثر من 500 مليون دولار مساعدات عسكرية وتمويل أمني (2024)، إضافة إلى 130 مليون دولار من برامج FMF و IMET (2023)	معاهدة الدفاع المتبادل (1951)، اتفاقيةEDCA	**توسيع مواقع EDCA من 5 إلى 9 قواعد، تدريبات Balikatan 2024 بمشاركة 16 ألف جندي، نشر صواريخ ساحلية أمريكية، توسيع التعاون الدفاعي متعدد الأطراف.**
اليابان	رفع الإنفاق الدفاعي إلى نحو 2٪ من الناتج المحلي بحلول 2027 (قرابة 80 مليار دولار) ضمن التكامل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة	معاهدة الأمن الأمريكية–اليابانية (1960)، QUAD	**شراء صواريخ توماهوك، تعديل العقيدة الدفاعية باتجاه "الضربة المضادة"، اعتبار الصين "أكبر تحدٍ استراتيجي"، تعزيز الوجود العسكري في أوكيناوا.**
أستراليا	إنفاق دفاعي يناهز 56 مليار دولار (2024–2025)، مع مساهمات سنوية ضمنAUKUS	معاهدة ANZUS (1951)، AUKUS، Five Eyes	**مشروع الغواصات النووية SSN-AUKUS، نقل تقنيات الذكاء الاصطناعي والأسلحة المتقدمة، توسيع قاعدة داروين لاستضافة قوات أمريكية، إعادة هيكلة الاستراتيجية الدفاعية.**
كوريا الجنوبية	تمركز نحو 28,500 جندي أمريكي، وتمويل مشترك لمنظومةTHAAD	معاهدة الدفاع المتبادل(1953)	**تجديد اتفاقية تقاسم التكاليف العسكرية SMA 2024 بقيمة 1.03 مليار دولار، توسيع أنظمة الإنذار المبكر، تعاون استخباراتي ثلاثي مع الولايات المتحدة واليابان.**
تايوان	مبيعات أسلحة أمريكية معتمدة تتجاوز 19 مليار دولار بين 2022–2024، إضافة إلى صفقات قيد التسليم	قانون العلاقات مع تايوان(1979)	**تزويد تايوان بمنظومات HIMARSوصواريخ Harpoon، تدريب غير رسمي للقوات التايوانية، دعم الاحتياطيات العسكرية وتعزيز الردع البحري.**
فيتنام	نحو 165 مليون دولار مساعدات أمنية تراكمية(2013–2024)	شراكة استراتيجية شاملة(2023)	**تسليم سفن خفر سواحل أمريكية، تصاعد التدريبات البحرية المشتركة، رفع العلاقات إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة".**

إندونيسيا	مساعدات أمنية سنوية تتجاوز 200 مليون دولار، ومفاوضات بشأن صفقة طائرات F-15EX	شراكة استراتيجية شاملة(2023)	**تدريبات Super Garuda Shield، تعزيز التعاون البحري في جزر ناتونا، استمرار رفض القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة.**
ماليزيا	مساعدات أمنية وتعاون دفاعي محدود نسبيًا	تعاون دفاعي ثنائي ومناورات CARAT	**تدريبات بحرية مشتركة، سياسة توازن بين الولايات المتحدة والصين، حذر من الانضمام لتحالفات عسكرية صلبة.**
سنغافورة	لا توجد مساعدات مباشرة، لكن سنغافورة تُعد مركزًا لوجستيًا رئيسيًا للوجود البحري الأمريكي.	اتفاقية التعاون الدفاعي (1990) وتحديثاتها(2019) .	**استضافة السفن الأمريكية في قاعدة Changi البحرية، نشر طائرات P-8A الأمريكية، تدريبات سيبرانية ومجال بحري متقدم.**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (2024)، وزارة الخارجية الأمريكية(2024) ، CRS (2024)، SIPRI (2024)، DSCA (2024)، ووزارة الدفاع اليابانية(2022) .

رابعاً: الاستراتيجية الصينية بين القانوني والميداني: التناقض المقصود

تُجسّد الحالة الصينية في بحر الصين الجنوبي ما يمكن تسميته **"ازدواجية الخطاب المتعمّدة"** (Deliberate Discursive Duality)؛ إذ تؤكد بكين رسمياً التزامها بالقانون الدولي بينما ترفض في الوقت ذاته حكم محكمة التحكيم الدولية لعام 2016 الذي قضى بعدم مشروعية خط التسع نقاط، وتستمر في تحصين الجزر وتوسيع مطالباتها العملياتية. وهذا التناقض الذي يبدو لأوله إرباكاً منهجياً هو في حقيقته استراتيجية متماسكة تهدف إلى **الإبقاء على الغموض القانوني**[1] بوصفه فضاءً يمنحها هامش المناورة الأوسع ، اين لا إعلان حرب يستدعي رداً مسلحاً، ولا تسوية قانونية تُجمّد المكاسب الميدانية.

وخلاصة ما يمكن قوله في هذا المبحث هو أن الجغرافيا السياسية لبحر الصين الجنوبي لا تُقرأ في طبقة واحدة. فهو في الوقت ذاته ممر تجاري حيوي لا بديل عنه، وحقل ثروات تضمّ مخزوناً بالغ الجدل، وساحة تصادم مصالح إقليمية وجودية لدى ست وحدات سياسية، وورقة ضغط استراتيجية في يد من يملك الهيمنة فيه على الاقتصادات المنافسة. وفي قلب هذا كله، يقف بحر الصين الجنوبي بحسب رؤية بوجا بات شاهداً وبذلك، بات بحر الصين الجنوبي شاهدًا على مفترق طرق تاريخي يتمثل في التساؤل عمّا إذا كان النظام الإقليمي الآسيوي يُعاد تشكيله على أساس قواعد القانون الدولي، أم وفق منطق موازين القوة وفرض الأمر

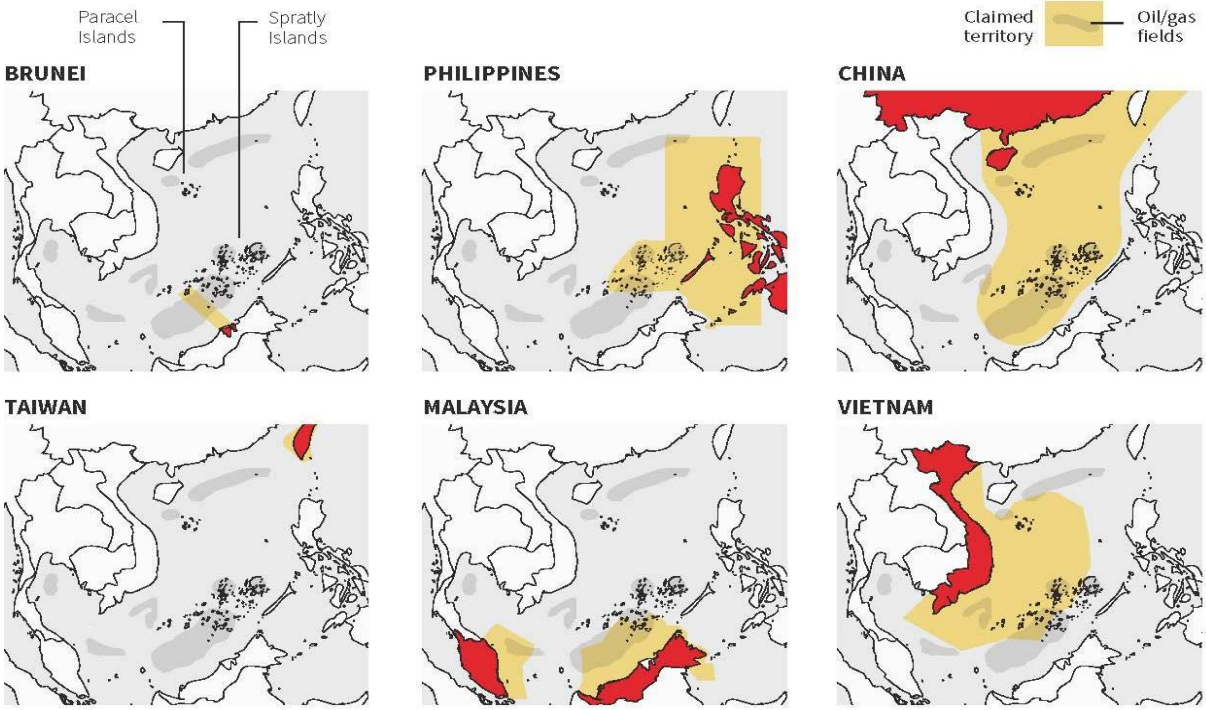
[1] U.S. Department of State, *Limits in the Seas No. 150: China's Maritime Claims in the South China Sea* (Washington, DC: Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, 2022), 3–18.

الواقع[1]. وهو ما يجعل من البعد القانوني للصراع عنصرًا محوريًا لفهم طبيعة التحولات الجيوسياسية الجارية، ويمهّد للانتقال إلى المبحث الثاني المتعلق بالإطار القانوني للنزاع.

المبحث الثاني: بنية الصراع في بحر الصين الجنوبي

إذا كشف المبحث الأول عن الأسس الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، فإن هذا المبحث ينزل إلى الطبقة التحليلية الثانية: بنية الصراع ذاتها. وما يُميّز هذا الصراع هو أنه ليس نزاعاً ثنائياً تقليدياً، بل منظومة متشابكة من المطالبات المتداخلة، والذكريات التاريخية المتنافسة، والأزمات الميدانية المتصاعدة، وكل ذلك في ظل إطار قانوني دولي يواجه أشد اختباراته وجودية. وفهم هذه البنية في تعقيدها هو شرط لاستيعاب السلوك الصيني في بناء الجزر الاصطناعية الذي يُشكّل محور الفصل الثالث.

خريطة(28): التوزيع الجغرافي للمطالبات السيادية في بحر الصين الجنوبي



Source : Jeffrey A. Bader, "The U.S. and China's Nine-Dash Line: Ending the Ambiguity," Brookings Institution, February 6, 2014, https://www.brookings.edu/articles/the-u-s-and-chinas-nine-dash-line-ending-the-ambiguity./

توضح الخريطة التوزيع الجغرافي للمطالبات السيادية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بين الصين وعدد من دول جنوب شرق آسيا، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، حيث تُظهر مناطق التداخل

[1] Bhatt, Nine Dash Line, 116–140; Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017), 187–210.

حول جزر سبراتلي وباراسيل الغنية بالموارد الطبيعية وحقول النفط والغاز. كما تبرز الخريطة اتساع المطالبات الصينية المعروفة بخط "التسع نقاط"، الذي يمتد ليشمل معظم مساحة بحر الصين الجنوبي، ما يجعله محورًا رئيسيًا للتوترات الجيوسياسية والقانونية في المنطقة. وتعكس هذه الخريطة تعقيد الصراع البحري القائم بين الاعتبارات التاريخية والقانون الدولي للبحار والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة مع الأهمية الحيوية للمنطقة باعتبارها أحد أهم الممرات البحرية العالمية ومجالًا حيويًا للتنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة وحلفائهما في المنطقة.

المطلب الأول: المطالبات الإقليمية وخط التسع نقاط

تُمثّل خريطة المطالبات في بحر الصين الجنوبي واحدة من أكثر الحالات تعقيداً في تاريخ النزاعات البحرية المعاصرة: ستة أطراف، ومطالبات متداخلة، وأسس قانونية متنافسة، وغموض متعمّد في أكثر المطالبات جرأةً. وفهم هذه البنية يستلزم تحليلاً نقدياً يتجاوز مجرد رصد المواقف نحو تشريح منطق كل مطالبة ومواطن قوتها وضعفها.

أولاً: قراءة لخط التسع نقاط

يُمثّل خط التسع نقاط الحالة الأكثر استثنائية في القانون الدولي للبحار المعاصر: مطالبة تغطي نحو **80% من مساحة بحر الصين الجنوبي أي ما يعادل 2 مليون كيلومتر مربع**، وتمتد حتى **2،000 كيلومتر** من الساحل الصيني[1]، لتقترب إلى حدود مئات الكيلومترات من سواحل الفلبين وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا. وما يُعقّد تحليلها أكثر هو أن **الصين لم تُحدّد قط إحداثياتها بدقة** ولم تُوضّح طبيعتها القانونية؛ هل هي حدود دولية؟ أم حقوق تاريخية في الموارد؟ أم مجرد مرجعية للجزر المُطالَب بها.

تاريخياً، ظهر الخط بـ **11 شرطة** في خريطة رسمية أصدرتها حكومة الكومينتانغ عام 1947[2] خلال الحرب الأهلية الصينية، ثم اعتمدته جمهورية الصين الشعبية بعد حذف شرطتَين مقابل الاتفاق مع فيتنام الشمالية حول خليج تونكين عام 1952[3]. وفي أوت 2023، أعادت الصين نشر الخط في خريطتها الرسمية بـ **10 شرطات** تمتد لتشمل تايوان[4]، مولّدةً احتجاجات فورية [5]من الفلبين وفيتنام وماليزيا والهند وتايوان وإندونيسيا.

---

[1] Wu Shicun, *Solving Disputes for Regional Cooperation and Development in the South China Sea: A Chinese Perspective* (Oxford: Chandos Publishing, 2013), 45–48.

[2] Li Dexia and Tan Keng Tat, "The Dotted Line on the Chinese Map of the South China Sea: A Note," *Ocean Development and International Law* 48, no. 2 (2017): 111–124.

[3] Tran Truong Thuy, "Recent Developments in the South China Sea: From Declarative to Substantive Politics," in *The South China Sea: Towards a Region of Peace, Security and Cooperation*, ed. Tran Truong Thuy (Hanoi: The Gioi Publishers, 2011), 13–18.

[4] Nguyen Hong Thao, "China's New Map (2023): Another Provocation in the South China Sea," *ISEAS Perspectives*, no. 73 (2023): 1–8.

[5] Ian Storey and Cheng-yi Lin, eds., *The South China Sea Dispute: Navigating Diplomatic Minefield* (Singapore: ISEAS–Yusof Ishak Institute, 2016), 112–116.

هذا التوسع الهادئ في رسم الخط يُجسّد استراتيجية الغموض المتعمّد: توسيع المطالبة تدريجياً دون إعلان قانوني رسمي يستدعي ردوداً حاسمة.

ولفهم الخط، لا بد من الانتباه إلى مفارقة جوهرية، فالصين وقّعت على UNCLOS عام 1982 [1]، وهي الاتفاقية التي لا تعترف بمفهوم "الحقوق التاريخية" في المياه المفتوحة [2]خارج الأطر المُعرَّفة لها (المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة). فمن منظور القانون الدولي الحديث، يتناقض الخط مع الالتزامات التعاهدية الصينية ذاتها. غير أن بكين تُبرّر ذلك بأن حقوقها سابقة لـ UNCLOS ولا يُمكن للاتفاقية أن تُلغيها بأثر رجعي. وقد رصد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عام 2014 من خلال سلسلتها المعروفة ب" Limits in the seas" ثلاثة تفسيرات محتملة لطبيعة الخط، أولها أن الخط يعكس مطالبةً بالسيادة على الجزر الواقعة داخله وما تُنتجه من مناطق بحرية وفق أحكام القانون الدولي، وهو الأقرب قانونياً إلى الاتساق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وثانيها أنه يمثّل حداً بحرياً وطنياً مرسوماً بصورة انفرادية بين الصين والدول المجاورة. أما ثالثها فيذهب إلى أنه يُجسّد ادعاءً بحقوق تاريخية على المياه ذات الطابع الحصري، وخلص إلى أن التفسير الثاني و الثالث غير متسقان مع القانون الدولي فيما يظل الأول قاصرا ما لم تحدد الصين بوضوح ذلك [3].

وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بدقة بين موقفَين قانونيَّين أبدتهما الصين في إطار علاقتها بالاتفاقية. فعند مصادقتها عليها عام 1996، أصدر مجلس الشعب الوطني الصيني تصريحاً أكد فيه من جديد سيادة بلاده على الجزر والأرخبيلات المنصوص عليها في قانونها البحري الداخلي الصادر عام 1992، مما يعني أن الصين ربطت مصادقتها بمرجعية سيادية سابقة على الاتفاقية ذاتها. وفي مرحلة لاحقة، أصدرت عام 2006 إعلاناً استناداً إلى المادة 298 من الاتفاقية، استثنت بموجبه من اختصاص آليات التسوية الإلزامية كلاً من النزاعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، والمياه التاريخية، وكذلك النشاط العسكري. وقد استندت بكين إلى هذين الموقفين معاً حين رفضت المشاركة في إجراءات التحكيم التي أطلقتها الفلبين عام 2013، معتبرةً أن ما تطرحه المسألة من مطالبات يقع خارج نطاق اختصاص الاتفاقية، لا لأنها تتعارض مع حقوقها بموجبها، بل لأنه مُستثنى صراحةً بموجب تصريحاتها الرسمية.[4]

---

[1] Zou Keyuan, "Historic Rights in International Law and in China's Practice," *Ocean Development and International Law* 32, no. 2 (2001): 149–168.

[2] Tommy Koh, "The Negotiating History of UNCLOS," in *UNCLOS: Making It Work*, ed. Jon M. Van Dyke, Durwood Zaelke, and Grant Hewison (Honolulu: University of Hawaii Press, 1993), 30–35.

[3] U.S. Department of State, Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, *China: Maritime Claims in the South China Sea*, Limits in the Seas No. 143 (Washington, D.C.: U.S. Department of State, December 5, 2014), 23.

[4] Chinese Embassy in the Kingdom of Saudi Arabia, "The South China Sea Issue," July 13, 2016, accessed via sa.china-embassy.gov.cn, sections 6–7 and 39–40. See also: Standing Committee of the Eighth National People's Congress of the People's Republic of China, Declaration upon Ratification of UNCLOS, May 1996; and Declaration of the People's Republic of China under Article 298 of UNCLOS, August 25, 2006.

جدول (7): مقارنة مطالبات الأطراف المتنازعة في بحر الصين الجنوبي

الطرف المطالب	نوع المطالبة الأساسية	المساحة المطالب بها تقريبا	الأساس القانوني المستند اليه	موقفه من حكم 2016
الصين	السيادة على الجزر داخل خط النقاط التسع والتمسك بحقوق تاريخية في المياه المحيطة.	~80% من مساحة البحر (2 مليون كلم ²) .	حقوق تاريخية قبل Unclos "ارث تاريخي".	رفض قاطع و اعتباره باطلا.
فيتنام	سيادة على جزر الباراسيل و سبراتلي ، إضافة الى المنطقة الاقتصادية الخالصة.	كل جزر الباراسيل و أجزاء من جزر سبراتلي إضافة الى 200 ميل بحري EEZ.	اتفاقية UNCLOSو حيازة تاريخية فعلية منذ القرن السابع عشر.	ترحيب: استدعت الحكم في احتجاجاتها الدبلوماسية .
الفلبين	سيادة على أجزاء سبراتلي (Kalayaan) و Scarborough كاملا و المنطقة الاقتصادية الخالصة كاملة.	9 تضاريس في سبراتلي و 200 ميل بحري	القرب الجغرافي و اتفاقية UNCLOS	الدولة المُبادِرة برفع الدعوى.
ماليزيا	سيادة على جزر محددة في سبراتلي إضافة للجرف القاري و المنطقة الاقتصادية الخالصة.	12 تضاريس في سبراتلي و المنطقة الاقتصادية الخالصة.	الجرف القاري الممتد و UNCLOS.	قبول حذر دون مواجهة علنية للصين.

بروناي	جزء من جزر سبراتلي LOUISA) (REEF و المنطقة الاقتصادية الخالصة.	جزء محدود من جنوب سبراتلي .	UNCLOS فقط.	موقف هادئ :لا وجود لتصريح علني.
تايوان	سيادة على جزر الباراسيل وسبراتلي (مطالبة مطابقة للخط الصيني أصلاً).	طالبة مماثلة للصين بنفس الخط (11 شرطة أصلاً).	حقوق تاريخية متوارثة من جمهورية الصين.	رفضت الحكم استناداً إلى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في مسائل السيادة الإقليمية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى:

U.S. Department of State, *Limits in the Seas No. 150: People's Republic of China Maritime Claims in the South China Sea* (2022)؛ United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), 1982؛ Permanent Court of Arbitration, *The South China Sea Arbitration Award*, PCA Case No. 2013-19(2016) ؛*Encyclopaedia Britannica*, "Territorial Disputes in the South China Sea" (2024).

ثانياً: مواطن الضعف في المطالبات المضادة

لا تعني المعارضة القانونية الواسعة لخط التسع نقاط أن المطالبات المضادة خالية من الإشكاليات. فمطالبة فيتنام بالسيادة على الباراسيل وسبراتلي تستند جزئياً إلى "الإدارة التاريخية الفعلية منذ القرن السابع عشر[1]"، وهو ادّعاء تُنازعه الصين وتايوان بوثائق بحرية مغايرة. ومطالبة الفلبين بـ"Kalayaan Islands" مبنية على "القرب الجغرافي والأمن القومي[2]"، وهو مبدأ لا سند قانونياً صريحاً له في UNCLOS.

أما تايوان فتُطالب بنفس المساحات التي تطالب بها الصين، مما يكشف أن "الحقوق التاريخية" لم تكن يوماً مطالبة صينية حصراً بل إرثاً مشتركاً بين الجانبين الصينيَّين ينبع من منطق ما قبل UNCLOS. هذا التعقيد هو ما يجعل "الحل القانوني" البحت للنزاع مستحيلاً بمعزل عن إرادة سياسية حقيقية من جميع

[1] Nguyen Thi Lan Anh, "Dispute Settlement in the South China Sea: Some Legal Reflections," in *The South China Sea: Cooperation for Regional Security and Development*, ed. Tran Truong Thuy and Le Thuy Trang (Hanoi: The Gioi Publishers, 2010), 201–218.

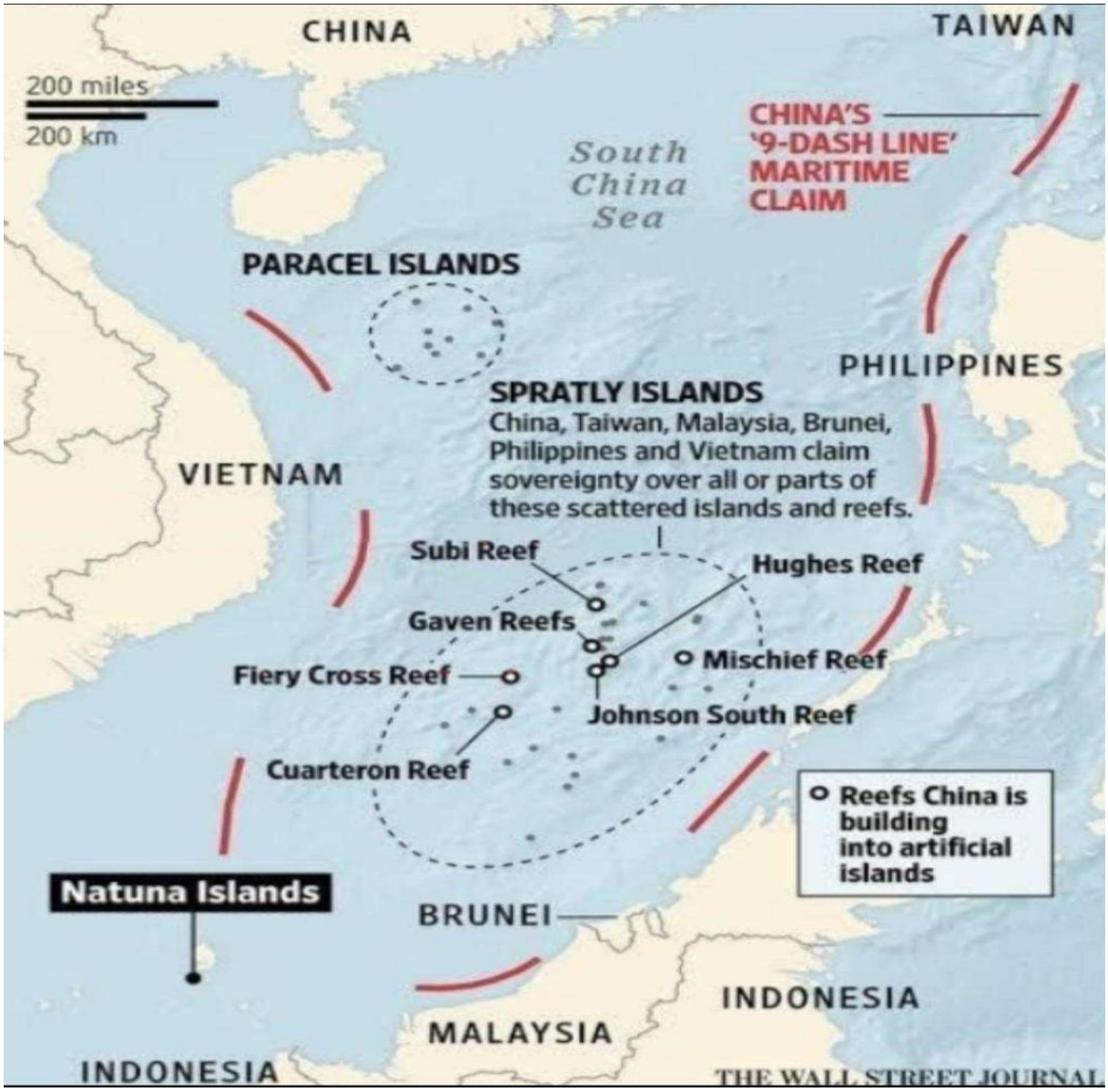
[2] Jay Batongbacal, "The Philippines' Territorial Claims in the South China Sea," *Asian Politics and Policy* 8, no. 1 (2016): 40–60.

الأطراف.

المطلب الثاني: الجزر المتنازع عليها والأزمات الكبرى في المنطقة

تتوزع نقاط الاحتكاك الجغرافية في بحر الصين الجنوبي على ثلاث مجموعات رئيسية: **جزر الباراسيل** (الباراسيل) في الشمال الغربي التي تحتلها الصين بالكامل منذ 1974، و**جزر سبراتلي** في الجنوب الشرقي التي تتقاسم المطالبة بها ستة أطراف، و **بنك سكاربورو (Scarborough Shoal)** في الشمال قرب جزيرة لوزون الفلبينية. وعلى هذه الجغرافيا الثلاثية تتقاطع الأزمات التي لا تُفهم منفصلةً بل كسلسلة متكاملة من التصعيد التدريجي. خاصة بعد بناء الصين الجزر الاصطناعية في المنطقة. كما يظهر في هذه الخريطة:

خريطة (29): خريطة المطالبات البحرية الصينية ومواقع بناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي



Source: Insights IAS, South China Sea Dispute (2021)

أولاً: المحطات الكبرى: من الاحتلال العسكري إلى الحرب الرمادية

تبدأ الأزمات الكبرى قبل عصر الجزر الاصطناعية بعدة احداث متتابعة، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (8): أبرز الأزمات والحوادث الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي(1974–2024)

الحادثة / الأزمة	التاريخ	الموقع	النتيجة الاستراتيجية
معركة جزر الباراسيل	يناير 1974	جزر الباراسيل	سيطرة صينية كاملة على الجزر بعد مواجهة بحرية مباشرة؛ شكّلت بداية الترسخ العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي
معركة Johnson South Reef	مارس 1988	أرخبيل سبراتلي	مقتل 64 بحارًا فيتناميًا وسيطرة الصين على عدة شعاب مرجانية؛ تعزيز الوجود العسكري الصيني في سبراتلي
أزمةMischief Reef	1994–1995	Mischief Reef	إنشاء منشآت صينية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلبينية؛ تكريس سياسة "فرض الأمر الواقع"
أزمة Scarborough Shoal	افريل-جويلية 2012	Scarborough Shoal	فرض الصين سيطرة فعلية على المنطقة؛ لجوء الفلبين إلى محكمة التحكيم الدائمة عام 2013؛ تصاعد التوتر البحري بين الطرفين
أزمة منصة النفط-HD 981	مايو–يوليو 2014	قرب جزر الباراسيل	اندلاع احتجاجات مناهضة للصين في فيتنام؛ تكريس سياسة التحركات الأحادية الصينية في المناطق المتنازع عليها
بناء الجزر الاصطناعية	2013–2016	أرخبيل سبراتلي	استصلاح أكثر من 3200 فدان وبناء منشآت عسكرية ومدارج جوية؛ حكم PCA لعام 2016 رفض الأساس القانوني للمطالبات الصينية
التصعيد في Second Thomas Shoal	2021–2024	Second Thomas Shoal	تصاعد المواجهات البحرية واستخدام خراطيم المياه والاعتراضات البحرية؛ تعاظم الانخراط الأمريكي في دعم الفلبين

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير Congressional Research Service (CRS)، وSIPRI، و Asia Maritime Transparency Initiative (AMTI)، ومحكمة التحكيم الدائمة(PCA) ، وتقارير وزارة الدفاع الأمريكية، 2016–2024.

بداية **بمعركة الباراسيل (Paracel Islands Battle) (يناير 1974)**[1] حين أسقطت البحرية الصينية القوات الفيتنامية الجنوبية **وقتلت 64 بحاراً**[2] لتُحكم سيطرتها على الجزر حتى اليوم. ثم جاءت **معركة شعاب جونسون الجنوبية Johnson South Reef (مارس 1988)** التي راح فيها **64 بحاراً فيتنامياً آخرون**[3] ليُثبت الحضور الصيني في سبراتلي. لكن الحدث الأكثر الدال على تحوّل الاستراتيجية كان **احتلال Mischief Reef** عام 1994-1995 [4] ، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، حيث أنشأت الصين هياكل "لملاجئ الصيادين"، وهو ما أُعيد تأطيره لاحقاً كنموذج "الاستيلاء عبر الحيلة المدنية".

[1] Tran Viet Dung, "The Battle of the Paracel Islands (1974): Historical Context and Legal Implications for Vietnam's Sovereignty Claims," *Journal of Vietnamese Studies* 12, no. 3–4 (2017): 51–80.

[2] Luu Van Loi, *The Sino-Vietnamese Difference on the Hoang Sa and Truong Sa Archipelagos* (Hanoi: The Gioi Publishers, 1996), 67–82.

[3] Carlyle A. Thayer, "The Vietnam People's Navy: Development Trajectory," *Asian Security* 14, no. 3 (2018): 248–267.

[4] Rommel C. Banlaoi, "The Philippines and the South China Sea Dispute: Security Implications," *Philippine Political Science Journal* 34, no. 1 (2013): 27–47.

وشكّلت أزمة سكاربورو شول Scarborough Shoal عام 2012 نقطة تحول حاسمة في مسار النزاع، بعدما فرضت الصين سيطرة فعلية على المنطقة إثر مواجهة بحرية مع الفلبين .ولم تقتصر أهمية الأزمة على بعدها الميداني، بل دفعت مانيلا إلى اللجوء لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام 2013، في محاولة لتحويل النزاع من ميزان القوة البحرية إلى المجال القانوني الدولي. كما مثّلت الأزمة بداية عودة التقارب الاستراتيجي بين الفلبين والولايات المتحدة بعد سنوات من التراجع النسبي في العلاقات الدفاعية.

وفي عام 2014، كشفت أزمة منصة النفط HD-981 عن بُعد جديد في الاستراتيجية الصينية، حين قامت بكين بنشر منصة نفطية عملاقة قرب جزر الباراسيل داخل منطقة متنازع عليها مع فيتنام، تحت حماية مكثفة من سفن خفر السواحل والقوات البحرية الصينية. وقد أظهرت الأزمة انتقال الصين من مجرد تعزيز الوجود العسكري إلى توظيف أدوات الطاقة والاقتصاد لترسيخ مطالبها السيادية، بما يعكس تداخل الأمن البحري مع الجيوبوليتيك الطاقوي في بحر الصين الجنوبي.

أما بين عامي 2013 و2016، فقد دخل النزاع مرحلة أكثر خطورة مع مشروع بناء الجزر الاصطناعية الذي نفذته الصين في أرخبيل سبراتلي، حيث استصلحت آلاف الأفدنة وشيدت مدارج جوية ومنشآت رادارية وقواعد عسكرية متقدمة. ومثّل هذا التحول انتقالًا من سياسة "الوجود الرمزي" إلى استراتيجية "العسكرة المادية للمجال البحري"، بما يسمح لبكين بتوسيع قدراتها على المراقبة والردع وفرض النفوذ البحري بعيد المدى. ورغم أن محكمة التحكيم الدائمة أصدرت عام 2016 حكمًا رفض الأساس القانوني للمطالبات الصينية المرتبطة بـ«خطوط التسع شرطات»، فإن بكين رفضت الاعتراف بالحكم وواصلت تعزيز وجودها العسكري في المنطقة.

ثانياً: نموذج الحرب الرمادية في Second Thomas Shoal:

تُمثّل أزمة **Second Thomas Shoal** النموذج التحليلي الأكثر دلالةً على طبيعة الصراع المعاصر في بحر الصين الجنوبي. ففي عام 1999، أوقفت الفلبين السفينة الحربية *BRP Sierra Madre* عمداً[1] على الشعاب المرجانية للشاطئ لتُقيم وجوداً عسكرياً دائماً داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة. ومنذ عام 2021 شرعت الصين في منهجية مُحكمة لقطع الإمداد عن الحامية العسكرية المتمركزة عليها. ووثّقت مبادرة AMTI أنه من بين مهمات الإعادة المرصودة، وُظِّفت القوة في **10 حوادث موثّقة، تمثّل 26% من إجمالي المهمات**.

وفي جوان 2024 بلغت الأزمة ذروتها الأشد خطورة، حين اعترضت الصين مهمة إعادة إمداد فلبينية، وتعرّض **8 بحارة فلبينيين للإصابة وفقد أحدهم إبهامه**، وصادرت دورية خفر السواحل الصيني **7 أسلحة**

[1] Renato Cruz De Castro, "The Philippines in the South China Sea Dispute: Strategic Shift and Its Domestic and Regional Implications," *Asian Security* 14, no. 3 (2018): 297–313.

فلبينية[1] وأتلفت معدات ملاحية واتصال. وقد وصف الجنرال روميو براونر جونيور *Romeo Brawner Jr.* رئيس القوات المسلحة الفلبينية الحادثةَ بـ"الاختطاف وأعمال القرصنة". وبينما وصف المتحدث الصيني ما جرى بأنه "احترافي وقانوني وموزون"، أطلق الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس جونيور Ferdinand Marcos Jr. على ما جرى لقب "استفزاز متعمّد". هذا التناقض في السرديتين ليس مجرد خلاف حول وقائع، بل **حرب روائية** منهجية تسعى كل منها لتثبيت تفسيرها في الأرشيف الدبلوماسي الدولي. والأخطر من التفاصيل الميدانية هو ما يكشفه تقرير معهد كوينسي Quincy Institute عام 2025[2]: أن التصعيد في أماكن جديدة خارج Second Thomas وScarborough في ازدياد مستمر[3]، وأن **اتفاق جويلية 2024** لم يُغيّر البنية الهيكلية للصراع بل جمّد نقطة واحدة منه بينما توسّع في مناطق أخرى. هذا يعني أن الاستراتيجية الصينية لا تنتهج طريق الأزمة الواحدة بل **"التنويع الجغرافي للاحتكاك"** بهدف إرهاق الطرف المقابل وإجباره على اتخاذ قرار بين خيارين متعذّرَين: القبول بفقدان التضاريس أو تصعيد المواجهة إلى مستوى قد يستدعي الرد الأمريكي.

وبهذا تجسّد الحوادث المتكررة في بحر الصين الجنوبي، من مدافع المياه إلى الليزر إلى اعتراض مهمات الإمداد، ما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ«الإنكار المزدوج» (Double Denial)، حيث تُنكر الصين أن ما تفعله «عدوان» باستخدام القانون البحري الصيني بديلاً عن القانون الدولي، وتُنكر في الوقت ذاته أن الحادثة «دولية» بالمطالبة بأن كل ما يجري في نطاق خط التسع نقاط هو شأن سيادي داخلي. وهذا الإنكار المزدوج هو أداة الحرب النفسية الأكثر إتقاناً في الترسانة الصينية، لأنه يجعل الطرف المواجِه يُجاهد لتعريف المشكلة قبل أن يُجاهد لحلها، وكل وقت يُقضى في التعريف هو وقت يُربحه الوجود الصيني على الأرض.

المطلب الثالث: الإطار القانوني الدولي للصراع البحري

يُشكّل الإطار القانوني الدولي لبحر الصين الجنوبي الساحة التي تتقاطع فيها الادعاءات السيادية بالتفسيرات المتنافسة للمعايير الدولية. وما يجعل هذه الساحة مثيرةً للاهتمام التحليلي هو أن UNCLOS، التي تعمل بوصفها "دستور المحيطات"[4]، لا تُقدّم إجابات نهائية على جميع أوجه النزاع، مما يفتح مجالاً واسعاً للتأويل الاستراتيجي من جانب الأطراف ذات المصلحة.

[1] Roilo Golez and Jay Batongbacal, "Escalation at Second Thomas Shoal: Legal and Strategic Dimensions," *Philippine Law Journal* 93, no. 2 (2024): 112–134.

[2] Hoang Viet, "Gray Zone Operations in the South China Sea: Legal Dimensions," *Asian Yearbook of International Law* 26 (2022): 89–112.

[3] Shang-su Wu, "China's Maritime Gray Zone Operations and Regional Responses," *RSIS Working Paper*, no. 312 (2019): 1–24.

[4] Tommy Koh, "A Constitution for the Oceans," in *The Law of the Sea: Official Text of the United Nations Convention on the Law of the Sea* (New York: United Nations, 1983).

أولاً: اتفاقية UNCLOS: الإطار والقيود

إن اتفاقية UNCLOSتُرسّخ في مادة 55 وما بعدها مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) التي تمتد **200 ميل بحري** من خط الأساس الساحلي، وتمنح الدولة الساحلية حقوقاً حصرية على الموارد الحية وغير الحية. وتُميّز المادة 121 بين "الجزيرة" التي تُولّد منطقة اقتصادية خالصة كاملة[1]، و"الصخرة" التي تُولّد مياهاً إقليمية 12 ميلاً بحرياً فحسب، والتضريس المغمور تحت الماء في المد الذي لا يُولّد أي حقوق بحرية[2]. وتُجسّد هذه التمييزات التقنية محور النزاع في بحر الصين الجنوبي، فالصراع ليس فقط على من يملك الجزر، بل على **تصنيف هذه الجزر** جزيرةً أم صخرةً أم تضريساً مغموراً، إذ يترتب على التصنيف فارق هائل في الحقوق البحرية المكتسبة. ومن المفارقات اللافتة أن بناء الجزر الاصطناعية لا يُغيّر هذا التصنيف وفق المادتين 60 و80، إذ تنص صراحةً على أن "الجزر الاصطناعية والمنشآت لا تملك وضع الجزر ولا تُولّد مياهاً إقليمية خاصة بها.

ثانياً: حكم 2016

في جويلية 2016، أصدرت محكمة التحكيم الدائمة حكماً لصالح الفلبين على 7 من أصل 15 نقطة قانونية[3]. وقضى الحكم بأن "مطالبات الصين بحقوق تاريخية في المساحات البحرية ضمن خط التسع نقاط تتعارض مع الاتفاقية وبلا أثر قانوني[4]." كما صنّف سبعة تضاريس باعتبارها صخوراً لا جزراً، وخلص إلى أن تضاريس *Mischief Reef* وعدداً آخر منها مغمورة تحت الماء لا تُولّد أي حقوق.

لكن القراءة المتوازنة لهذا الحكم تستوجب رصد عدة ملاحظات ضرورية:

أولاً : إشكالية الاختصاص: موقف الصين من أن المحكمة لا اختصاص لها على النزاع لكونه في جوهره نزاع سيادي[5] خارج نطاق UNCLOS ليس موقفاً هامشياً[6]؛ وهو يستند إلى حجج قانونية اعتدّ بها بعض فقهاء القانون الدولي المحايدين. فـUNCLOS تُقيّد فعلاً من اختصاص المحاكم المنشأة بموجبها على النزاعات السيادية الصرفة.

ثانياً : السابقة الاستثنائية للقوى الكبرى: لاحظ المحلّل غراهام أليسون أنه "لم يقبل أيٌّ من الأعضاء

---

[1] Yoshifumi Tanaka, *The International Law of the Sea*, 3rd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2019), 121–130.

[2] Robert Beckman and Clive Schofield, "Defining EEZ Claims from Islands: A Potential South China Sea Change," *International Journal of Marine and Coastal Law* 29, no. 2 (2014): 193–243.

[3] Nguyen Ba Dien, *The Situations in the South China Sea in Five Years after the Award of the Arbitral Tribunal under Annex VII of the UNCLOS 1982* (Hanoi: Vietnam National University School of Law, 2021), 34–67

[4] Tran Viet Dung and Nguyen Thi Lan Anh, "Implementation of the South China Sea Award: Challenges and Prospects," *Asian Journal of International Law* 8, no. 2 (2018): 241–265.

[5] Wu Shicun and Nong Hong, eds., *Arbitration Concerning the South China Sea: Philippines versus China* (Burlington: Ashgate, 2016), 78–95.

[6] Gao Zhiguo and Jia Bing Bing, "The Nine-Dash Line in the South China Sea: History, Status, and Implications," *American Journal of International Law* 107, no. 1 (2013): 98–124.

الدائمين في مجلس الأمن قط حكماً لمحكمة دولية حين رأى أنه يمسّ سيادته أو أمنه القومي[1]." وهذا يعني أن رفض الصين، وإن كان مخالفاً للمعايير الدولية المرغوبة، يندرج في نمط سلوكي تاريخي أوسع لا يقتصر على بكين.

ثالثاً : الأثر الميداني المحدود: بحلول سبتمبر 2023، طالبت **25 دولة** باحترام الحكم، في حين أعربت **18 دولة** عن مواقف إيجابية تجاه الموقف الصيني أو أحجمت عن الانتقاد[2]. وهذا التوزع يكشف أن دول الجنوب العالم غير الغربية، لا تجمعها معارضة مبدئية صلبة للموقف الصيني، خاصةً في ظل اعتبارات التبعية الاقتصادية.

ثالثاً: إشكالية تطبيق القانون في غياب الإرادة السياسية

يكشف مسار مفاوضات **قواعد السلوك (Code of Conduct)** بين الصين وآسيان عن المعضلة البنيوية للمسار القانوني: فمنذ الإعلان غير الملزم عام 2002[3]، تعثّرت المفاوضات مرات عديدة، ولا تزال تدور في حلقات مفرغة. وقد وافقت الصين وآسيان في يوليو 2023 على السعي لإتمام اتفاقية قواعد السلوك بحلول خريف 2026، لكن العقبة الجوهرية تظل ثابتة: الصين تصرّ على أن تنطبق قواعد السلوك فقط على دول المطالِبين الإقليميين مستبعدةً الأطراف الخارجية[4] (وهي إشارة ضمنية للولايات المتحدة)، في حين يرى الشركاء الآسيانيون أن أي اتفاقية بدون آليات تطبيق ملزمة ستكون إعادة إنتاج للوثيقة الفاشلة لعام 2002.[5]وبهذا يكشف الإطار القانوني لبحر الصين الجنوبي عن **ازدواجية بنيوية** في النظام الدولي: فـUNCLOS تُوفّر لغةً قانونيةً واضحة ومعايير تقنية دقيقة، لكنها تفتقر إلى آلية إنفاذ قسري. والأطراف تستحضر القانون انتقائياً، الفلبين وفيتنام حين يخدمهما الحكم، والصين حين تسعى إلى إعادة التفاوض خارجه[6]. وهذا الاستثمار الانتقائي في القانون من قِبَل الجميع يُجسّد الحقيقة التي صاغها العالِم السياسي جاك غولدسميث *Jack Goldsmith*: إن القانون الدولي في غياب سلطة عليا مُنفِّذة يُحكمه الغموض الاستراتيجي لا اليقين القاعدي[7].

---

[1] Wang Jiangyu, "China's Non-Compliance with the South China Sea Arbitral Award: A Legal Culture Perspective," *Asian Journal of Comparative Law* 12, no. 2 (2017): 293–316.

[2] Li Mingjiang, "China's Non-Confrontational Assertiveness in the South China Sea," *RSIS Commentaries*, no. 037 (2012): 1–3

[3] ASEAN Secretariat, *ASEAN-China Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea* (Phnom Penh: ASEAN Secretariat, November 2002).

[4] Kwa Chong Guan and John K. Skogan, eds., *Maritime Security in Southeast Asia* (Singapore: ISEAS–Yusof Ishak Institute, 2007), 145–162

[5] Ralf Emmers, "Indonesia's Role in ASEAN and the South China Sea Disputes," *The Pacific Review* 27, no. 4 (2014): 529–549.

[6] Xue Hanqin, "Chinese Contemporary Perspectives on International Law: History, Culture and International Law," Recueil des Cours: Collected Courses of the Hague Academy of International Law 355 (2012): 41–71.

[7] Jack L. Goldsmith and Eric A. Posner, The Limits of International Law (Oxford: Oxford University Press, 2005), 3–10, 165–185.

الفصل الثالث: الجزر الاصطناعية: التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية في خدمة النفوذ الصيني

تمهيد

يشكّل مشروع الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي ظاهرة جيوسياسية بلا سابقة في التاريخ المعاصر؛ ليس لأنه الأضخم من حيث الحجم الهندسي فحسب، بل لأنه يُجسّد استراتيجية متكاملة تتقاطع فيها أبعاد السيادة والردع والموارد وإعادة رسم خرائط القوة في آنٍ واحد. ولفهم هذا المشروع بصورة نقدية متعمقة، لا يكفي وصف ما بُني وكيف، بل يستلزم تفكيك **لماذا الآن ولماذا بهذا الشكل**؛ وهو ما يستوجب البدء من السياق الاستراتيجي والدوافع قبل الانتقال إلى مراحل التنفيذ ثم الوظائف.

المبحث الأول: مشروع بناء الجزر الاصطناعية: السياق والتنفيذ

المطلب الأول: السياق الاستراتيجي ودوافع بناء الجزر الصينية

إن الخطأ المنهجي الأكثر شيوعاً في تحليل مشروع الجزر الاصطناعية الصينية هو معالجته كحادثة معزولة أو استجابة تكتيكية آنية. في حين يكشف التحليل المتعمق أن هذا المشروع هو تقاطع ثلاثة مستويات متداخلة من الدوافع: بنيوية تمليها طبيعة النظام الدولي المتحوّل، واستراتيجية تفرضها الهواجس الأمنية العميقة للصين، وهوياتية تنبثق من رؤية القيادة لمكانة الصين في النظام الدولي.

1.العقيدة العسكرية الصينية وثغرات الوعي البحري

لا يُمكن فهم قرار بناء الجزر الاصطناعية دون استيعاب العقيدة التأسيسية للجيش الصيني الصادرة في مبدأ «الحزب يقود البندقية» (The Party Commands the gun)، الذي يجعل كل قرار عسكري كبير ، بما فيها الاستراتيجيات البحرية الكبرى ، قراراً سياسياً حزبياً في جوهره لا قراراً عسكرياً تقنياً. وهذا يعني أن مشروع الجزر لم يكن مقترحاً استقل عن القيادة السياسية ثم طُبِّق، بل نما في رحم شراكة عضوية بين أجهزة الحزب والقيادة العسكرية وجهاز صنع السياسة الخارجية وهو ما يُفسّر استمراريته عبر دورات سياسية مختلفة منذ 2013.

وقد تكشّف هذا البُعد في تحليل M. Taylor Fravel لمراجعات الاستراتيجية العسكرية الصينية [1](كتاب الدفاع النشط: الاستراتيجية العسكرية الصينية منذ 1949. Active Defense : China’s Military Strategy since 1949، حين كشف أن تحديثات العقيدة منذ التسعينيات ، من « الحرب المحلية في

[1] M. Taylor Fravel, *Active Defense: China’s Military Strategy since 1949* (Princeton: Princeton University Press, 2019), 87–134.

ظروف التقنية العالية » إلى « الحرب المعلوماتية المحلية » (Informationized Local War) ، شكّلت الإطار المفاهيمي الذي وجَّه التخطيط لبناء الجزر وتحديد وظائفها. فالتحوّل العقائدي نحو السيطرة على بيئة المعلومات الكاملة (Comprehensive Information Dominance) سبق بناء الجزر من الناحية النظرية ووفّر له المبرر الاستراتيجي من داخل المنظومة العسكرية.

والدافع العقائدي يترابط ترابطاً وثيقاً مع إشكالية «ثغرات الوعي البحري»، التي كانت تُعاني منها الصين حتى مطلع الألفية الثالثة. فقبل بناء الجزر، كانت قدرة بكين على رصد التحركات البحرية في بحر الصين الجنوبي، خاصةً في المنطقة الممتدة بين جزر سبراتلي ومضيق ملقا محدودةً بشكل يُخلّ بالتخطيط الاستراتيجي ويُقيّد صنع القرار في الأزمات. وقد وثّق أندرو إس. إريكسون **(Andrew Erickson)** من كلية الحرب البحرية الأمريكية أن الصين لم تكن تمتلك حتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة قدرةً كافية على مراقبة نشاطات البحرية الأمريكية في المنطقة، ناهيك عن السفن التجارية أو دول الجوار. هذه الثغرة الاستراتيجية في الوعي البحري كانت سبباً مباشراً للتسارع في بناء بنية تحتية للمراقبة المتقدمة، وهو ما جاءت الجزر الاصطناعية لتسدّه بامتياز، محوّلةً «العمى الاستراتيجي» السابق إلى هيمنة معلوماتية شاملة. وعليه يجب الانطلاق في تحليل دوافع البناء من:

أولاً: الدافع البنيوي: استجابة لضغط الاحتواء

تنطلق القراءة البنيوية من حقيقة أن الصين تجد نفسها في مطلع القرن الحادي والعشرين أمام تناقض استراتيجي حاد: فهي قوة اقتصادية عملاقة تتجاوز بحجمها الاقتصادي 18 تريليون دولار عام 2024 كل القوى الأوروبية مجتمعةً[1]، لكنها محاطة بمنظومة قواعد عسكرية وتحالفات بحرية لا تملك عليها أي نفوذ. فسلسلة الجزر الأولى تُشكّل عملياً سياجاً بحرياً يُقيّد حرية مناورة أسطولها[2]، بينما تمتد القواعد الأمريكية من اليابان وكوريا الجنوبية وصولاً إلى غوام وأستراليا. وأمام هذه المعادلة، يُقدّم المنطق البنيوي للعلاقات الدولية مشروع الجزر الاصطناعية لا كمبادرة توسعية إرادية بل كاستجابة حتمية للقوة الصاعدة في مواجهة بنية احتواء موروثة. فالتصاعد الملحوظ في وتيرة البناء بين 2013 و2015 تزامن بدقة مع إعلان واشنطن استراتيجية "محور آسيا" وتعزيز تحالفاتها الإقليمية[3] ، وهو ما يُرجّح أن قرار البناء لم يكن مُعتمَداً فحسب

[1] International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database* (Washington, DC: IMF, October 2024), accessed March 15, 2026, https://www.imf.org/en/Publications/WEO; World Bank, *World Development Indicators 2024* (Washington, DC: World Bank, 2024), accessed March 15, 2026, https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

[2] Andrew S. Erickson and David J. Yang, "Using the Land to Control the Sea? Chinese Analysts Consider the Antiship Ballistic Missile," *Naval War College Review* 62, no. 4 (Autumn 2009): 53–86.

[3] Hillary Rodham Clinton, "America's Pacific Century," *Foreign Policy*, November 2011, 56–63; Kurt M. Campbell, *The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia* (New York: Twelve, 2016), 112–138; Mira Rapp-Hooper, *Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances* (Cambridge: Harvard University Press, 2020), 89–112.

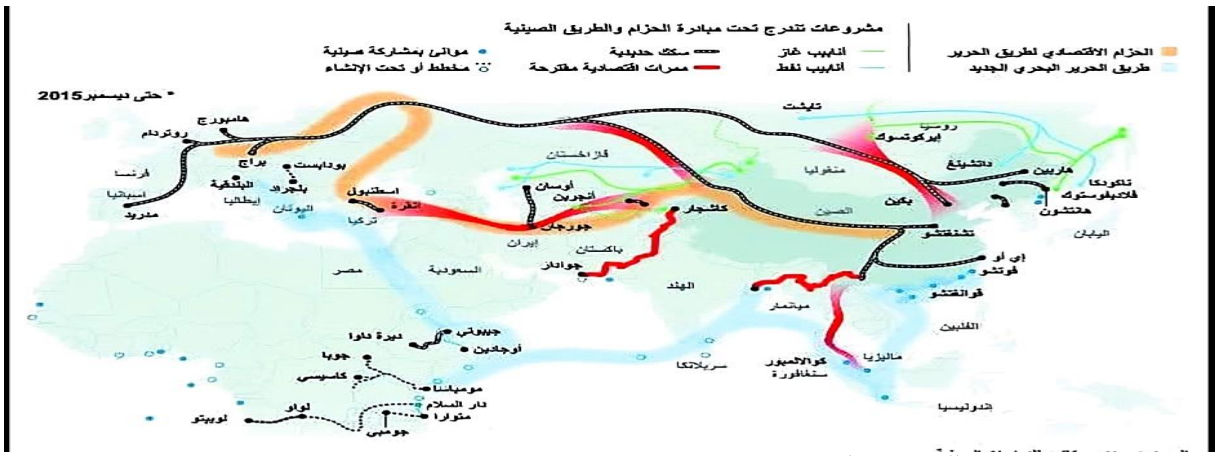
بل مُتعجَّلاً استجابةً لتحوّل مُدرَك في بيئة التهديد.

ثانياً: الدافع الأمني: معضلة الطاقة وهشاشة خطوط الإمداد

يُمثّل الهاجس الطاقوي المحرّك الأمني الأوضح في الاستراتيجية الصينية. فقد رصدنا في الفصل الثاني أن نحو 72% من واردات النفط الصيني تمر عبر مضيق ملقا، وأن هذه التبعية تمنح من يسيطر على هذا المضيق قدرةً نظرية على الضغط الاقتصادي على بكين في حالة صراع. لكن ما يضيفه هذا المطلب هو البُعد الثاني لهذه المعضلة: ففي غياب قواعد بحرية متقدمة في بحر الصين الجنوبي، يظل أسطول الحراسة الصيني لناقلاته النفطية محدود النطاق الجغرافي[1]. وبناء الجزر الاصطناعية كان في جزء منه إجابةً عملية على سؤال لوجستي بالغ الأهمية: كيف يُمكن للبحرية الصينية أن تُؤمّن خطوط إمدادها الحيوية على مسافات تتجاوز ألفَي ميل بحري من الشواطئ الصينية.

كما لا يمكن اغفال أن الأهمية الاستراتيجية للجزر الاصطناعية تتجلّى في بُعدًا إضافيًا حين تُقرأ في ضوء مبادرة الحزام والطريق **(Belt and Road Initiative)**التي أطلقها شي جين بينغ **(Xi Jinping)** عام 2013. فالمسار البحري لهذه المبادرة المعروف بـ"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين " ، يمرّ حتمًا عبر بحر الصين الجنوبي، مما يجعل الأمن البحري في هذا الفضاء أمنًا قوميًا مباشرًا لا مجرد مصلحة استراتيجية. فأي تهديد لحرية الملاحة في البحر هو تهديد لشرايين المبادرة الاقتصادية الكبرى، وبالتالي فإن الجزر الاصطناعية لا تحمي ممرات الطاقة فحسب بل تُؤمّن البنية التحتية للمشروع الاقتصادي الأضخم في تاريخ الصين المعاصر، كما توضح الخريطة (24).

خريطة (30): مسارات مبادرة الحزام والطريق البرية والبحرية وما يرتبط بها من مشاريع اقتصادية



المصدر:معهد ميركاتور للدراسات الصينية

[1] Gabriel B. Collins and William S. Murray, "No Oil for the Lamps of China?" *Naval War College Review* 61, no. 2 (Spring 2008): 79–95; Øystein Tunsjø, *Security and Profit in China's Energy Policy: Hedging Against Risk* (New York: Columbia University Press, 2013), 89–115.

كما لا تستقيم قراءة الدوافع الصينية دون استحضار الضغط الديمغرافي والغذائي والطاقوي الذي يشكّل الإطار الصامت لكل استراتيجية بحرية صينية. فالصين تُطعم ما يزيد على 1.4 مليار نسمة، يمثّلون نحو 18% من سكان العالم، من أراضٍ زراعية لا تتجاوز 7% من مساحة اليابسة العالمية. وبحر الصين الجنوبي الذي يُدِرّ ما يقارب 12% من صيد الأسماك العالمي وفق تقديرات **منظمة FAO** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)**يمثّل** لهذا السكان احتياطياً بروتينياً استراتيجياً لا رفاهيةً اقتصادية. وقد تصاعدت الأهمية الغذائية للبحر بعد أزمة 2008-2011 حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً بحدة، مُولِّدةً قلقاً حكومياً حقيقياً في بكين حول الأمن الغذائي.

كما يُضاف إلى ذلك أن التحولات الديمغرافية الصينية، تراجع نسبة السكان في سن العمل إثر سياسة الطفل الواحد التي أُلغيت عام 2015 لكن آثارها البنيوية تمتد لعقود، تضع ضغطاً إضافياً على رفع الإنتاجية الاقتصادية وتأمين الموارد الطبيعية. وهذا ما يجعل السيطرة على موارد الطاقة والغذاء البحري قضيةً وجودية ترتبط بالشرعية السياسية الداخلية للحزب أكثر من ارتباطها بالطموح الخارجي. فالزعيم الذي يُهدِّد أمن الغذاء والطاقة يواجه مخاطر سياسية داخلية لا يتحمّلها أي نظام.

ثالثاً: الدافع السيادي: توظيف التاريخ في خدمة الجغرافيا

لا يُمكن إغفال البُعد السيادي-التاريخي في تفسير هذا المشروع، غير أنه يستوجب قراءة نقدية تتجنّب تصديق السردية الرسمية الصينية بالكامل أو رفضها جملةً وتفصيلاً. فالصين تستند إلى ما تُسمّيه "حقوقاً تاريخية" تمتد لأكثر من ألفَي عام في المنطقة، مُستدِلّةً بخرائط من عهد أسرة مينغ وسجلات صيد وتجارة قديمة[1]. والذاكرة الجماعية لـ"قرن الإذلال" الممتد بين حرب الأفيون (1839) وتأسيس الجمهورية الشعبية (1949)[2] تُوظَّف سياسياً لجعل أي تراجع في بحر الصين الجنوبي يبدو كتكرار لتجربة التفكيك القسري التاريخية. غير أن ما يكشفه التحليل هو أن هذه الذاكرة التاريخية، وإن كانت حقيقية في وجدان الشعب الصيني، توظَّف انتقائياً لتبرير مطالبات يُعارضها القانون الدولي الحديث[3]. فخط التسع نقاط لا يعتمد أساساً

[1] Bill Hayton, *The South China Sea: The Struggle for Power in Asia* (New Haven: Yale University Press, 2014), 45–89; Ulises Granados, "Chinese Ocean Policies Towards the South China Sea in a Transitional Period, 1946–1952," *China Review* 6, no. 1 (Spring 2006): 153–181.

[2] William A. Callahan, *China: The Pessoptimist Nation* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 15–43; Zheng Wang, *Never Forget National Humiliation: Historical Memory in Chinese Politics and Foreign Relations* (New York: Columbia University Press, 2012), 67–98.

[3] Alastair Iain Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton: Princeton University Press, 1995), 178–203; M. Taylor Fravel, *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes* (Princeton: Princeton University Press, 2008), 289–312.

تاريخياً محدداً بل يحمل طابع الغموض المتعمّد الذي يُتيح توسيع المطالبات أو تضييقها حسب متطلبات اللحظة السياسية[1].

رابعاً: التحوّل المؤسسي: الانفاق الدفاعي المتصاعد كمؤشر استراتيجي

الأرقام المتعلقة بالانفاق الدفاعي الصيني تكشف عن التحول الاستراتيجي الذي مهد لمشروع الجزر. فقد تضاعف الانفاق الدفاعي الصيني المعلن في عهد شي جين بينغ ليبلغ 231 مليار دولار عام 2024[2]، فيما يقدر تقرير وزارة الدفاع الامريكية الرقم الفعلي ب 304الى 377 مليار دولار محتسبا البنود العسكرية الممولة خارج الميزانية الرسمية[3]. هذا الضخ المالي الهائل لم يكن ممكنا دون النمو الاقتصادي المتراكم منذ التسعينيات، و الذي يفسر لماذا كانت الامكانية التقنية و المالية لبناء الجزر الاصطناعية متاحة فعليا في 2013 بينها لم تكن كذلك قبل عقد[4].

المطلب الثاني: مراحل وتقنيات بناء الجزر الاصطناعية الصينية

يُمثّل مشروع البناء الصيني في جزر سبراتلي الحالة الأوضح على ما يُسمّيه الجغرافيون "إنتاج الأرض" (Land Production) أي الانتقال من الغياب الجغرافي إلى الحضور المادي الدائم بأدوات هندسية خالصة. لكن ما يجعل هذه الحالة استثنائية ليس التقنية الهندسية في حد ذاتها وهي معروفة منذ عقود بل مجموع ثلاثة عوامل متضافرة: السرعة القياسية، والحجم غير المسبوق، والموقع القانوني المتنازع عليه.

أولاً: المرحلة الأولى (2013-2015): الحشد والبناء الكثيف

انطلق المشروع رسمياً في ديسمبر 2013 حين ضخّ الحرس البحري الصيني حاملات الحفر في شعاب *Johnson South Reef*. وخلال عامين فحسب من ديسمبر 2013 إلى أكتوبر 2015 أنجزت الصين ما وصفته لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية بـ «**أكثر من 3،000 فدان من الجزر الاصطناعية** على سبعة شعاب مرجانية"[6] في جزر سبراتلي وحدها. وهو ما تُرجمه مبادرة AMTI التابعة

[1] U.S. Department of State, *Limits in the Seas No. 150: China's Maritime Claims in the South China Sea* (Washington, DC: Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, 2022), 3–18; Florian Dupuy and Pierre-Marie Dupuy, "A Legal Analysis of China's Historic Rights Claim in the South China Sea," *American Journal of International Law* 107, no. 1 (2013): 124–141.

[2] Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Military Expenditure Database 2024* (Stockholm: SIPRI, 2024), accessed March 15, 2026, https://www.sipri.org/databases/milex.

[3] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 14–16.

[4] Andrew S. Erickson, *Chinese Naval Shipbuilding: An Ambitious and Uncertain Course* (Annapolis: Naval Institute Press, 2017), 23–56; Tai Ming Cheung, *Fortifying China: The Struggle to Build a Modern Defense Economy* (Ithaca: Cornell University Press, 2009), 134–167.

[5] Asia Maritime Transparency Initiative, "China Island Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; Greg Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (Oxford: Oxford University Press, 2022), 134–158.

[6] U.S.-China Economic and Security Review Commission, *2015 Annual Report to Congress* (Washington, DC: USCC, 2015), 43–48.

لـ CSIS(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) بـ **1،295 هكتاراً (3،200 فدان)** من الأراضي المستصلحة، يُمثّل ما أضافته الصين في هذه المرحلة القصيرة أكثر مما أضافه جميع المطالِبين الآخرين مجتمعين على مدى أربعة عقود سابقة[1].

الأداة الرئيسية في هذا البناء كانت الحفّارة الضخمة "*Tian Jing Hao*" (127 متراً طولاً، بقدرة استخراج بلغت **4،530 متراً مكعباً في الساعة** [2] ;ما يعادل ملء حوضَي سباحة أولمبيَّين تقريباً في الساعة الواحدة)، إضافةً إلى مئات من الحفّارات والبوارج المساعدة. كانت آلية العمل تقوم على ما يُعرف بـ «الحفر بالشفط في المياه الضحلة" (Shallow-Water Dredging): استخراج الرمال والحصى من قيعان اللاغونات المرجانية وضخّها على الشعاب المستهدفة حتى تبرز فوق سطح المياه[3]. وتكشف دراسة أُجريت باستخدام بيانات الأقمار الصناعية *Landsat* أن أكثر من **15 كيلومتراً مربعاً** من الشعاب المرجانية حُوّلت خلال هذه الفترة إلى جزر مستصلحة[4]. وطُمر خلال العملية نحو **13 كيلومتراً مربعاً** من الشعاب المرجانية بالرمال والحصى، في تدمير بيئي وصفه علماء أحياء بحرية بأنه **"بتر أيكولوجي"** لأنظمة شعاب عاشت آلاف السنين[5].

ثانياً: المرحلة الثانية (2016-2019): التحصين والتسليح

بعد أن خفّت وتيرة الحفر إثر حكم محكمة التحكيم الدولية في يوليو 2016 الذي وصفته بكين بأنه "ورقة خردة"[6] انتقل التركيز من البناء الجسدي إلى التحصين الاستراتيجي. فعلى الجزر الثلاث الكبرى Fiery Cross وMischief وSubi أُنجزت:

---

[1] Asia Maritime Transparency Initiative, "China Island Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; Lynn Kuok, "The U.S. FON Program in the South China Sea," *Brookings Institution East Asia Policy Paper* 9 (June 2016): 3–12.

[2] U.S.-China Economic and Security Review Commission, *2015 Annual Report to Congress* (Washington, DC: USCC, 2015), 45–47; Andrew S. Erickson and Kevin Bond, "Dredging Under the Radar: China Expands South Sea Footprint," *Wall Street Journal*, August 26, 2015, accessed March 10, 2026, https://www.wsj.com/articles/dredging-under-the-radar-china-expands-south-sea-footprint-1440565115.

[3] John W. McManus, "Offshore Coral Reef Damage, Overfishing, and Paths to Peace in the South China Sea," *International Journal of Marine and Coastal Law* 32, no. 2 (2017): 199–237; Clive Wilkinson, ed., *Status of Coral Reefs of the World: 2008* (Townsville: Global Coral Reef Monitoring Network, 2008), 134–156.

[4] Zhong Liang et al., "Tracking the Footprint of China's Reclamation Activities in the South China Sea Using Landsat Imagery," *IEEE Journal of Selected Topics in Applied Earth Observations and Remote Sensing* 10, no. 12 (2017): 5194–5204.

[5] John W. McManus, "Offshore Coral Reef Damage, Overfishing, and Paths to Peace in the South China Sea," *International Journal of Marine and Coastal Law* 32, no. 2 (2017): 199–237; Lauretta Burke et al., *Reefs at Risk Revisited* (Washington, DC: World Resources Institute, 2011), 67–89.

[6] Permanent Court of Arbitration, *The South China Sea Arbitration (Philippines v. China)*, PCA Case No. 2013-19, Award of July 12, 2016 (The Hague: PCA, 2016), 473–501; Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Statement of the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China on the Award of 12 July 2016 of the Arbitral Tribunal in the South China Sea Arbitration Established at the Request of the Republic of the Philippines," July 12, 2016, accessed March 10, 2026, https://www.mfa.gov.cn/eng/topics_665678/nanhai_665838/201607/t20160713_9406201.html

أ.على شعاب فيري كروس Fiery Cross Reef (677 فداناً): 284 هكتار مدرج بطول **3،000 متر** بمستوى مطار دولي، مخازن وقود وذخيرة مُحصَّنة، منظومات رادار وأجهزة استشعار متكاملة، وحظائر لطائرات مقاتلة تتسع لأكثر من 24 مقاتلة[1] أو عدد من الطائرات الأكبر، إضافةً إلى ميناء مياه عميقة. ورصدت صور الأقمار الاصطناعية في 2022 طائرة إنذار مبكر من طراز *KJ-500* على المدرج وهو نوع يعمل في مهام الاستطلاع البحري ومكافحة الغواصات[2].

شكل (02): جزيرة فايري كروس (Fiery Cross Reef) بعد أعمال الردم والتحصين العسكري في بحر الصين الجنوبي



Source: Center for Strategic and International Studies (CSIS), Asia Maritime Transparency Initiative (AMTI), *Fiery Cross Reef*, satellite image by Maxar Technologies, June 17, 2022.

ب. على شعاب ميشيف Mischief Reef (1،379 فداناً الأكبر): أسطح مستودعات ذات أسقف قابلة للطي مصمّمة لإخفاء منصات إطلاق صواريخ SAM وصواريخ مضادة للسفن[3]، وميناء من الدرجة الأولى

[1] Asia Maritime Transparency Initiative, "Fiery Cross Reef Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 62–65.

[2] Asia Maritime Transparency Initiative, "Eye on the Spratlys: China's KJ-500 Deployment," CSIS Commentary, March 2022, accessed March 10, 2026, https://amti.csis.org/eye-on-the-spratlys/; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2023* (London: IISS, 2023), 256–261.

[3] Asia Maritime Transparency Initiative, "Mischief Reef Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 65–68.

بقدرة استيعاب السفن الحربية الكبيرة.كما هو موضح في الشكل (03).

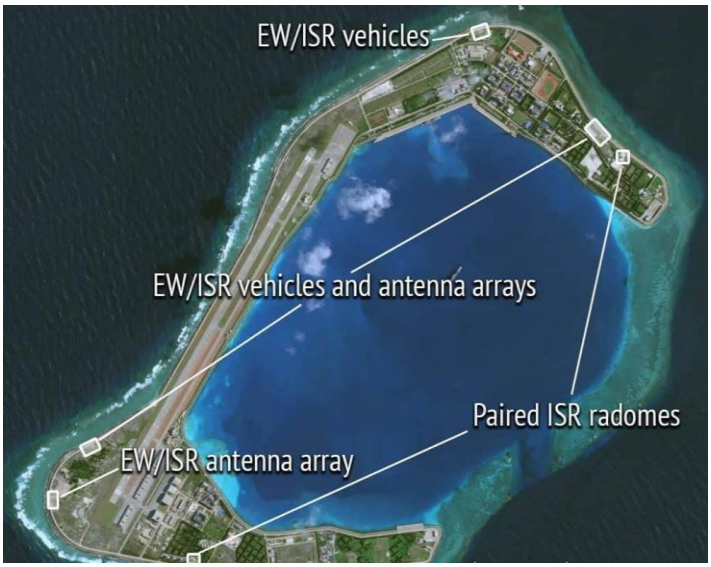
شكل (03): صورة فضائية لتطور واستصلاح شعاب ميشيف(Mischief Reef) ضمن جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي



Source: AMTI (CSIS), *Mischief Reef*, 2020. https://amti.csis.org/mischief-reef

ج. على شعاب سُوبي Subi Reef (976 فداناً): مدرج مطابق لـFiery Cross، وأحدث جيل من أنظمة الرادار، وبُنى استضافة لمنصات الحرب الإلكترونية، فضلاً عن مركز إنقاذ بحري يُقدَّم إعلامياً كمنشأة إنسانية مدنية[1].كما توضحه الصورة الفضائية التالية:

الشكل (04): منشآت الحرب الإلكترونية والاستطلاع (EW/ISR) في سوبي ريف، بحر الصين الجنوبي



[1] Asia Maritime Transparency Initiative, "Subi Reef Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; Thomas Shugart and Javier Gonzalez, *First Strike: China's Missile Threat to U.S. Bases in Asia* (Washington, DC: Center for a New American Security, 2017), 18–24.

Source: Center for Strategic and International Studies (CSIS), *Asia Maritime Transparency Initiative*, "Subi Reef: Electronic Warfare (EW) and ISR Installations,"march 2020.

وعلى صعيد التكامل البنيوي، وثّق تقرير وزارة الدفاع الأمريكية 2024 أن هذه الجزر باتت **مُندمجة في شبكة C4ISR الصينية** عبر كابلات ألياف ضوئية عسكرية مخصصة تربطها بالبر الصيني الرئيسي[1]، مما يجعلها **نقاطاً طرفية في منظومة قيادة وسيطرة** تمتد من البحرية الصينية إلى قيادة المسرح الجنوبي.

ثالثاً: المرحلة الثالثة (2023-2025): التحديث والهيمنة الكهرومغناطيسية

رصدت AMTI في ديسمبر 2025 حزمة تحديثات لافتة على الجزر الثلاث الكبرى تكشف عن مرحلة نوعية جديدة: ستة مواقع تحتضن هوائيات احتكارية جديدة ثابتة التوجيه نحو البحر، وثلاثة مواقع تحصينية على Mischief Reef[2] تصلح لاستضافة منصات أسلحة متحركة، ومزدوجًا الأغطية القُبّية للرادار *Radomes* على Subi Reef مطابقَين لما بُني على الجزر الأخرى منذ 2017[3]. وقد لخّص تقرير AMTI الدلالة الاستراتيجية لهذه التحديثات: "تُؤكّد هذه الترقيات أن الوظيفة الرئيسية لقواعد الصين هي توفير **تغطية** الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع **ISR لا مثيل لها** على بحر الصين الجنوبي، دعماً لعمليات خفر السواحل والبحرية في زمن السلم، **وتمكيناً من الطعن في استخدام الطيف الكهرومغناطيسي من قِبَل الآخرين** في حالة النزاع[4]."

وتأكيدًا لمنطق "الوقائع المتراكمة "الذي يحكم الاستراتيجية الصينية، كشفت صور الأقمار الاصطناعية في مطلع عام 2026 عن **استئناف بكين لحملة بناء جزر اصطناعية** واسعة النطاق في بحر الصين الجنوبي بعد توقف نسبي امتد قرابة عقد من الزمن. فقد رصدت مبادرة الشفافية البحرية في آسيا (AMTI)عمليات ردم وبناء مكثفة في Antelope Reef(جزر الباراسيل)، وهو شعاب مرجانية كانت مغمورة كليًا بات يُحوَّل إلى ما قد يصبح أكبر موقع عسكري صيني في البحر، إذ بلغت المساحة المستصلحة حتى مارس

[1] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 68–72; Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson, eds., *China's Maritime Gray Zone Operations* (Annapolis: Naval Institute Press, 2019), 156–178

[2] Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Upgrades in the Spratlys," CSIS Commentary, December 2025, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/chinas-new-upgrades-in-the-spratlys/.

[3] Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Upgrades in the Spratlys," CSIS Commentary, December 2025, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/chinas-new-upgrades-in-the-spratlys/; U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 70–74.

[4] Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Upgrades in the Spratlys," CSIS Commentary, December 2025, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/chinas-new-upgrades-in-the-spratlys/; Bryan Clark and Timothy A. Walton, *Taking Back the Seas: Transforming the U.S. Surface Fleet for Decision-Centric Warfare* (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2019), 23–34.

2026 نحو 1,490 فدانًا (حوالي 603 هكتار)، أي ما يُقارب مساحة Mischief Reef أكبر القواعد الصينية القائمة حاليًا. كما يظهر في هذه الصورة:

الشكل (05): صورة فضائية لشعاب أنتلوب ريف (Antelope Reef) في أرخبيل سبراتلي، 17 مارس 2026.



المصدر: AMTI (CSIS)، Island Tracker: Antelope Reef، 17 مارس 2026

وما يلفت الانتباه في هذا السياق أن استئناف بكين لحملة بناء الجزر الاصطناعية في مطلع عام 2026، لم يأتِ عشوائياً من حيث التوقيت. إذ يبدو أن بكين وظّفت انكباب واشنطن على إدارة ملفها الأمني مع إيران وتصاعد تداعياته الإقليمية فرصةً استراتيجية سانحة لاستئناف ما كانت قد جمّدته تحت وطأة الضغط الدولي. وهذا السلوك ليس استثناءً في المنطق الاستراتيجي الصيني، بل هو نمط متكرر يمكن استقراؤه من مسار الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، فالصين لا تخلق أزماتها في مواجهة الضغط، بل تختار لحظات تشتّت الضغط لتوليد وقائع جديدة بأدنى تكلفة دبلوماسية ممكنة.

ويزيد من دلالة هذا التوقيت أن المشروع الجديد في Antelope Reef يقع في موقع أقرب إلى البر الصيني الرئيسي مقارنةً بالجزر السابقة في سبراتلي، مما يمنحه قيمة مضافة في سيناريوهات أزمة تايوان، ويجعله في الوقت ذاته أسهل في الصيانة اللوجستية والدعم العملياتي. وعليه يظهر أن هذا الاختيار الجغرافي يعكس نضجًا في التخطيط الاستراتيجي الصيني، حيث لم تعد الجزر تُبنى فحسب لتأمين الحضور في بحر الجنوب، بل باتت تُوضع في مواقع مدروسة تخدم أجندة استراتيجية أوسع تمتد إلى ملف تايوان والمحيط الهادئ.

2.الميليشيا البحرية والإثراء التدريجي

يُغفل كثير من التحليلات عنصراً محورياً في منظومة بناء الجزر الاصطناعية وتشغيلها، وهي الميليشيا البحرية للقوات المسلحة الشعبية الصينية (People’s Armed Forces Maritime Militia PAFMM)، وهي قوة شبه عسكرية تعمل تحت قيادة جيش التحرير الشعبي لكنها تتخفى في هيئة صيادين

وعمال مدنيين. وقد وثّق أندرو إريكسون Andrew Erickson و Colson Sherwood كولسون شيروود في دراستهما المرجعية أن هذه الميليشيا تعمل بثلاثة أدوار متكاملة[1]: رصد واستطلاع في المناطق التي قد يكشف فيها وجود البحرية العسكرية النوايا الحقيقية، ومضايقة السفن الأجنبية بطريقة تجعل إثبات العدوانية الرسمية أمراً عسيراً، وتوفير غطاء لوجستي خلال مراحل البناء الأولى.

وما يجعل الميليشيا البحرية أداةً استراتيجية نوعية لا مجرد تكميل للقوة هو أنها تُمثّل جوهر ما يُعرف بـ«الإثراء التدريجي» (Incremental Enrichment)، اي تراكم مكاسب صغيرة متتالية، كل منها أقل من عتبة الاستجابة الدولية، تُنتج في مجموعها تحولاً جيوسياسياً جوهرياً. فمسار الاستيلاء على Scarborough Shoal عام 2012 يُجسّد هذا المنطق بامتياز، حيث بدأ بصيادين ضمن الميليشيا، ثم أعقبهم خفر السواحل، ثم تثبّت الوجود الصيني الدائم تدريجياً دون أن يصل أي لحظة بعينها إلى مستوى «الفعل الحربي» الذي يستدعي رداً حاسماً. وهذا بالضبط ما يعنيه غريغوري بولينغ Gregory Poling حين يصف الاستراتيجية الصينية بأنها تُنهِك الخصم دون أن تمنحه ذريعةً للمواجهة الصريحة.[2]

والتفاعل بين الميليشيا البحرية والجزر الاصطناعية هو تفاعل عضوي، فالجزر توفر القواعد اللوجستية والمراقبة التي تجعل عمل الميليشيا أكثر فاعلية وأوسع نطاقاً، في حين تُوفّر الميليشيا الغطاءَ الإنكاري (Plausible Deniability) الذي يُبقي الاستراتيجيةَ الكبرى في المنطقة الرمادية. وقد أحصى تقرير المفوضية الاقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية لعام 2024 وجود ما بين 100 و200 سفينة ميليشيا نشطة بصورة منتظمة في بحر الصين الجنوبي، وهو رقم يعكس حجم المنظومة الموازية التي يُهمَل تحليلها حين يقتصر المراقبون على رصد السفن الحربية وحدها.

المطلب الثالث: الوظائف الاستراتيجية للجزر الاصطناعية الصينية

يُعدّ تحليل الوظائف الاستراتيجية للجزر الاصطناعية المرحلةَ الأعمق في فهم المشروع الصيني، لأنه يكشف أن هذه الجزر تعمل في آنٍ واحد كـ**بنية تحتية متعددة الأهداف** تتشابك فيها وظائف الردع والإسقاط والاستطلاع والسيطرة القانونية، لا كمجرد نقاط عسكرية معزولة. وهذا التعدد الوظيفي هو ما يجعلها بالغة الأثر في الديناميكيات الإقليمية ويُصعّب التعامل معها دبلوماسياً أو قانونياً.

أولاً: منظومة إنكار الوصول وإغلاق المنطقة (A2/AD)

تُشكّل الجزر الاصطناعية الصينية العمود الفقري للاستراتيجية الصينية المعروفة بـ**"إنكار الوصول وإغلاق المنطقة"** (A2/AD Anti-Access/Area Denia). فالجزر الثلاث الكبرى ; بمداراتها من صواريخ

[1] Andrew S. Erickson and Colson Sherwood, "China's Maritime Gray Zone Operations: From Coercion to Control," *Naval War College Review* 74, no. 3 (Summer 2021): 15–48.

[2] Gregory B. Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (New York: Oxford University Press, 2022), 134–167.

HQ-9B للدفاع الجوي بمدى **200 كيلومتراً**، وصواريخ *YJ-12B* المضادة للسفن بمدى **400 كيلومتراً**، وصواريخ كروز *YJ-62* بمدى مماثل تُنشئ "فقاعات حرمان" (Denial Bubbles) متداخلة تُغطّي عملياً معظم بحر الصين الجنوبي[1]. يُضاف إلى ذلك الصواريخ الباليستية المضادة للسفن *DF-26* المنتشرة على البر الرئيسي الصيني، التي يمتد مداها لأكثر مما يكفي لتهديد أي مجموعة ضاربة تتمحور حول حاملة طائرات في المنطقة[2]، مما يجعل التدخل العسكري الأمريكي المحتمل محفوفاً بتكلفة عسكرية متصاعدة.

غير أن الفهم النقدي لمنظومة A2/AD يستوجب التنبيه إلى حدودها: فهذه المنظومة **ليست قبة حديدية مُحكَمة**. إذ تعتمد اعتماداً بنيوياً على شبكة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C3ISR (*Communications، Command، Intelligence، Control، Surveillance، Reconnaissance*) لتحديد الأهداف وتوجيه الصواريخ، وهشاشة هذه الشبكة في مواجهة الهجمات السيبرانية وعمليات الاستطلاع المضاد تُقيّد فعاليتها الحقيقية[3]. ومع ذلك، تبقى قيمتها الاستراتيجية الفعلية ليست في ضمان "المنع" المطلق، بل في **رفع تكلفة التدخل** إلى مستوى يُجعل التردد الأمريكي في ردود الأفعال الفورية قدراً سياسياً محتمَلاً[4].

ثانياً: التغطية الاستطلاعية الشاملة على البحر

وثّق تقرير AMTI لديسمبر 2025 أن "**الوظيفة الرئيسية** لقواعد الصين هي توفير تغطية ISR الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لا مثيل لها على بحر الصين الجنوبي[5]." وهذا البُعد الاستطلاعي هو الأشد تأثيراً في الممارسة اليومية خارج نطاق السيناريوهات الحربية ، لأنه يمنح الصين القدرة على تتبّع تحركات خفر السواحل الفلبيني والسفن الفيتنامية والدوريات الأمريكية بصورة مستمرة[6]. أدلى الأدميرال

---

[1] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 58–62; Asia Maritime Transparency Initiative, "Tracking China's Weapons Deployments in the South China Sea," Center for Strategic and International Studies, updated January 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/tracking-chinas-weapons-deployments/.

[2] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 65–68; Office of Naval Intelligence, *The PLA Navy: New Capabilities and Missions for the 21st Century* (Washington, DC: ONI, 2015), 18–22.

[3] RAND Corporation, *The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power* (Santa Monica: RAND Corporation, 2015), 87–112; Bryan Clark and Timothy A. Walton, *Taking Back the Seas: Transforming the U.S. Surface Fleet for Decision-Centric Warfare* (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2019), 23–34.

[4] Evan Braden Montgomery, "Contested Primacy in the Western Pacific: China's Rise and the Future of U.S. Power Projection," *International Security* 38, no. 4 (Spring 2014): 115–149; Thomas Shugart and Javier Gonzalez, *First Strike: China's Missile Threat to U.S. Bases in Asia* (Washington, DC: Center for a New American Security, 2017), 18–24.

[5] Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Upgrades in the Spratlys," CSIS Commentary, December 2025, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/chinas-new-upgrades-in-the-spratlys/.

[6] Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson, eds., *China's Maritime Gray Zone Operations* (Annapolis: Naval Institute Press, 2019), 34–78; Sam Bateman, "Maritime Domain Awareness: The Geopolitical Dimension," *Maritime Policy and Management* 38, no. 4 (2011): 387–401.

جون سي. أكويلينو(*John C. Aquilino*) أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ عام 2022 بأن الصين "حصّنت الجزر الثلاث بالكامل[1]"، مضيفاً أن الأدميرال فيليب ديفيدسون Davidson كان قد أفاد قبله بأن الصين باتت تستطيع السيطرة على بحر الصين الجنوبي **"في جميع السيناريوهات دون الحرب مع الولايات المتحدة[2]"**.

والدلالة الاستراتيجية لهذه التغطية الاستطلاعية تتجلى في مفهوم **"الوعي البحري الشامل"** (Maritime Domain Awareness)[3]: فمن يملك صورة واضحة لجميع الحركة البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي في الوقت الفعلي، ومن السفن العسكرية إلى قوارب الصيد، يملك ميزة استراتيجية تُمكّنه من الاستجابة بسرعة، واستباق التحركات المضادة، وتوظيف المعلومة في المفاوضات الدبلوماسية. وقد وثّق باحث جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins أن هذه الشبكة الاستطلاعية تُوفّر غطاءً لعمليات الغواصات الصينية في المنطقة، لا سيما الغواصات النووية المنتشرة من قاعدة يولين *Yulin* في هاينان[4].

ثالثاً: إسقاط القوة الجوية والبحرية:

قبل بناء الجزر، كانت الطائرات الصينية المحاربة تعمل في بحر الصين الجنوبي بمدى محدود للغاية 700+ ميل بحري من هاينان إلى جزر سبراتلي تستنزف شريان الوقود[5]. ومع توفّر مدارج 3،000 متر على ثلاث جزر رئيسية، باتت الصين قادرة على نشر طائرات مقاتلة من طراز *J-11* و*J-16* و*H-6K* (القاذفة الاستراتيجية) بصورة دورية في قلب بحر الصين الجنوبي[6]. وقد أكّد تقرير الدفاع الأمريكي 2024 أن الصين **"يمكنها الآن نشر الأصول العسكرية بما فيها الطائرات المقاتلة ومنصات الصواريخ المتحركة في جزر سبراتلي في أي وقت[7]."** وهذا يعني عملياً أن دائرة الردع الجوي الصيني قد توسّعت من خطوط

---

[1] John C. Aquilino, testimony before the Senate Armed Services Committee, *Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture*, 117th Cong., March 10, 2022 (Washington, DC: U.S. Senate, 2022), 22–24.

[2] Philip S. Davidson, testimony before the Senate Armed Services Committee, *Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture*, 117th Cong., March 9, 2021 (Washington, DC: U.S. Senate, 2021), 17.

[3] Geoffrey Till, *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century*, 4th ed. (London: Routledge, 2018), 234–256; Sam Bateman, "Maritime Domain Awareness: The Geopolitical Dimension," *Maritime Policy and Management* 38, no. 4 (2011): 387–401.

[4] Ryan D. Martinson and Andrew S. Erickson, "China's Submarine Force and the South China Sea," in *China's Maritime Gray Zone Operations*, ed. Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson (Annapolis: Naval Institute Press, 2019), 156–178; Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Chinese Nuclear Forces, 2023," *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023): 108–133

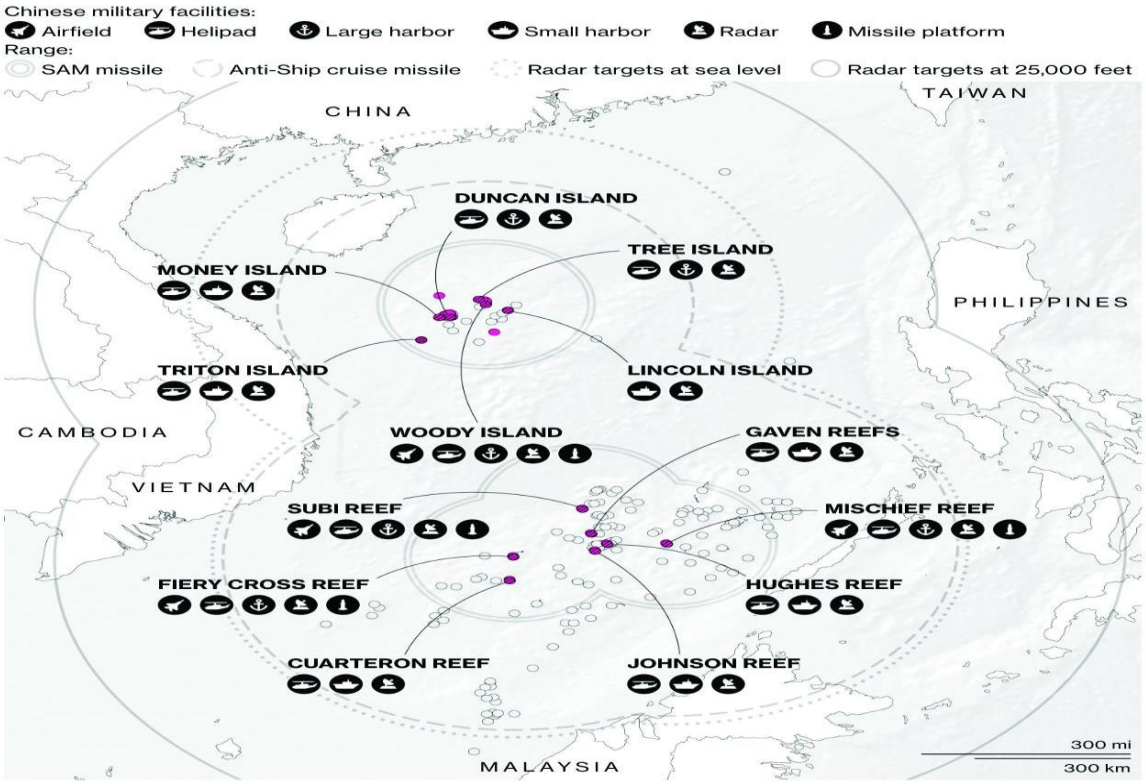
[5] Andrew S. Erickson and David J. Yang, "Using the Land to Control the Sea? Chinese Analysts Consider the Antiship Ballistic Missile," *Naval War College Review* 62, no. 4 (Autumn 2009): 53–86; James R. Holmes and Toshi Yoshihara, *Red Star over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy* (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 95–118.

[6] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 68–72; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2024* (London: IISS, 2024), 256–261.

[7] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 68–72

الساحل إلى نقطة تبعد عنها 1،200 كيلومتراً، تحوّل جيواستراتيجي جذري في معادلة الفضاء الجوي الإقليمي[1]

خريطة(31): المنشآت العسكرية الصينية في المواقع المحتلة ببحر الصين الجنوبي ونطاقات تغطيتها



Source : Burak Şakir Şeker, "Military Facilities at SCS Sites Occupied by China", Figure 2, ResearchGate, researchgate.net.

تُقدّم هذه الخريطة جرداً عسكرياً تفصيلياً للمنشآت الصينية المنتشرة على الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي، مع تحديد نطاقات تغطية كل منظومة. تشمل المنشآت الموثّقة: مدارج الطيران، ومنصات الهبوط بالمروحيات، والموانئ الكبيرة والصغيرة، ومنظومات الرادار، ومنصات الصواريخ، وذلك في ثلاثة عشر موقعاً رئيسياً تتوزع بين جزر باراسيل جنوباً وسبراتلي شمالاً.

وتبرز في الخريطة ثلاثة مواقع ذات قدرات عسكرية متكاملة هي: جزيرة وودي (Woody Island)، وشعاب فيري كروس (Fiery Cross Reef)، وشعاب ميسشيف (Mischief Reef)، إذ تمتد دوائر تغطية رادارها وصواريخها لتطال مساحات شاسعة من البحر تصل إلى السواحل الفيتنامية والفلبينية.

[1] RAND Corporation, *The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power* (Santa Monica: RAND Corporation, 2015), 112–134; Toshi Yoshihara and James R. Holmes, "Can China Defend a 'Core Interest' in the South China Sea?" *Washington Quarterly* 34, no. 2 (Spring 2011): 45–59.

وتُجسّد هذه الخريطة بوضوح كيف حوّلت الصين هذه التشكيلات الجيولوجية الصغيرة إلى حاملات طائرات ثابتة غير قابلة للإغراق.

رابعاً: الوظيفة القانونية-السيادية: تحويل المطالبة إلى سيطرة فعلية

تجاوزت الجزر الاصطناعية الصينية البُعد العسكري لتؤدّي وظيفةً قانونية-سياسية بالغة الدلالة: تحويل المطالبة الافتراضية على الخريطة إلى **سيطرة فعلية مادية** يصعب عكسها. وهذا ما يُعرف في منطق الاستراتيجية بـ «**الوقائع الثابتة على الأرض**" (Facts on the Ground/Water)[1]. فقبل عام 2013، كانت مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي مُسجَّلة في وثائق دبلوماسية؛ بعد 2016، أصبحت مدعومة بوجود عسكري دائم ومنشآت راسخة لا يمكن إزالتها دون تصعيد عسكري واسع[2]. هذا التحوّل في طبيعة المطالبة، من نظرية إلى عملياتية هو في جوهره إعادة كتابة للجغرافيا السياسية للمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوقائع الصينية لم تُغيّر فقط المعادلة الأمنية، بل أثّرت أيضاً على مسار المفاوضات الإقليمية: فالدول المطالِبة الأخرى باتت تجد نفسها في موقع من يسعى إلى استعادة ما فات، لا من يُفاوض على توزيع متساوٍ[3]. وهذا التحوّل في موازين التفاوض، من **تساوي المواقف** إلى **أسبقية الواقع الميداني** هو الأثر السياسي الأعمق الذي أحدثه مشروع الجزر الاصطناعية في المشهد الإقليمي.

خامساً: الحرب النفسية والهيمنة الشاملة

يُخطئ التحليل حين يقتصر على الوظائف المادية للجزر الاصطناعية العسكرية والاستطلاعية والقانونية، متجاهلاً الطبقة الأشد تأثيراً وأقلها وضوحاً وهي الحرب النفسية والهيمنة الشاملة على البيئة الإدراكية للصراع. فالعقيدة العسكرية الصينية المعاصرة، المُقنَّنة في «العمليات الثلاث» (Three Warfares) الصادرة عن إدارة العمل السياسي لجيش التحرير الشعبي عام 2003 [4]، تُدرج الحرب النفسية ، وحرب

*استراتيجية الملفوف هي مفهوم في الدراسات الاستراتيجية يُستخدم لوصف النمط الصيني في إدارة الصراعات البحرية، خاصة في بحر الصين الجنوبي، حيث تقوم على بناء طبقات متداخلة من الوجود والسيطرة عبر تنسيق ثلاثي بين خفر السواحل، والميليشيات البحرية (الميليشيات البحرية المكوّنة من سفن الصيد المدعومة)، والبحرية الصينية. تعمل هذه الطبقات بشكل متكامل ومتدرّج، بحيث تمثل كل طبقة مستوى مختلفاً من التصعيد والردع، من الحضور شبه المدني إلى القوة شبه العسكرية ثم القوة العسكرية النظامية، بما يسمح بفرض الأمر الواقع تدريجياً دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة شاملة.

[1] M. Taylor Fravel, *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes* (Princeton: Princeton University Press, 2008), 289–312; Greg Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (Oxford: Oxford University Press, 2022), 134–158.

[2] Bill Hayton, *The South China Sea: The Struggle for Power in Asia* (New Haven: Yale University Press, 2014), 178–203; Leszek Buszynski and Christopher B. Roberts, eds., *The South China Sea Maritime Dispute: Political, Legal and Regional Perspectives* (London: Routledge, 2015), 89–112.

[3] Clive Schofield and Ian Storey, eds., *The South China Sea Dispute: Increasing Stakes and Rising Tensions* (Washington, DC: Jamestown Foundation, 2009), 45–67; Robert Beckman and Clive Schofield, "Defining EEZ Claims from Islands," *Australian Journal of Maritime and Ocean Affairs* 6, no. 1 (2014): 1–16.

[4] People's Liberation Army General Political Department, "Regulations on the Work of the Three Warfares" (舆论战、心理战、法律战工作规定) (Beijing: PRC Ministry of National Defense, 2003), quoted in Jeffrey

الرأي العام ، وحرب القانون ، بوصفها ركائز متكاملة . والجزر الاصطناعية هي منصة تشغيل هذه العمليات الثلاث في آنٍ واحد، إذ تُمثّل بوجودها المادي الراسخ رسالةً نفسية موجَّهة للخصوم قبل أن تكون منشأةً عسكرية.

وفي هذا الإطار، تبرز «**استراتيجية الملفوف***» **(Cabbage Strategy)** التي كشف عنها الجنرال الصيني المتقاعد تشانغ تشاوجونغ Zhang Zhaozhong عام 2013، وإن نفتها بكين رسمياً بوصفها أفضل وصف ميداني لمنهج الهيمنة التدريجي، إحاطة التضاريس المتنازع عليها بطبقات متراكبة من السفن، خفر السواحل، والصيادون الميليشياويون، فالبحرية الصينية، لخنق الوصول تدريجياً دون إطلاق طلقة واحدة. ففي شعاب سيكند توماس Second Thomas Shoal وثّق باحثو AMTI أن أعداد السفن الصينية المحيطة بالمنطقة تصاعدت من 3-5 سفن عام 2021 إلى ما بين 40 و60 سفينةً في بعض حوادث عام 2024، وهو التراكم الكمي الذي يُنتج أثراً نوعياً يجعل الطرف الفلبيني يشعر بأنه محاصَر في مهمة دورية روتينية. هذا الإحساس بالحصار المدروس والمتعمَّد هو الأثر النفسي المستهدَف بالضبط.

ويتكامل مع استراتيجية الملفوف مفهوم «**مظلة المعلومات**» **(Information Umbrella)** بمعنى احتكار الصين للصورة الكاملة للمشهد البحري في الوقت الحقيقي (السفن والطائرات والغواصات) ، بينما تُحرم الأطراف الأخرى من هذه الصورة أو تُقيَّد قدرتها على نقلها وتوظيفها. وبحسب تقرير AMTI لديسمبر 2025، فإن الأنظمة الإلكترونية المحدَّثة على الجزر الثلاث الكبرى باتت قادرة على تشويش الاتصالات البحرية لسفن الدول المجاورة في نطاق واسع، وهو ما يعني أن «مظلة المعلومات» الصينية لا تستهدف الرؤية المحايدة بل الهيمنة الكاملة على بيئة البيانات البحرية (Maritime Data Environment). ومن يملك هذه المظلة يملك القدرة على تعريف الواقع الميداني قبل أن يُعرّفه خصمه.

أما مفهوم «حرب التسلسل» (Chain Reaction Warfare) في الفكر الاستراتيجي الصيني، فيُشير إلى إحداث تأثيرات متشعبة انطلاقاً من نقطة ضغط واحدة تُولِّد سلسلة من ردود الأفعال المُرهِقة للخصم في آنٍ واحد. وهو يتجلى في السلوك الصيني ببحر الصين الجنوبي بوضوح حيث كل حادثة استفزازية في منطقة واحدة (كـSecond Thomas Shoal) تُولِّد تسلسلاً من التداعيات، قلق دبلوماسي فلبيني، تعطيل للصيد، إرهاق للجيش، وتشتيت للانتباه عن تصاعد البناء في منطقة أخرى. ولهذا رصد تقرير معهد كوينسي للحكم المسؤول Quincy Institute 2025 أن كل اتفاق جزئي يُجمِّد حادثةً جرى مصحوباً بتصاعد موثَّق في منطقة مختلفة وهو التسلسل التشغيلي المتعمَّد.

وتُكمِل هذا المفهوم «**العقلية الحملاتية**» **(Campaigning Mindset)** ، التفكير على المدى البعيد عبر

Engstrom, *Systems Confrontation and System Destruction Warfare* (Santa Monica: RAND Corporation, 2018), 24–38.

حملات متتالية لا حوادث معزولة، مع التعامل مع بحر الصين الجنوبي كمسرح عمليات متكامل لا مجموعة نزاعات منفصلة. وقد لخّص المحلل غريغوري بولينغ Gregory Poling هذا المنهج في شهادته أمام الكونغرس عام 2025 بعبارته الشهيرة: «الصين لا تقدّم لك قط موعداً نهائياً مع سبب لاستخدام القوة. أنت تجد نفسك مُنهَكاً ومدفوعاً للوراء ببطء»، وهو وصف دقيق لما يُعرَف في النظرية العسكرية بـ«تآكل الإرادة» (Attrition of Will)، الذي هو في جوهره حرب نفسية ممتدة تستهدف إرادة الخصم قبل قدراته. وتُتوَّج هذه الطبقات الوظيفية بما يُمكن تسميته «الهيمنة الشاملة» (Comprehensive Dominance) بمعنى ليس الانتصار في معركة واحدة بل التحكم في جميع متغيرات البيئة الاستراتيجية، المعلومة، والإدراك، والاقتصاد، والقانون، والقوة العسكرية في آنٍ واحد. وهو المفهوم الذي أشار إليه إدوارد لوتواك (Edward Luttwak) حين وصف الأسلوب الصيني بأنه «جيوسياسة مُركَّبة» تمتد عبر مستويات متعددة في الوقت ذاته[1]. والجزر الاصطناعية ليست في هذا التحليل غايةً في ذاتها بل أداة لتحقيق هذه الهيمنة الشاملة، فهي تمنح الصين اليد العليا في كل المستويات في وقت واحد، مما يجعل أي رد فعل منفرد قانونياً كان أم عسكرياً أم دبلوماسياً قاصراً بطبيعته لأنه يعالج طبقةً واحدة من منظومة متعددة الطبقات.

وبهذا يُجسّد مشروع الجزر الاصطناعية الصينية ما يمكن تسميته بـ «الاستراتيجية المُركَّبة متعددة الطبقات التي تعمل في ان واحد على مستوى الانكار العسكري، و الاستطلاع الاستراتيجي، و اسقاط القوة الجوية-البحرية ، و تثبيت الوقائع السيادية [2]و كل هذه الطبقات تتشابك لتنتج نتيجة واحدة: تقليص الخيارات المتاحة امام المنافسين الإقليميين و القوى الكبرى في بحر الصين الجنوبي دون اعلان حرب مكشوفة.

المبحث الثاني: التداعيات الجيوسياسية والاستجابات الإقليمية والدولية

إذا كان المبحث الأول قد رصد الجزر الاصطناعية الصينية من الداخل أي دوافعها ومراحلها ووظائفها. فإن هذا المبحث ينتقل إلى قراءة أثرها في الفضاء الجيوسياسي المحيط. والتحوّل المفاهيمي هنا جوهري: فبينما كان المبحث الأول يسأل *ماذا بنت الصين؟* يسأل هذا المبحث *ماذا غيّر ما بنته في معادلة القوة الإقليمية؟*، وهو السؤال الذي يختبر فعلياً **"هندسة النفوذ البحري"** التي أُسِّس لها في الفصل الأول: فاللارجعة الميدانية للجزر لا تُثبت فعاليتها بالوجود وحده، بل بما تُغيّره في حسابات الأطراف الأخرى وسلوكها. والإجابة ثلاثية الأبعاد، تُعالجها المطالب الثلاثة التالية: أولاً تحوّل بيئة الأمن البحري وحرية

[1] Edward N. Luttwak, *The Rise of China vs. the Logic of Strategy* (Cambridge, MA: Belknap Press, 2012), 89–123.
[2] [2] U.S. Department of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024* (Washington, DC: DOD, 2024), 56–74; Asia Maritime Transparency Initiative, "China Island Tracker," Center for Strategic and International Studies, updated February 2026, accessed March 15, 2026, https://amti.csis.org/island-tracker/china/; Greg Poling, *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea* (Oxford: Oxford University Press, 2022), 156–178.

الملاحة، وثانياً ردود الفعل الإقليمية والدولية بتباين نماذجها، وثالثاً التحولات البنيوية في ميزان القوى الذي بات يُعاد رسمه

المطلب الأول: تأثير الجزر الاصطناعية على الامن البحري وحرية الملاحة

تُجسّد العلاقة بين الجزر الاصطناعية الصينية وحرية الملاحة واحدةً من أعقد إشكاليات تفسير القانون الدولي في الممارسة الراهنة، لأنها تنطوي على مزج مقصود بين مستويين: حرية الملاحة التجارية التي لا تُطعن فيها بكين رسمياً، وحرية الملاحة العسكرية التي تجعلها مشروطةً بمزاعم السيادة. وهذا التمييز ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو تحديداً ما يُميّز الحالة الصينية عن كل نظيراتها في تاريخ النزاعات البحرية المعاصرة، وما يجعل قراءتها تستلزم أدواتٍ تحليليةً تتجاوز الثنائيات الجاهزة.

أولا: مفارقة عمليات حرية الملاحة FONOPs

منذ أكتوبر 2015 حين نفّذت المدمّرة الأمريكية *USS Lassen* أول عملية لحرية الملاحة (FONOP) قرب شعاب سُوبي (Subi Reef). داخل نطاق الاثني عشر ميلاً بحرياً من إحدى الجزر الصينية الاصطناعية، باتت هذه العمليات المحور الأبرز في التفاعل الأمريكي-الصيني داخل بحر الصين الجنوبي. وفي السنة المالية 2023 وحدها، طعنت الولايات المتحدة في ثلاث عشرة مطالبة "مفرطة" لأحد عشر دولةً وإقليماً، كانت الصين الهدف الرئيسي منها بأربعة أنواع من المطالبات المتحدّى عليها.[1]

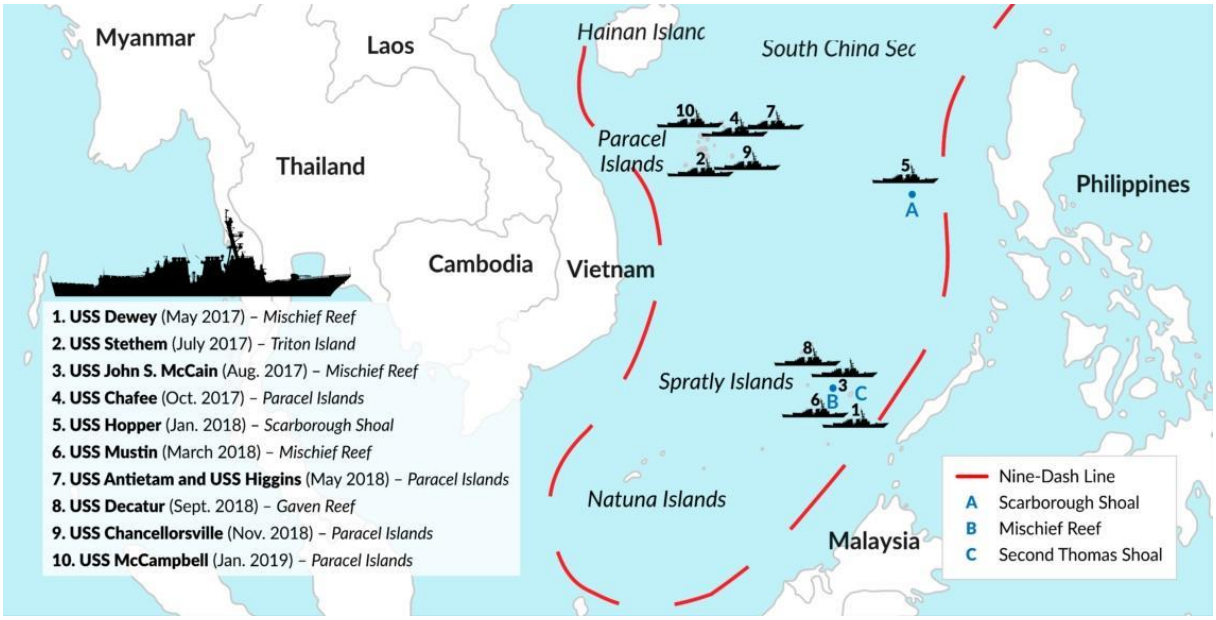
غير أن القراءة النقدية التي يُبرزها معهد كوينسي (Quincy) وعدد من المحللين الغربيين أنفسهم تكشف عن مفارقة بنيوية بالغة الأهمية: الصين لم تتأثر ردعيا بعمليات FONOPs*؛ بل استخدمتها ذريعةً للتسريع في تحصين الجزر وتصعيد الردود. ففي عام 2015 لم تكن للصين أي منشأة عسكرية من الدرجة الأولى في سبراتلي، وبحلول عام 2022 باتت لها ثلاث قواعد مكتملة ومُحصَّنة.[2] ويترتب على هذه المفارقة نتيجة تحليلية حرجة: إذا كانت FONOPs تُولّد ردود الفعل ذاتها التي تسعى لمنعها، فإنها تكون قد أسهمت لا إرادياً في تسريع دوامة التسليح التي تصف نفسها بأنها تردعها وهذا بالضبط ما تُسمّيه بكين "دبلوماسية الزوارق الحربية".

* عمليات حرية الملاحة الأمريكية (Freedom of Navigation Operations FONOPs): هي عمليات بحرية تنفذها الولايات المتحدة عبر إرسال سفنها العسكرية أو طائراتها إلى مناطق بحرية متنازع عليها أو خاضعة لمطالبات تعتبرها واشنطن مفرطة أو مخالفة للقانون الدولي، بهدف تأكيد مبدأ حرية الملاحة وعدم الاعتراف عمليًا بالقيود البحرية الأحادية، خاصة في بحر الصين الجنوبي.

[1] U.S. Department of Defense, Annual Freedom of Navigation Report: Fiscal Year 2023 (Washington, D.C.: Office of the Under Secretary of Defense for Policy, 2024), 2. Accessed at https://policy.defense.gov/FON/

[2] Stockton Raso, "A Reassessment of U.S. Freedom of Navigation Operations in the South China Sea," Marcellus Policy Analysis (Washington, D.C.: John Quincy Adams Society, Spring 2025), 1–2.

خريطة (32): عمليات حرية الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي (ماي 2017 - جانفي 2019)



Source : Macpixxel for GIS Reports Online, "Freedom of Navigation Operations in the South China Sea (May 2017–January 2019)", isreportsonline.com.

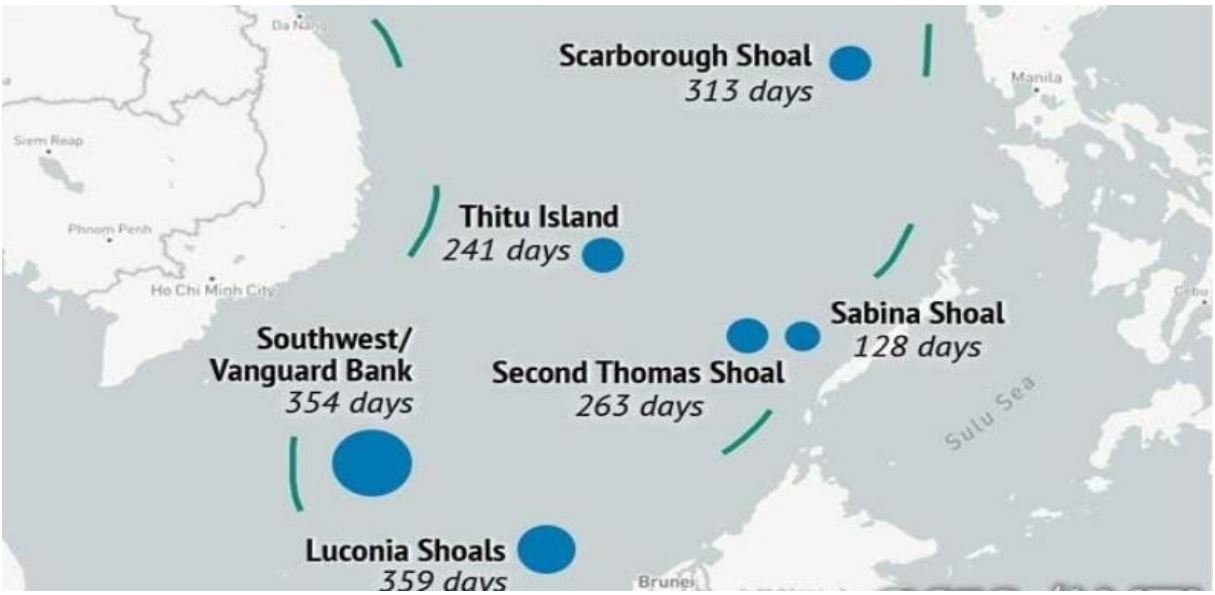
تُوثّق هذه الخريطة عشر عمليات بحرية أمريكية لحرية الملاحة (FONOPs) نفّذتها البحرية الأمريكية خلال السنتين الأوليين من إدارة ترامب، وهي عمليات تجاوزت بوتيرتها ضعفَي ما نُفّذ في عهد الإدارات السابقة. تتوزع هذه العمليات بين جزر باراسيل وسبراتلي وشعاب سكاربورو وثوماس الثاني، وأبرزها: USS Dewey في شعاب ميسشيف (مايو 2017)، وUSS John S. McCain في الموقع ذاته (أغسطس 2017)، وUSS Hopper قرب شعاب سكاربورو (يناير 2018).

وتعكس هذه العمليات الموقف الأمريكي الثابت الرافض للمطالب البحرية الصينية المفرطة المستندة إلى خط الشرطات التسع، إذ تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى ترسيخ مبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار وفق أحكام القانون الدولي، في مواجهة مباشرة للتمركز العسكري الصيني المتنامي في هذا الفضاء البحري. والموقف الصيني الرسمي الذي وثّقه مركز مبادرة استكشاف الوضع الاستراتيجي لبحر الصين الجنوبي SCSPI في تقريره المضاد يرى أن عمليات FONOPs ليست دفاعاً عن مبدأ حرية الملاحة للجميع، بل أداةً لتثبيت الوجود العسكري الأمريكي داخل المياه التي تعدّها الصين مجالها البحري المشروع[1]. ويستشهد

[1] South China Sea Strategic Situation Probing Initiative (SCSPI), An Incomplete Report on U.S. Military Activities in the South China Sea in 2024 (Beijing: SCSPI, 2025)pp 12-15,, accessed April 27, 2026, https://www.scspi.org/en/yjbg/incomplete-report-us-military-activities-south-china-sea-2024

التقرير بنحو ألف طلعة استطلاعية أمريكية وسبعمئة وست أيام عمل لسفن الاستطلاع في بحر الصين الجنوبي خلال عام 2024 وحده، معتبراً إياها نشاطاً يتجاوز مجرد تأكيد مبادئ قانونية إلى ممارسة فعلية للضغط الاستراتيجي.[1] تحت تسمية "اعمال استفزازية" تهدد الاستقرار الاقليمي[2]، وهذا التضارب الحاد في التأطير لا في الوقائع هو ما يُعيق أي إطار حوار موضوعي بين الطرفين، إذ يتحدث كلٌّ منهما عن الظاهرة ذاتها بلغتين استراتيجيتين مختلفتين جذرياً.

خريطة(33) : أيام دوريات خفر السواحل الصيني في المواقع المتنازع عليها ببحر الصين الجنوبي عام 2022



Source : Asia Maritime Transparency Initiative / CSIS (AMTI-CSIS), published via Rappler (Philippine News), rappler.com.

تُكشف هذه الخريطة عن حجم الحضور الميداني لخفر السواحل الصيني في المواقع الرئيسية المتنازع عليها خلال عام 2022، من خلال رصد عدد أيام الدوريات في كل موقع. تتصدر القائمة شعاب سكاربورو بـ344 يوماً من أصل 365، تليها لوكونيا شولز بـ316 يوماً، ثم بنك فانغارد بـ310 أيام، وشعاب توماس الثاني بـ279 يوماً، وأخيراً جزيرة ثيتو بـ208 أيام.

* Lloyd's List Intelligence منصة بريطانية متخصصة في المعلومات والتحليلات البحرية العالمية، تُستخدم في تتبع حركة السفن والتجارة البحرية والمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالملاحة الدولية، وتُعد من أبرز المصادر المرجعية في مجال الأمن البحري والنقل البحري العالمي.

[1] South China Sea Strategic Situation Probing Initiative (SCSPI), An Incomplete Report on US Military Activities in the South China Sea in 2024 (Beijing: SCSPI / Center for Maritime Strategy Studies, Peking University, March 2025), 1, 8–12.ACCESSED AT:https://www.scspi.org/en/yjbg/incomplete-report-us-military-activities-south-china-sea-2024

[2] Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, "Foreign Ministry Spokesperson's Remarks on U.S. Freedom of Navigation Operations in the South China Sea," accessed April 27, 2026.

وتكشف هذه الأرقام عن استراتيجية صينية ممنهجة تقوم على التواجد الدائم وشبه الكامل في هذه المواقع طوال العام، بما يُرسّخ الأمر الواقع على الأرض دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة، وهو ما يُعرف بـ"استراتيجية الضغط المستمر". وقد أكد حكم التحكيم الدولي لعام 2016 أن شعاب سكاربورو منطقة صيد مشتركة لا تحق لأي دولة السيطرة عليها منفردةً، غير أن الصين تتجاهل هذا الحكم عملياً.

ثانيا: التأثير الفعلي مقابل التأثير المحتمل

ان التحليل لهذه المسألة يُلزم بتمييز دقيق بين نوعين من التأثير يُخلط بينهما في معظم التقارير الاستراتيجية: **تأثير قائم فعلياً** يُمارَس يومياً، و**تأثير مُحتمَل** يُحقَّق في سيناريو النزاع المسلح. فعلى صعيد التأثير الفعلي الراهن، تتجلّى مظاهره في: تقييد المرور العسكري بالاشتراطات الصينية، وارتفاع أقساط تأمين الشحن في المنطقة بنسبة تتراوح بين خمسة عشر وخمسة وعشرين بالمئة وهو ما تشير إليه تقارير شركات التأمين البحرية الدولية مثل **"Lloyd's List Intelligence"**[1]، والضغط المنهجي على عمليات التنقيب النفطية الفيتنامية خاصة قرب منصات الحفر[2] (مئة وأربعة وثلاثون حادثة في عام 2024)، وتقليص حرية عمل سلاح الجو الأمريكي والإقليمي في المجال الجوي المتنازع عليه.[3] ما يودي الى تضييق نشري في مسارات التحليل الحساسة[4].

أما التأثير المحتمل فيشمل قدرة الإغلاق الانفرادي لمسارات الملاحة عند النزاع، وتعطيل سلاسل الإمداد الطاقوي، وتحييد القوى العسكرية المعادية عبر منظومة A2/AD[5]. ومن أهمية هذا يظهر أن الخلط بين النوعين يُفضي إلى أحد خطأين متساويين في الضرر: إما المبالغة في وصف التهديد الراهن فتبدو الصين تُغلق البحر فعلياً في وقت السلم وهذا غير دقيق، وإما التهوين من الأخطار المستقبلية فيصبح التهديد الهيكلي الحقيقي مُستبعَداً من التخطيط الاستراتيجي وهذا ما يُحذّر منه باحثو مركز بلفر في تحليلهم لمنظومة A2/AD[6]. ومن هذا المنظور، لا يُقاس أثر الجزر الاصطناعية فقط بمدى قدرتها الحالية على فرض

---

[1] Lloyd's List Intelligence, South China Sea Risk and Shipping Insurance Report (London: Lloyd's, 2024), accessed April 27, 2026, https://www.lloydslist.maritimeintelligence.informa.com

[2] International Energy Agency (IEA), South China Sea Offshore Energy Outlook 2024, Paris: IEA, 2024.

[3] "Vietnam's Oil and Gas Operations Under Chinese Pressure," Foreign Affairs Forum, April 2025 C3S India, "Maritime Insurance Premiums in the South China Sea: A Rising Risk Indicator," C3S Policy Brief (Chennai: Centre for China Studies, 2023) ،O. P. Suorsa, "Attaining All-Domain Control: China's Anti-Access/Area Denial (A2/AD) Capabilities in the South China Sea," Issues & Insights 25, no. 1 (Pacific Forum CSIS, 2025.

[4] U.S. Department of Defense, Annual Freedom of Navigation Report for Fiscal Year 2023 (Washington, DC: Department of Defense, May 8, 2024), https://www.defense.gov

[5] Andrew F. Krepinevich, Barry Watts, and Robert Work, Meeting the Anti-Access and Area-Denial Challenge (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2003), pp. 1–7, 13–20. https://csbaonline.org/uploads/documents/2003.05.20-Anti-Access-Area-Denial-A2-AD.pdf

[6] James Kraska and Raul Pedrozo, "Freedom of Navigation Operations in the South China Sea: What to Watch For," Lawfare (Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, October 2015, updated 2017). :متاح علىhttps://www.lawfaremedia.org

الإغلاق المباشر، بل أيضًا بقدرتها التراكمية على إعادة تشكيل بيئة الحركة البحرية والجوية ورفع كلفة الاستخدام الحر للمجال الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي. ويبيّن الجدول الآتي أبرز أبعاد هذا التحول بين مرحلتي ما قبل العسكرة المكثفة وما بعدها.

جدول (9): أبعاد التحول في حرية الملاحة البحرية والجوية ببحر الصين الجنوبي

البُعد	الوضع قبل2013	الوضع بعد2016	التحول الكمي
التحكم في المجال الجوي	حرية جوية كاملة لا إخطار مطلوب	اشتراط إخطار مسبق فوق المجال قرب منطقة تعريف الدفاع الجوي،و اعتراض دوريات الاستطلاع	تقليص 12 ميل بحري من خلال 7جزر = فقاعة حرمان جوي افتراضية
المرور العسكري البحري	عبور حر لجميع السفن في المياه الدولية	بكين تشترط إخطاراً مسبقاً ،أي اعتراض سفن أمريكية وأوروبية	13مطالبة صينية مفرطة طعنت بها واشنطن في تقرير FON 2023
حوادث الاعتراض	نادرة نسبياً لا قواعد صينية في جزر سبراتلي	تصاعد حاد USS : Decatur 2018، تصعيد Second Thomas 2023-2024	من 0 منشأة عسكرية في 2015 إلى 3 قواعد مُحصَّنة2022
الملاحة التجارية	حرة تماماً و لا يوجد اشتراطات تسجيل	لا تعطّل مباشر حتى الآن ، لكن أقساط التأمين ترتفع	ارتفاع15-25 ٪ في أقساط التأمين بمسارات المنطقة 2021-2024
عمليات النفط والغاز	عمليات فيتنامية وماليزية دون تدخل مباشر	134حادثة تدخل صينية في مسوحات فيتنام النفطية خلال 2024	من حوادث متفرقة إلى منظومة تضييق منهجية مستمرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى U.S. Department of Defense, *Annual Freedom of Navigation Report (FY2023)*؛ Peking University, SCSPI Reports (2025)؛ Statecraft (2024)؛ Harvard Kennedy School, Belfer Center Reports (2017)؛ Foreign Affairs Forum ؛ Quincy Institute for Responsible (2025)؛ Centre for China Studies (C3S India, 2023).

المطلب الثاني: ردود الفعل الإقليمية والدولية

تُشكّل ردود الفعل على مشروع الجزر الاصطناعية الصينية مختبراً حياً لاختبار نظريات العلاقات الدولية حول الموازنة والتحوط الاستراتيجي. غير أن المشهد يأبى الانتظام في ثنائية "موالٍ للصين / موالٍ

لأمريكا"[1] ، بل يُجسّد طيفاً متدرجاً من الاستجابات[2] يعكس ما أثبتته استراتيجية هندسة النفوذ البحري الصيني من قدرة على **تشتيت الجبهة الإقليمية المضادة**[3]: إبقاء كل طرف رهيناً بأزمته المباشرة، مما يمنع تشكّل تكتل ضاغط متماسك. وهذا التشتيت ليس حظاً عارضاً بل هو ناتج بنيوي لمنطق **"استراتيجية الملفوف "** التي تُحيط كل طرف بطبقات متراكبة من الضغط تجعل المواجهة الجماعية مُكلفةً ومُعقَّدةً[4].

أولاً: الاستجابات الثنائية: نماذج التحوط والمواجهة

تتصدّر الفلبين المشهد نموذجاً للمواجهة النشطة المدعومة: فمنذ عودة هانوي عن نهج دوتيرتي (Duterte)الليّن، وقّعت مانيلا اتفاقيات دفاعية مع ثماني عشرة دولة، ووسّعت قواعد اتفاقية التعاون الدفاعي المعزّز (EDCA) إلى تسعة مواقع، وحصلت على خمسمئة مليون دولار تمويلاً عسكرياً أمريكياً في عام 2024، وأبرمت اتفاقية استخباراتية مع فيتنام في يناير من العام ذاته.[5] وما يُميّز النموذج الفلبيني ليس فقط حجم التحالفات بل **"استراتيجية الشفافية"**: توثيق الحوادث ونشرها علناً عبر ضباط الجيش ووسائل الإعلام، مما يُحوّل كل استفزاز صيني إلى مادة للضغط الدبلوماسي على الصعيد الدولي. والثمن: خطر اختيار الجانب اقتصادياً في مواجهة الصين الشريك التجاري الأول لآسيان.

في المقابل، تُجسّد فيتنام نموذج **"التحوط المُرتَّب والصامت"**: فهي ترفع مستوى قدراتها الدفاعية عبر استصلاح مئة وأربعة وثلاثين هكتاراً في سبراتلي خلال 2022-2023، وترتقي في شراكتها مع واشنطن إلى "شراكة استراتيجية شاملة" عام 2023، لكنها تُحجم عن صفقات الأسلحة الأمريكية الكبرى تجنّباً لاستفزاز بكين.[6]وهذا النموذج يُطرح عادةً نموذجاً للتوازن، لكن قراءته النقدية تكشف هشاشته البنيوية: التحوط الصامت يعمل فقط طالما الصين تتجاهله، وأي تصعيد يُجبر هانوي على اختيار يُريد الجانبان تأجيله.

أما **انقسام الآسيان** فهو الناتج الأخطر لهندسة النفوذ الصيني: إذ تعمل كمبوديا ولاوس المرتبطتان اقتصادياً بدرجة عالية ببكين بوصفهما محورَي تعطيل منهجي لأي بيان جماعي ينتقد الموقف الصيني. ففي 2016 عطّلت كمبوديا بيان الآسيان بشأن حكم لاهاي، وفي 2022 عطّلتا بياناً مشتركاً حول بحر الصين الجنوبي.

---

[1] M. Taylor Fravel and Charles L. Glaser, “How Much Risk Should the United States Run in the South China Sea?” *International Security* 47, no. 2 (2022): 90–94.

[2] Evelyn Goh, *Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies* (Washington, DC: East-West Center, 2005), 1–24.

[3] M. Taylor Fravel, “China’s Strategy in the South China Sea,” *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 3 (2011): 294–299.

[4] M. Taylor Fravel, “China’s Strategy in the South China Sea,” 302–307.

[5] Council on Foreign Relations, “Why Tensions in the South China Sea Are Bolstering the U.S.-Philippines Alliance,” September 5, 2024, https://www.cfr.org[،Biden White House, “Fact Sheet: Trilateral Leaders’ Summit United States-Japan-Philippines,” April 11, 2024, https://www.whitehouse.gov

[6] RAND Corporation, Military Build-Up in the South China Sea (Santa Monica: RAND, 2024);White House, "Fact Sheet: The United States and Vietnam Announce a Comprehensive Strategic Partnership," September 10, 2023, https://www.whitehouse.gov

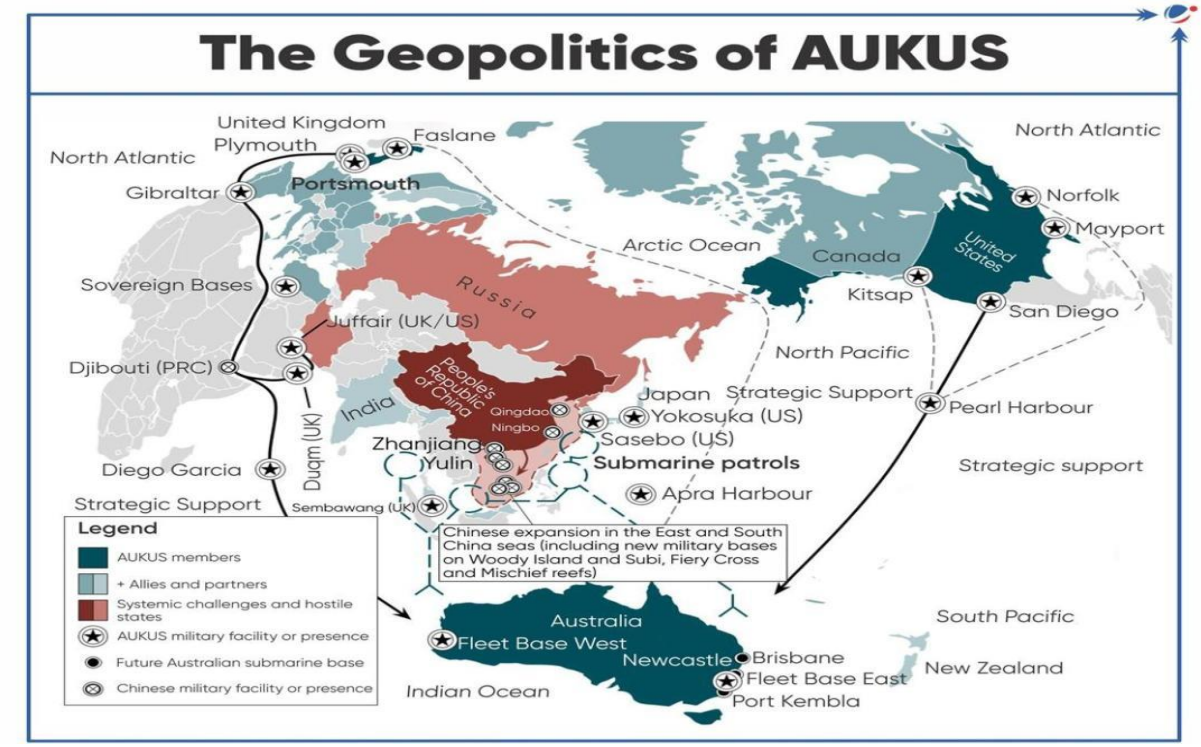
وهذا يُثبت ما يُمكن تسميته **"التوظيف الاستراتيجي للمأسسة الإقليمية"**: بكين لا تهاجم الآسيان بل تُوظّف ثغرة الإجماع فيها لتحويل المؤسسة الإقليمية إلى أداة تُفكّك المعارضة الجماعية.[1]

ثانياً: الاستجابات متعددة الأطراف: إعادة رسم هندسة الأمن الإقليمي

يُمثّل تصاعد التجمعات الأمنية متعددة الأطراف أبرز المؤشرات على التحول البنيوي في هندسة الأمن الإقليمي. فـ**QUAD** (أمريكا-اليابان-أستراليا-الهند) انتقل من حوار استراتيجي هادئ إلى إطار تنسيق فعلي يشمل مشاركة المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي بما فيها تحذيرات الصواريخ وتمارين حافة الحرية (Freedom Edge) السنوية، وتمويل بنية تحتية في المحيط الهادئ **الشكل(29)**.[2]

وأكثر دلالةً هو **AUKUS** الذي يتجاوز الإطار التقليدي للتحالفات نحو نقل تكنولوجيا شديدة الحساسية: ثماني غواصات نووية الدفع لأستراليا، مما تعدّه بكين ترتيباً للاحتواء المباشر لا مجرد الردع.[3]

خريطة(34): الجيوسياسة الاستراتيجية لتحالف أوكوس (AUKUS) وتوزيع القواعد البحرية



[1] International Crisis Group, Asia in Flux: The U.S., China and the Search for a New Equilibrium, Crisis Group Report 347 (Brussels: International Crisis Group, May 2025), 14. Accessed at https://www.crisisgroup.org/rpt/asia/north-east-asia/china-united-states/347-asia-flux-us-china-and-search-new-equilibrium

[2] International Crisis Group, Asia in Flux, p 22.

[3] "The Indo-Pacific Chooses Options, Not Sides," War on the Rocks, July 2025 ;Australian Department of Defence, 2024–25 Defence Budget Overview (Canberra: Australian Government, 2024)

Source : "The Geopolitics of AUKUS", published via: dersingh.com, in the context of: "Australia and India's Diplomatic Strategies Amid U.S. Pressure".

وما يلاحظ هنا هي أن ردود الفعل الإقليمية تعكس تحولاً في الوعي الاستراتيجي لعدد من الدول: فوثيقة الاستراتيجية الأسترالية لعام 2023 تُقرّ صراحةً بأن "الولايات المتحدة لم تعد القائد الأحادي القطب في آسيا-الهادئ"،[1] وهو اعتراف يُغيّر منطق التحالف من التبعية التلقائية إلى الشراكة المُحسوبة وهذا ما يراه باحثو وور أون ذا روكس "Wars on the rocks"،**نظاماً متعدد المحاور بالمفاوضة لا بالإملاء.**

ويكشف هذا التحول في الإدراك الاستراتيجي عن تباين واضح في أنماط الاستجابة الإقليمية تجاه التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي والجزر الاصطناعية؛ إذ لم تتجه الدول نحو نموذج موحّد في التعامل مع الأزمة، بل تبنّت استراتيجيات متباينة تراوحت بين الردع النشط، والتحوط المزدوج، والحياد الحذر، وتعميق التحالفات الأمنية والتكنولوجية. وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي كيفية انعكاس هذه الاستجابات في ضوء اختلاف الحسابات الجيوسياسية والقيود الاقتصادية والأمنية لكل فاعل.

جدول(10): استراتيجيات الاستجابة الإقليمية والدولية للجزر الاصطناعية (2016-2025)

الدولة / التكتل	نوع الاستجابة	المؤشرات الكمية والوقائعية	التقييم الاستراتيجي
الفلبين	مواجهة نشطة + تحالف معمَّق	9 قواعد EDCA ، 500 م $ 2024، 18 اتفاقية دفاعية، قمة أمريكية-يابانية-فلبينية أبريل2024	النموذج الأعلى حدةً ،يشكل خطر الاختيار الاقتصادي مقابل الصين
فيتنام	تحوط مزدوج : ردع إضافة الى تجنب المواجهة	134هـ مستصلحاً-2022 2023، شراكة استراتيجية شاملة مع واشنطن 2023 ، بدون صفقات أسلحة كبرى	نموذج التوازن الهش ، الكابح الاقتصادي الصيني مُقيّد دائم
اليابان	تحديث دفاعي جذري + تحالفات مُعمَّقة	ميزانية دفاع نحو2 ٪GDP ، صواريخ Tomahawk ، تعريف الصين التهديد الاستراتيجي الأكبر 2022	أكبر تحول في العقيدة الدفاعية اليابانية منذ دستور1947
AUKUS	شراكة تكنولوجية-أمنية متقدمة	8غواصات نووية لأستراليا، تقنيات ذكاء اصطناعي وأسلحة	تحول بنيوي في أمن المحيط الهادئ ، تحدٍّ صريح للتمدد الصيني

[1] Stephen Smith and Angus Houston, National Defence: Defence Strategic Review 2023 (Canberra: Department of Defence, Commonwealth of Australia, April 2023), p 5.

الدولة / التكتل	نوع الاستجابة	المؤشرات الكمية والوقائعية	التقييم الاستراتيجي
		آلية، إنفاق دفاعي 56 مليار $ 2024-25	
Quad	إطار تنسيق أمني-تكنولوجي	مشاركة استخباراتية في الوقت الفعلي، تمارين Freedom Edgeالسنوية، تمويل بنية تحتية	مزج الأمني بالاقتصادي ، الهند تحتفظ بهامش مناورة استراتيجية واسع
ماليزيا	مقاومة هادئة + اعتماد اقتصادي مُقيّد	احتجاجات دبلوماسية غير علنية ، مواصلة Petronas في المناطق المتنازع عليها ، رفض التحالفات المناهضة	نموذج الحياد المُكبَّل ، الاعتماد الصيني17 ٪ (GDP يُجمّد الموقف)
ASEAN	إخفاق في صياغة موقف جماعي مُلزِم	مفاوضات COC منذ 2002 هدف إتمام الاتفاقية 2026 مع شكوك كمبوديا ولاوس تعرقلان البيانات الجماعية	دبلوماسية الإجماع تتحول أداةً صينية لتمييع الاستجابات الجماعية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مصادر مؤسساتية(DoD ، Japan MoD، ASEAN، AUKUS، Quad، EDCA، 2021.(2026–

المطلب الثالث: تحولات ميزان القوى الإقليمي

يُشكّل ميزان القوى المفهومَ الأكثر التباساً في تحليل تداعيات الجزر الاصطناعية، لأنه يجمع بين مستويين متداخلين: **المستوى المادي-العسكري** القابل للقياس الكمي، و**المستوى الإدراكي-المؤسسي** الذي يُحدد كيف تُفسّر الدول التحولاتِ وكيف تستجيب لها. وما يُميّز اللحظة الراهنة هو أن التحول يجري في المستويين معاً وفي الوقت ذاته مما يُنتج حالةً بالغة التعقيد من إعادة التموضع الاستراتيجي الإقليمي التي لا تكتمل صورتها إلا بقراءة الطبقتين في تفاعلهما لا كل منهما بمعزل.

أولاً: تحوّل معادلة التكلفة

على مدى العقود التالية للحرب الباردة، كان بحر الصين الجنوبي يقع تحت مظلة الهيمنة البحرية الأمريكية شبه المطلقة التي أتاحت نظاماً أمنياً استند تراكمياً على القدرة الأمريكية في التدخل الفوري والحاسم. وما غيّرته الجزر الاصطناعية الصينية ليس القدرات الأمريكية وحدها، بل **معادلة تكلفة التدخل**: فقبل 2013 كان التدخل الأمريكي المحتمل في سيناريو نزاع منخفض الكلفة نسبياً؛ أما بعد تحصين الجزر فقد ارتفعت

هذه الكلفة ارتفاعاً غير خطي بسبب منظومة **A2/AD**. وهذا التحول في المعادلة حتى دون وقوع مواجهة فعلية كافٍ وحده لإعادة رسم حسابات دول الجوار حول جدوى الاتكال على الضمان الأمريكي.[1]

ونتيجة ذلك هنا لا تقول إن الصين باتت تتفوق على الولايات المتحدة عسكرياً في المنطقة فهذا غير صحيح في ضوء الأرقام الموضوعية. بل تقول أن **هامش التفوق الأمريكي** تراجع بما يكفي لإحداث تحول في الإدراك الاستراتيجي لدول الجوار، حتى لو لم تتغير الأرقام الكمية للقوة الأمريكية تغيراً جوهرياً. وهذا الفارق بين التحول الموضوعي والتحول الإدراكي هو في الواقع جوهر ما أنجزته هندسة النفوذ البحري الصيني: إعادة رسم خرائط الإدراك قبل أن تكتمل خرائط القوة.

ثانياً: الموازنة البنيوية: بين النظرية والقيود الواقعية

تُقدّم النظرية الواقعية البنيوية في صياغة والتز وكذلك مدرسة القوة الهجومية عند ميرشايمر أن القوى المتوسطة ستلجأ إلى الموازنة البنيوية لمواجهة القوة الصاعدة، سواء بالاعتماد على الذات أو بتشكيل التحالفات.[2] وتُؤيّد أرقام الإنفاق الدفاعي الاتجاه ذاته: فاليابان تتجه نحو 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإندونيسيا وفيتنام رفعتا إنفاقهما بأكثر من ستمئة بالمئة خلال السنوات الأخيرة، وأستراليا تُنفق فوق الحد ذاته.[3]

غير أن هذا يبرز أن هذه الموازنة جزئية ومُقيَّدة بنيوياً: فمعظم الدول تُوازن في الميدان العسكري بينما تُحجم عن المواجهة الاقتصادية مع الصين، وهو ما يُفرز نمطاً فريداً يُعرف في الأدبيات بـ**"التحوط الأمني مع الانخراط الاقتصادي"**، أي الفصل بين السياستين الأمنية والاقتصادية. وهذا المسار هش بنيوياً فهو قابل للانهيار بحوادث تصعيد غير محسوبة، أو بأزمة اقتصادية تُجبر الحكومات على الاختيار، أو بضغط داخلي من شعوب فقدت القدرة على تحمّل ثمن التحوط المزدوج. وما يُقلّل من كفاءة هذه الموازنة كأداة ردع هو تحديداً نجاح الصين في جعل التكلفة الاقتصادية للمواجهة مرتفعةً ومُستمرةً وهو البُعد الاقتصادي لمنطق "هندسة النفوذ".[4]

ثالثاً: الهيمنة الإدراكية: من يكسب حرب السرديات؟

يُضيف المستوى الإدراكي للتحليل بُعداً يتجاوز العتاد العسكري في أثره البعيد. فبيانات مركز بيو للأبحاث (Pew Research) تكشف أن ستةً وسبعين بالمئة من اليابانيين وأربعةً وستين بالمئة من

[1] James R. Holmes and Toshi Yoshihara, Red Star Over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy (Annapolis: Naval Institute Press, 2010), 140–175.

[2] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (New York: McGraw-Hill, 1979), 102–128; John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W. W. Norton, 2001), 360–402.

[3] "US Military Expansion in the Indo-Pacific," Asia Daily, June 2025 ؛Council on Foreign Relations, Global Conflict Tracker: South China Sea (New York: CFR, 2024) ؛Japan Ministry of Defence, National Security Strategy of Japan (Tokyo: Government of Japan, December 2022)

[4] Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," World Politics 30, no. 2 (January 1978): 167–214.

الكوريين الجنوبيين يرون قوة الصين تهديداً رئيسياً لأمنهم.[1] وهذا التحول الإدراكي يمنح الحكومات اليابانية والكورية مشروعيةً شعبية داخلية لتبرير إعادة التسليح ، و هو الأمر الذي لم يكن متاحاً بالقدر ذاته قبل عقد. وهو ما يجعل التأثير الجيوسياسي للجزر الاصطناعية يمتد إلى ما هو أبعد من موازين الأسطول، فهي غيّرت المناخ الإدراكي الإقليمي بصورة قد تكون أكثر ثباتاً وأصعب عكساً من أي مؤشر مادي.

في المقابل، لا يخلو المشهد من معطيات مُضادة تستوجب الإشارة إليها تحاشياً للتحيز التحليلي: فثمة ثماني عشرة دولة أعلنت مواقف إيجابية تجاه الموقف الصيني أو امتنعت عن انتقاده. ودول من قبيل كمبوديا وميانمار وباكستان تُمثّل شريحة من الجنوب العالمي ترى في التحدي الصيني للنظام الأحادي القطبية ديناميكيةً إيجابية. بيد أن هذه المعطيات المُضادة وإن أفضت إلى صورة أكثر تعقيداً ، لا تنفي التحول البنيوي، بل تُقيّد من نطاقه وتُذكّر بأن إعادة توزيع القوى تجري في سياق نظام دولي **متعدد مراكز القوة**، لا ثنائيةٍ أمريكية-صينية مُحكمة.[2]

رابعاً: التقييم الاستراتيجي النهائي: ما الذي تحوّل حقاً؟

يمكن تلخيص ما أحدثته الجزر الاصطناعية في ميزان القوى الإقليمي في ثلاث نتائج تحليلية مُتدرّجة الأهمية، يمثّل كل منها مستوىً مختلفاً من التحوّل:

على المستوى المادي-العسكري: تحوّلت ميزة النطاق الجغرافي لصالح الصين في بحر الصين الجنوبي. فقبل 2013 كانت البحرية الأمريكية تتمتع بقدرة التدخل الفوري منخفض الكلفة. بعد التحصين، ارتفعت كلفة أي تدخل محتمل ارتفاعاً غير خطي وهو تحوّل يُؤثّر في الحسابات قبل أن يُمارَس فعلياً.[3]

على المستوى الهيكلي الإقليمي: انتهت مرحلة **"الأمن الأمريكي المُقدَّم مجاناً"** في آسيا-الهادئ. فالدول الحليفة تُدرك أنها باتت ملزمةً بإنتاج قدر من قدراتها الذاتية، مما يُؤدي نحو نظام أمن إقليمي أكثر توزيعاً وأقل مركزية وأكثر هشاشةً عند الأزمات.

على مستوى القواعد المعيارية: يكشف النجاح النسبي الصيني في تثبيت وقائع الجزر رغم حكم 2016 عن تآكل مؤسسي في ثقة الدول الصغيرة بآليات تسوية النزاعات الدولية. وهذا الأثر وإن كان أصعب قياساً قد يكون الأعمق جيوسياسياً، لأنه يدفع دول المنطقة نحو الاتكال على موازين القوة الصلبة بدل المسارات القانونية.[4] وانطلاقًا من هذه التحولات الهيكلية على المستويين الإقليمي والمعياري، يعكس الجدول التالي

[1] Laura Silver, Christine Huang, and Laura Clancy, “In East Asia, Many People See China’s Power and Influence as a Major Threat,” Pew Research Center, December 5, 2023. Accessed at:https://www.pewresearch.org

[2] Waltz, Theory of International Politics, 128; Quincy Institute for Responsible Statecraft, “The Global South and the South China Sea,” Quincy Brief (Washington, D.C.: Quincy Institute, 2024)

[3] Holmes and Yoshihara, Red Star Over the Pacific, 155–170; Suorsa, “Attaining All-Domain Control,” Issues & Insights 25, no. 1 (Pacific Forum CSIS, 2025)

[4] Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, 395–402.

إعادة تركيب ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي عبر مجموعة من المؤشرات العسكرية والاستراتيجية بين 2013 و2024.

جدول (11): مؤشرات تحول ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي (2013 مقابل 2024)

المؤشر	2013(مرحلة التمهيد والتوسع الأولي)	2024(ما بعد التحصين)	دلالة التحول
المنشآت العسكرية في سبراتلي	صفر منشأة عسكرية	3 قواعد+ 4 مواقع + مدارج 3000 م + 72حظيرة	انقلاب بنيوي كامل في معادلة الحضور الدائم
مدى إسقاط القوة الجوية الصينية	700~ميل بحري من هاينان	تغطية كاملة لبحر الصين الجنوبي بأكمله	من حصار ساحلي إلى إسقاط إقليمي شامل
الإنفاق الدفاعي الياباني	1~٪ GDP دستور السلمية	التوجه نحو 2 ٪ GDP صواريخ Tomahawk تعديل العقيدة	أكبر تحول دفاعي ياباني منذ1947
الإنفاق الدفاعي الفلبيني	1.4~مليار $ قدرات جوية شبه معدومة	500م $ أمريكي 9 + قواعد 18 + EDCA اتفاقية	تحول النموذج من التخلي الهادئ إلى المواجهة المدعومة
الإنفاق الدفاعي الإندونيسي والفيتنامي	نمو تدريجي محدود	نمو600 ٪ خلال السنوات الأخيرة	ردّ بنيوي متسارع يدل على تحوّل مُدرَك في مستوى التهديد
التصور الشعبي للتهديد الصيني	نسب منخفضة نسبياً لمفهوم الصين كتهديد	76٪ يابانيين، 64 ٪ كوريين جنوبيين يرون الصين تهديداً رئيسياً (Pew 2023)	مشروعية شعبية متصاعدة لإعادة التسليح ،تحوّل إدراكي يُعيد رسم السياسات

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى: U.S. DoD (2024); Japan MoD, National Security Strategy (2022); RAND Corporation; CFR (2024); Pew Research Center (2023); War on the Rocks (2025); International Crisis Group (2025).

في الأخير يكشف تطبيق مفهوم **الهندسة البحرية للنفوذ الصيني** على تداعيات مشروع الجزر الاصطناعية الصينية أن الاستراتيجية حققت هدفها الأعمق: تحويل بحر الصين الجنوبي من فضاء بحري متعدد الأقطاب الفعلية إلى فضاء يتعدد فيه الحضور الشكلي لكن القرار الحاسم فيه يميل تدريجياً نحو بكين. وما يُميّز هذا الإنجاز هو أنه تحقق دون حرب ودون تسوية ودون اعتراف دولي رسمي، وهي بالضبط خصائص "النفوذ المُهندَس": **لارجعة مادية** مقرونة بـ**قابلية الإنكار القانوني**. غير أن هندسة النفوذ لم تكتمل بعد: فالشرعية المعيارية الدولية لا تزال منطقة طعن، وتصاعد بناء فيتنام الجزري وانتعاش التحالفات وتصاعد الإدراك

الشعبي للتهديد، كلها عوامل تُذكّر بأن الهندسة البشرية للنفوذ مهما بلغت دقتها لا تُلغي إرادة الفاعلين الآخرين في هندسة مضادة.

خاتمة

في الوقت الراهن، ارتبطت الجغرافيا ارتباطا وثيقا بحسابات القوة، وأصبح البحر ساحة للتنافس بين القوى الكبرى، بقدر ما هو مجال للملاحة والتجارة، تكتسب ظاهرة الجزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي أهمية استثنائية تتجاوز حدودها الجغرافية الضيقة لتمسّ بنية النظام الدولي المعاصر. فما بدأ مشاريع ردم وبناء في أعماق بحر متنازَع عليه، تحوّل تدريجيًا إلى نموذج فريد في توظيف الجغرافيا أداةً للسياسة، وتحدٍّ صريح لمبادئ القانون الدولي، وإعلان استراتيجي عن طموح قوة صاعدة في إعادة تشكيل النظام البحري الدولي وفق منطقها الخاص.

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية محورية تتمحور حول الآليات التي توظّف من خلالها الصين مشروع الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي أداةً استراتيجية لهندسة نفوذها البحري وإعادة تشكيل موازين القوة ضمن البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وقد عالجت الدراسة هذه الإشكالية عبر منظومة تحليلية متكاملة، جمعت بين الأبعاد النظرية والاستراتيجية والقانونية والعسكرية، ساعيةً إلى اختبار فرضيات ثلاث متصلة بطبيعة هذا التوظيف وتداعياته على توازنات القوة البحرية في المنطقة. وتكشف النتائج المتحصّلة أن الجزر الاصطناعية الصينية لا يمكن اختزالها في بُعدها الإنشائي أو التقني المحدود، بل ينبغي قراءتها بوصفها تعبيرًا ماديًا عن رؤية استراتيجية شاملة ومتمادية في الزمن، تسعى الصين من خلالها إلى إعادة إنتاج الجغرافيا البحرية ذاتها كأداة من أدوات القوة الجيوسياسية، وتحويل المجال البحري المحيط بها تدريجيًا إلى فضاء خاضع لمنطق الهيمنة الاستراتيجية الصينية. وبذلك، لم تكتفِ الصين بتعزيز حضورها العسكري في إطاره التقليدي، بل ذهبت إلى ما هو أعمق؛ إذ انتهجت مسار "تسليح الجغرافيا" ذاتها وتوظيف البيئة الفيزيائية وسيلةً مستقلة لإنتاج النفوذ وتثبيت الأمر الواقع الاستراتيجي.

وعلى صعيد الفرضيات البحثية، ثبتت صحة الفرضية الأولى؛ إذ تبيّن أن مشروع بناء الجزر الاصطناعية يندرج ضمن استراتيجية ممتدة الأفق تستهدف ترسيخ السيادة الفعلية وفرض أمر واقع استراتيجي لا رجعة فيه في بحر الصين الجنوبي، وذلك عبر تحويل الشعاب المرجانية والمناطق المتنازع عليها إلى قواعد عسكرية ولوجستية دائمة، تُوطّد التمركز البحري الصيني وتُعزز دوامه في مواجهة أي تحدٍّ قانوني أو دبلوماسي.

أما الفرضية الثانية، فتُثبت المعطيات التحليلية أن هذه الجزر أسهمت إسهامًا مباشرًا في تعظيم القدرات العسكرية الصينية في إطار استراتيجية الحرمان من الوصول ومنع الاقتراب (A2/AD)، بما مكّن الصين من توسيع نطاق سيطرتها ومراقبتها البحرية، وتضييق هامش الحركة الاستراتيجية للقوات الأمريكية وشبكة تحالفاتها داخل هذا المجال البحري الحساس، وهو ما يمثّل تحولًا نوعيًا في معادلات الردع والتوازن الإقليمي.

وفيما يخص الفرضية الثالثة، تُظهر المعطيات أن الجزر الاصطناعية تُشكّل تحديًا بنيويًا متصاعدًا للمنظومة الأمنية التقليدية في شرق آسيا، التي ظلت على مدى عقود مرتكزةً على الهيمنة البحرية الأمريكية. كما تكشف هذه التحولات عن تحوّل عميق في طبيعة النظام الإقليمي نحو نمط أكثر تعقيدًا من التنافس الاستراتيجي المتعدد الأبعاد بين القوى الكبرى، نمط يرشّح المجال البحري ليكون أحد أبرز ساحاته وأشدّها تأثيرًا.

وعليه، فإن التمركز الصيني في بحر الصين الجنوبي لا يعكس فقط رغبة في توسيع النفوذ الإقليمي، بل يعبر أيضًا عن محاولة لبناء عمق بحري استراتيجي قادر على تقليل هشاشة الصين أمام أي تهديدات محتملة للممرات البحرية الدولية، خاصة في ظل تصاعد التنافس الأمريكي–الصيني وتزايد احتمالات تعطيل سلاسل الطاقة والتجارة العالمية.

كما كشفت التطورات الدولية الأخيرة، خاصة التوترات المرتبطة بالملاحة في مضيق هرمز خلال سنة 2026، عن الأهمية المتزايدة للمجال البحري في الأمن القومي الصيني، إذ تعتمد الصين بصورة كبيرة على التدفقات البحرية للطاقة والتجارة القادمة من الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تبرز الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي كجزء من بنية استراتيجية أوسع تهدف إلى حماية خطوط الإمداد البحرية المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق"، وتأمين الممرات الحيوية التي تمثل شريانًا أساسيًا للاقتصاد الصيني.

وتكشف الدراسة أن القانون الدولي للبحار، مهما بلغت دقته المعيارية، يظل محدود الفعالية في ملاحقة الوقائع الجيوسياسية عندما يتعلق الأمر بقوة كبرى تمتلك الإرادة السياسية والقدرة الاستراتيجية على تحمّل تبعات تجاوز الشرعية الدولية. ومن ثم، فإن محدودية تأثير قرار محكمة التحكيم لسنة 2016 في تعديل السلوك الصيني ميدانيًا لا تعكس ضعفًا قانونيًا بقدر ما تعبر عن هيمنة منطق القوة داخل نظام دولي يشهد تحولات متسارعة في موازين النفوذ. وفي هذا السياق، تبدو الجزر الاصطناعية الصينية تعبيرًا عن تحوّل أوسع في طبيعة الصراع الدولي المعاصر، حيث أصبحت السيطرة على المجال البحري أحد المحددات الأساسية لمكانة الدول في القرن الحادي والعشرين.

واستنادًا إلى ما سبق عرضه وتحليله، تفضي الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي تعبر عن النتائج النهائية المرتبطة بإشكالية البحث وفرضياته:

الاستنتاجات

1. توصلت الدراسة إلى أن الصين وظفت الجزر الاصطناعية كأداة لفرض السيطرة الفعلية على بحر الصين الجنوبي، من خلال تحويل الشعاب المرجانية والمناطق المتنازع عليها إلى قواعد بحرية وجوية دائمة.
2. بينت الدراسة أن الصين استخدمت الجزر الاصطناعية لتعزيز استراتيجيتها العسكرية القائمة على الردع ومنع الوصول، عبر توسيع نطاق المراقبة والانتشار العسكري والتحكم في الممرات البحرية الحيوية.
3. كشفت الدراسة أن توظيف الجزر الاصطناعية مكّن الصين من إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية لتصبح قوة بحرية تتفوق على القوى الأخرى في بحر الصين الجنوبي، وتحويله إلى مجال رئيسي للتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
4. أوضحت الدراسة أن الجزر الاصطناعية تمثل جزءًا من استراتيجية صينية أشمل تهدف إلى حماية الأمن القومي الصيني وتأمين خطوط التجارة والطاقة المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق".
5. خلصت الدراسة إلى أن الصين اعتمدت على إعادة تشكيل الجغرافيا البحرية كوسيلة لإنتاج النفوذ البحري ونجاحها في تغطية المنطقة بشكل يتجاوز سلسلة الجزر الأولى الخانقة للصين في محيطها، بما يعكس تحولًا في طبيعة ممارسة القوة داخل النظام الدولي المعاصر.
6. بينت الدراسة محدودية فعالية القانون الدولي للبحار في مواجهة القوى الكبرى عندما يتعارض منطق الشرعية الدولية مع اعتبارات القوة والمصلحة الاستراتيجية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): مقتطفات من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 (المواد 55، 56، 60 ، 76، 121).

PART V

EXCLUSIVE ECONOMIC ZONE

Article 55

Specific legal regime of the exclusive economic zone

The exclusive economic zone is an area beyond and adjacent to the territorial sea, subject to the specific legal regime established in this Part, under which the rights and jurisdiction of the coastal State and the rights and freedoms of other States are governed by the relevant provisions of this Convention.

Article 56

Rights, jurisdiction and duties of the coastal State in the exclusive economic zone

1. In the exclusive economic zone, the coastal State has:

(a) sovereign rights for the purpose of exploring and exploiting, conserving and managing the natural resources, whether living or non-living, of the waters superjacent to the seabed and of the seabed and its subsoil, and with regard to other activities for the economic exploitation and exploration of the zone, such as the production of energy from the water, currents and winds;

(b) jurisdiction as provided for in the relevant provisions of this Convention with regard to:

(i) the establishment and use of artificial islands, installations and structures;

(ii) marine scientific research;

(iii) the protection and preservation of the marine environment,

(c) other rights and duties provided for in this Convention.

2 In exercising its rights and performing its duties under this Convention in the exclusive economic zone, the coastal State shall have due regard to the rights and duties of other States and shall act in a manner compatible with the provisions of this Convention. 3. The rights set out in this article with respect to the seabed and subsoil shall be exercised in accordance with Part VI.

Article 60

Artificial islands, installations and structures. in the exclusive economic zone

1. In the exclusive economic zone, the coastal State shall have the exclusive right to construct and to authorize and regulate the construction, operation and use of

(a) artificial islands;

(b) installations and structures for the purposes provided for in article 56 and other economic purposes;

(c) installations and structures which may interfere with the exercise of the rights of the coastal State in the zone.

2. The coastal State shall have exclusive jurisdiction over such artificial islands, installations and structures, including jurisdiction with regard to customs, fiscal, health, safety and immigration laws and regulations.

3. Due notice must be given of the construction of such artificial islands, installations or structures, and permanent means for giving warning of their presence must be maintained. Any installations or structures which are abandoned or disused shall be removed to ensure safety of navigation, taking into account any generally accepted international standards established in this regard by the competent international organization. Such removal shall also have due regard to fishing, the protection of the marine environment and the rights and duties of other

States. Appropriate publicity shall be given to the depth, position and dimensions of any installations or structures not entirely removed.

4. The coastal State may, where necessary, establish reasonable safety zones around such artificial islands, installations and structures in which it may take appropriate measures to ensure the safety both of navigation and of the artificial islands, installations and structures. propiate

5. The breadth of the safety zones shall be determined by the coastal State, taking into account applicable international standards. Such zones shall be designed to ensure that they are reasonably related to the nature and function of the artificial islands, installations or structures, and shall not exceed a distance of 500 metres around them, measured from each point of their outer edge, except as authorized by generally accepted international standards or as recommended by the competent international organization. Due notice shall be given of the extent of safety zones.

6. All ships must respect these safety zones and shall comply with generally accepted international standards regarding navigation in the vicinity of artificial islands, installations, structures and safety zones.

7. Artificial islands, installations and structures and the safety zones around them may not be established where interference may be caused to the use of recognized sea lanes essential to international navigation.

8. Artificial islands, installations and structures do not possess the status of islands. They have no territorial sea of their own, and their presence does not affect the delimitation of the territorial sea, the exclusive economic zone or the continental shelf.

PART VI

CONTINENTAL SHELF

Article 76

Definition of the continental shelf

1. The continental shelf of a coastal State comprises the seabed and subsoil of the submarine areas that extend beyond its territorial sea throughout the natural prolongation of its land territory to the outer edge of the continental margin, or to a distance of 200 nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured where the outer edge of the continental margin does not extend up to that distance.

2. The continental shelf of a coastal State shall not extend beyond the limits provided for in paragraphs 4 to 6.

3. The continental margin comprises the submerged prolongation of the land mass of the coastal State, and consists of the seabed and subsoil of the shelf, the slope and the rise. It does not include the deep ocean floor with its oceanic ridges or the subsoil thereof.

4. (a) For the purposes of this Convention, the coastal State shall establish the outer edge of the continental margin wherever the margin extends beyond 200 nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured, by either:

(i) a line delineated in accordance with paragraph 7 by reference to the outermost fixed points at each of which the thickness of sedimentary rocks is at least 1 per cent of the shortest distance from such point to the foot of the continental slope, or

(ii) a line delineated in accordance with paragraph 7 by reference to fixed points not more than 60 nautical miles from the foot of the continental slope.

(b) In the absence of evidence to the contrary, the foot of the continental slope shall be determined as the point of maximum change in the gradient at its base.

5. The fixed points comprising the line of the outer limits of the continental shelf on the seabed, drawn in accordance with paragraph 4 (a)(i) and (ii), either shall not exceed 350 nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured or shall not exceed 100 nautical miles from the 2,500 metre isobath, which is a line connecting the depth of 2,500 metres.

6. Notwithstanding the provisions of paragraph 5, on submarine ridges, the outer limit of the continental shelf shall not exceed 350 nautical miles. from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured. This paragraph does not apply to submarine elevations that are natural.
components of the continental margin, such as its plateaux, rises, caps, banks and spurs.

7. The coastal State shall delineate the outer limits of its continental shelf, where that shelf extends beyond 200 nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured, by straight lines not exceeding 60 nautical miles in length, connecting fixed points, defined by coordinates of latitude and longitude.

8. Information on the limits of the continental shelf beyond 200 nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured shall be submitted by the coastal State to the Commission on the Limits of the Continental Shelf set up under Annex II on the basis of equitable geographical representation. The Commission shall make recommendations to coastal States on matters related to the establishment of the outer limits of their continental shelf. The limits of the shelf established by a coastal State on the basis of these recommendations shall be final and binding.

9. The coastal State shall deposit with the Secretary-General of the United Nations charts and relevant information, including geodetic data, permanently describing the outer limits of its continental shelf. The Secretary-General shall give due publicity thereto.

10. The provisions of this article are without prejudice to the question of delimitation of the continental shelf between States with opposite or adjacent coasts.

PART VIII
REGIME OF ISLANDS

Article 121
Regime of islands

1. An island is a naturally formed area of land, surrounded by water, which is above water at high tide.
2. Except as provided for in paragraph 3, the territorial sea, the contiguous zone, the exclusive economic zone and the continental shelf of an island are determined in accordance with the provisions of this Convention applicable to other land territory.
3. Rocks which cannot sustain human habitation or economic life of their own shall have no exclusive economic zone or continental shelf.

الملحق رقم (02): رسالة الصين إلى الأمم المتحدة بشأن بحر الصين الجنوبي وخريطة خط التسع نقاط(2009)

(Translation)

CML/17/2009

New York, 7 May 2009

The Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations presents its compliments to the Secretary-General of the United Nations and, with reference to the Joint Submission by Malaysia and the Socialist Republic of Viet Nam dated 6 May 2009, to the Commission on the Limits of the Continental Shelf (hereinafter referred to as "the Commission") concerning the outer limits of the continental shelf beyond 200 nautical miles, has the honor to state the position as follows:

China has indisputable sovereignty over the islands in the South China Sea and the adjacent waters, and enjoys sovereign rights and jurisdiction over the relevant waters as well as the seabed and subsoil thereof (see attached map). The above position is consistently held by the Chinese Government, and is widely known by the international community.

The continental shelf beyond 200 nautical miles as contained in the Joint Submission by Malaysia and the Socialist Republic of Viet Nam has seriously infringed China's sovereignty, sovereign rights and jurisdiction in the South China Sea. In accordance with Article 5(a) of Annex I to the Rules of Procedure of the Commission on the Limits of the Continental Shelf, the Chinese Government seriously requests the Commission not to consider the Joint Submission by Malaysia and the Socialist Republic of Viet Nam. The Chinese Government has informed Malaysia and the Socialist Republic of Viet Nam of the above position.

The Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations requests that this Note Verbale be circulated to all members of the Commission, all States Parties to the United Nations Convention on the Law of the Sea as well as all Members of the United Nations.

The Permanent Mission of the People's Republic of China to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary-General of the United Nations the assurances of its highest consideration.

H.E. Mr. BAN KI-MOON
Secretary-General
The United Nations
NEW YORK

Attached Map



الملحق رقم (03): إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي

ASEAN-China Declaration on the Conduct of Parties in the South China sea

DECLARATION ON THE CONDUCT OF PARTIES IN THE SOUTH CHINA SEA

The Governments of the Member States of ASEAN and the Government of the People's Republic of China,

REAFFIRMING their determination to consolidate and develop the friendship and cooperation existing between their people and governments with the view to promoting a 21st century-oriented partnership of good neighbourliness and mutual trust;

COGNIZANT of the need to promote a peaceful, friendly and harmonious environment in the South China Sea between ASEAN and China for the enhancement of peace, stability, economic growth and prosperity in the region;

COMMITTED to enhancing the principles and objectives of the 1997 Joint Statement of the Meeting of the Heads of State/Government of the Member States of ASEAN and President of the People's Republic of China;

DESIRING to enhance favourable conditions for a peaceful and durable solution of differences and disputes among countries concerned;

HEREBY DECLARE the following:

1. The Parties reaffirm their commitment to the purposes and principles of the Charter of the United Nations, the 1982 UN Convention on the Law of the Sea, the Treaty of Amity and Cooperation in Southeast Asia, the Five Principles of Peaceful Coexistence, and other universally recognized principles of international law which shall serve as the basic norms governing state-to-state relations;

2. The Parties are committed to exploring ways for building trust and confidence in accordance with the above-mentioned principles and on the basis of equality and mutual respect;

3. The Parties reaffirm their respect for and commitment to the freedom of navigation in and overflight above the South China Sea as provided for by the universally recognized principles of international law, including the 1982 UN Convention on the Law of the Sea;

4. The Parties concerned undertake to resolve their territorial and jurisdictional disputes by peaceful means, without resorting to the threat or use of force, through friendly consultations and negotiations by sovereign states directly concerned, in accordance with universally recognized principles of international law, including the 1982 UN Convention on the Law of the Sea;

5. The Parties undertake to exercise self-restraint in the conduct of activities that would complicate or escalate disputes and affect peace and stability including, among others, refraining from action of inhabiting on the presently uninhabited islands, reefs, shoals, cays, and other features and to handle their differences in a constructive manner.

   Pending the peaceful settlement of territorial and jurisdictional disputes, the Parties concerned undertake to intensify efforts to seek ways, in the spirit of cooperation and understanding, to build trust and confidence between and among them, including:

   a. holding dialogues and exchange of views as appropriate between their defense and military officials;

   b. ensuring just and humane treatment of all persons who are either in danger or in distress;

   c. notifying, on a voluntary basis, other Parties concerned of any impending joint/combined military exercise; and

   d. exchanging, on a voluntary basis, relevant information.

6. Pending a comprehensive and durable settlement of the disputes, the Parties concerned may explore or undertake cooperative activities. These may include the following:

   a. marine environmental protection;
   b. marine scientific research;
   c. safety of navigation and communication at sea;
   d. search and rescue operation; and
   e. combating transnational crime, including but not limited to trafficking in illicit drugs, piracy and armed robbery at sea, and illegal traffic in arms.

The modalities, scope and locations, in respect of bilateral and multilateral cooperation should be agreed upon by the Parties concerned prior to their actual implementation.

7. The Parties concerned stand ready to continue their consultations and dialogues concerning relevant issues, through modalities to be agreed by them, including regular consultations on the observance of this Declaration, for the purpose of promoting good neighbourliness and transparency, establishing harmony, mutual understanding and cooperation, and facilitating peaceful resolution of disputes among them;

8. The Parties undertake to respect the provisions of this Declaration and take actions consistent therewith;

9. The Parties encourage other countries to respect the principles contained in this Declaration;

10. The Parties concerned reaffirm that the adoption of a code of conduct in the South China Sea would further promote peace and stability in the region and agree to work, on the basis of consensus, towards the eventual attainment of this objective.

Done on the Fourth Day of November in the Year Two Thousand and Two in Phnom Penh, the Kingdom of Cambodia.

For Brunei Darussalam

Mohamed Bolkiah
Minister of Foreign Affairs

For the People's Republic of China

Wang Yi
Special Envoy and
Vice Minister of Foreign Affairs

For the Kingdom of Cambodia

HOR Namhong
Senior Minister and Minister of
Foreign Affairs and International Cooperation

الملحق رقم (04): مقتطف من حكم هيئة التحكيم الدائمة في قضية بحر الصين الجنوبي في 12 يوليو 2016، المتعلق برفض الحقوق التاريخية الصينية داخل خط التسع نقاط

PCA Case N° 2013-19

IN THE MATTER OF THE SOUTH CHINA SEA ARBITRATION

- before -

AN ARBITRAL TRIBUNAL CONSTITUTED UNDER ANNEX VII TO THE 1982 UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA

- between -

THE REPUBLIC OF THE PHILIPPINES

- and -

THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

AWARD

Arbitral Tribunal:

Judge Thomas A. Mensah (Presiding Arbitrator)
Judge Jean-Pierre Cot
Judge Stanislaw Pawlak
Professor Alfred H.A. Soons
Judge Rüdiger Wolfrum

Registry:

Permanent Court of Arbitration

12 July 2016

or unexpected. The Convention was a package that did not, and could not, fully reflect any State's prior understanding of its maritime rights. Accession to the Convention reflects a commitment to bring incompatible claims into alignment with its provisions, and its continued operation necessarily calls for compromise by those States with prior claims in excess of the Convention's limits.

(b) China's Claim to Historic Rights in the South China Sea

263. The Tribunal has held, in the preceding Section, that the entry into force of the Convention had the effect of superseding any claim by China to historic rights to the living and non-living resources within the 'nine-dash line' beyond the limits of China's maritime zones as provided for by the Convention. This conclusion would, in one sense, suffice to decide the dispute presented by the Philippines' Submissions No. 1 and 2. The Tribunal nevertheless considers it important, for the sake of completeness, to distinguish among China's claims to historic rights and to separate those that are, in fact, in excess of and incompatible with the Convention, from those that are not. The Tribunal considers that, in ratifying the Convention, China has, in fact, relinquished far less in terms of its claim to historic rights than the foregoing conclusion might initially suggest. The Tribunal also considers that this is an area where communications between the Parties have been characterised by a high degree of confusion and misunderstanding.

264. In its public statements, diplomatic correspondence, and in its public Position Paper of 7 December 2014, China has repeatedly asserted its sovereignty over the Spratly Islands and Scarborough Shoal.[255] According to China, its nationals have historically engaged in navigation and trade in the South China Sea and the activities of Chinese fishermen in residing, working, and living among the Spratly Islands "are all manifestly recorded in Geng Lu Bu (Manual of Sea Routes) which was passed down from generation to generation among Chinese fishermen."[256] There is, indeed, much interesting evidence—from all sides—that could be considered by a tribunal empowered to address the question of sovereignty over the Spratly Islands and Scarborough Shoal. This Tribunal, however, is not empowered to address that question. For its part, the Philippines has likewise argued about the historical limits of China's land territory, the degree of China's historical commitment to oceangoing trade and navigation,

255 *See, e.g.*, China's Position Paper, para. 4.

256 Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, *Foreign Ministry Spokesperson Hua Chunying's Remarks on Relevant Issue about Taiping Dao* (3 June 2016), *available at* <www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/t1369189.shtml>; *see also* Letter from the Ambassador of the People's Republic of China to the Netherlands to the individual members of the Tribunal (3 June 2016).

> agreements do not affect the enjoyment by other States Parties of their rights or the performance of their obligations under this Convention.
>
> 4. States Parties intending to conclude an agreement referred to in paragraph 3 shall notify the other States Parties through the depositary of this Convention of their intention to conclude the agreement and of the modification or suspension for which it provides.

Similarly, the subsequent practice of the States parties may bear on the interpretation of a treaty pursuant to Article 31 of the Vienna Convention, or a new rule of customary international law may emerge to modify the provisions of a treaty. International law is not static.

275. The Tribunal does not consider it necessary here to address in general whether and under which conditions the Convention may be modified by State practice.[259] It is sufficient to say that a unilateral act alone is not sufficient. Such a claim would require the same elements discussed above with respect to historic rights: the assertion by a State of a right at variance with the Convention, acquiescence therein by the other States Parties, and the passage of sufficient time to establish beyond doubt the existence of both the right and a general acquiescence. Here, however, there is no basis for such a claim. Since the adoption of the Convention, historic rights were mentioned in China's *Exclusive Economic Zone and Continental Shelf Act*,[260] but without anything that would enable another State to know the nature or extent of the rights claimed. The extent of the rights asserted within the 'nine-dash line' only became clear with China's Notes Verbales of May 2009. Since that date, China's claims have been clearly objected to by other States. In the Tribunal's view, there is no acquiescence.

(d) Conclusion

276. The Philippines' Submissions No. 1 and 2 are linked and represent two aspects of one dispute concerning the source of maritime rights and entitlements in the South China Sea.

277. With respect to Submission No. 1, for the reasons set out above, the Tribunal concludes that, as between the Philippines and China, the Convention defines the scope of maritime entitlements in the South China Sea, which may not extend beyond the limits imposed therein.

---

259 The Tribunal will address the role of State practice in the interpretation of the Convention, in accordance with Article 31 of the Vienna Convention on the Law of Treaties, in relation to the interpretation of Article 121 of the Convention. See paragraphs 552 to 553 below.

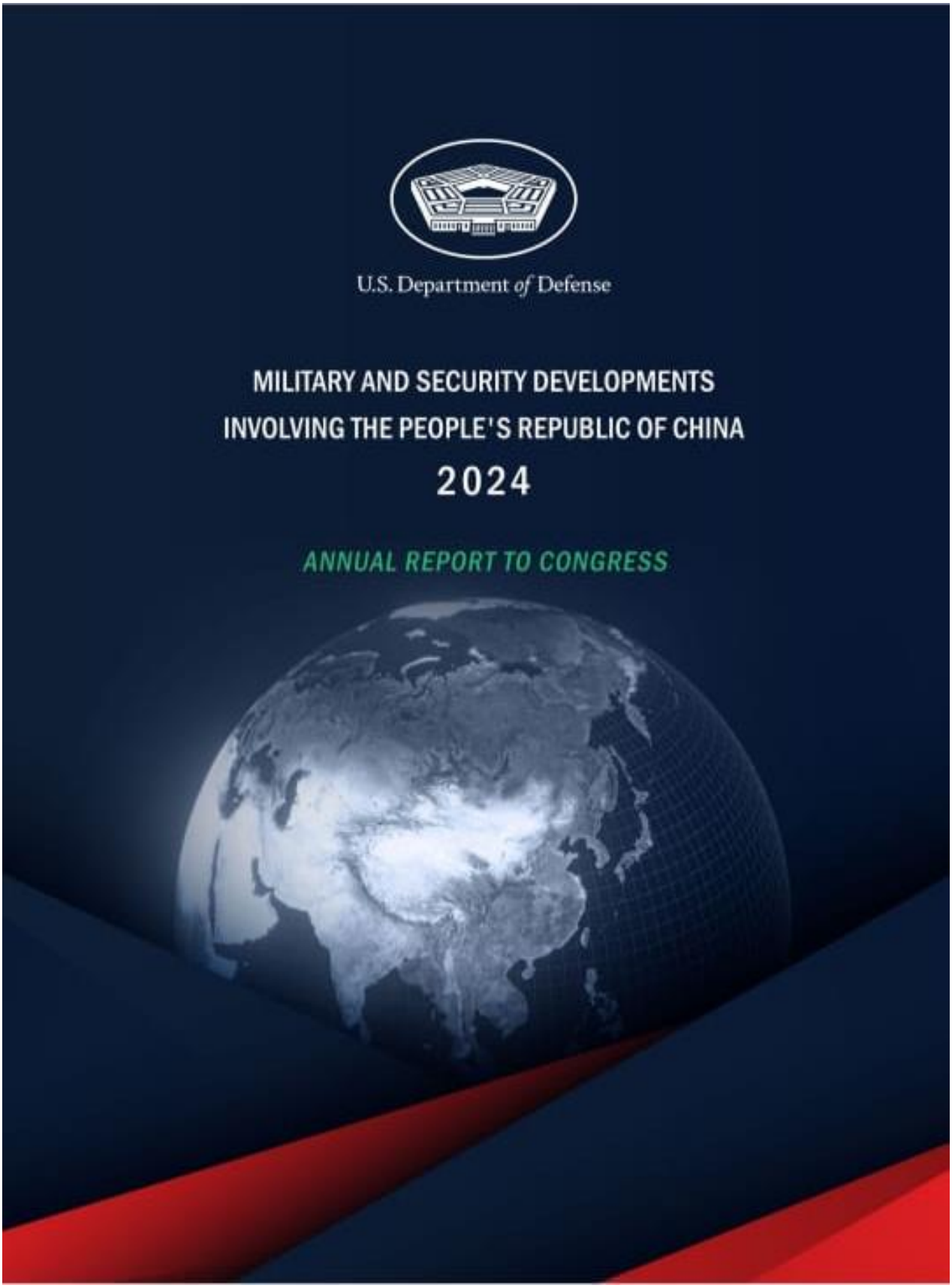
260 People's Republic of China, Exclusive Economic Zone and Continental Shelf Act (26 June 1998), *available at* <www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/11/content_1383573.htm> *also available at* <www.un.org/depts/los/legislationandtreaties/pdffiles/chn_1998_eez_act.pdf>.

278. With respect to Submission No. 2, for the reasons set out above, the Tribunal concludes that, as between the Philippines and China, China's claims to historic rights, or other sovereign rights or jurisdiction, with respect to the maritime areas of the South China Sea encompassed by the relevant part of the 'nine-dash line' are contrary to the Convention and without lawful effect to the extent that they exceed the geographic and substantive limits of China's maritime entitlements under the Convention. The Tribunal concludes that the Convention superseded any historic rights or other sovereign rights or jurisdiction in excess of the limits imposed therein.

* * *

الملحق رقم (05): تقرير وزارة الدفاع الأمريكية

Military and Security Developments Involving the PRC 2024



PEOPLE'S LIBERATION ARMY NAVY (PLAN)

Key Takeaways

- Numerically, the PRC has the largest navy in the world with a battle force of over 370 ships and submarines, including more than 140 major surface combatants. The PLAN is largely composed of modern multi-mission ships and submarines.
- The PLAN is continuing construction of RENHAI class guided-missile cruisers (CG), LUYANG III MOD class guided-missile destroyers (DDG), and JIANGKAI II MOD and JIANGKAI III classes of guided-missile frigates as of the first half of 2024.
- A fourth YUSHEN (Type 075) class amphibious assault ship (LHA) is outfitting as of early 2024 and will begin sea trials in late summer. The PLAN began constructing the new YULAN class (Type 076) LHA in early 2024, which will be fitted with an electromagnetic catapult for UAVs.
- In 2022, the PLAN launched its third aircraft carrier, CV-18 *Fujian*, which began sea trials in mid-2024 and is expected to enter operational service in 2025.
- In the near term, the PLAN will have the ability to conduct long-range precision strikes against land targets from its submarine and surface combatants using land-attack cruise missiles (LACMs), notably enhancing the PRC's power projection capability.
- The PRC continues to challenge foreign military activities in its maritime zones in a manner inconsistent with customary international law in the UNCLOS. The PLAN conducts activities in the EEZs of other countries, including the United States, Australia, the Philippines, Vietnam, and Malaysia.
- In 2023, two PRC icebreakers and one cargo vessel conducted the 40th PRC Antarctic research expedition with a key task of building its fifth research station in Antarctica.
- In 2023, the PLAN continued to grow its ability to perform missions beyond the First Island Chain (FIC) by conducting the first extended area deployment of its new YUSHEN-class LHA and carrying out three deployments with CV-17 *Shandong* to the Philippine Sea, a record number for any PLAN carrier in a calendar year.

Numerically, the PRC has the largest navy in the world with a battle force of over 370 ships and submarines, including over 140 major surface combatants. The PLAN is largely composed of modern multi-mission ships and submarines. As of mid-2024, the PLAN is outfitting the 9th and 10th RENHAI CG units. As many as 10 LUYANG III MOD DDGs are in various stages of construction, outfitting, or sea trials. The first two JIANGKAI III FFGs will conduct sea trials during summer 2024. The PRC will build more of these units as well as the smaller and less capable JIANGKAI II MOD FFG, at least two of which are under construction as of mid-2024. The PLAN is outfitting a fourth YUSHEN LHA which launched in late 2023 and will likely begin sea trials in the second half of 2024. The PLAN began construction on the new YULAN class (Type 076)

LHA by early 2024, which is expected to be fitted with an electromagnetic catapult for UAVs. The PLAN's third aircraft carrier, *Fujian*, began its sea trials in the first half of 2024 and remains on track for a 2025 operational capability.

The PRC has long challenged foreign military activities in its territorial seas and EEZ in a manner inconsistent with customary international law in the UNCLOS. However, in recent years, the PLA has begun conducting the same types of military activities inside and outside the FIC in the EEZs of other countries, including the United States. This activity highlights the PRC's double standard in the application of its interpretation of international law. Examples include sending intelligence collection ships to collect on military exercises, such as the Rim of the Pacific exercises off Hawaii in 2014, 2018, and 2022, and the TALISMAN SABER exercises off Australia in 2017, 2019, and 2021, as well as operating near Alaska in 2017 and 2021. PRC intelligence collection ships operated near sensitive defense facilities off Australia's west coast in May 2022 and near Japan in July 2022. PRC survey ships are extremely active in the SCS, frequently operating in the claimed EEZs of other nations in the region, such as the Philippines, Vietnam, and Malaysia.

The PRC's 2019 defense white paper described the PLAN as adjusting to changes in the strategic requirements of near seas defense and far seas protection, noting that it was "speeding up the transition of its tasks from defense on the near seas to protection missions on the far seas..." Toward the PRC's goal of building a "strong and modernized navy force," the PLAN has replaced or updated its previous generations of platforms that had limited capabilities in favor of larger, modern multi-mission combatants. Today, the PLAN is largely composed of modern multi-role platforms featuring advanced anti-ship, anti-air, and anti-submarine weapons and sensors. The PLAN is emphasizing maritime joint operations and joint integration with the other branches of the PLA. This modernization aligns with the PRC's growing emphasis on the maritime domain and increasing demands for the PLAN to operate at greater distances from mainland China.

The PLAN organizes, mans, trains, and equips the PLA's naval and naval aviation forces as well as the PLANMC, which is subordinate to the PLAN. The PLAN continues to implement structural reforms that began in late 2015 and early 2016. The PLA-wide reforms removed the PLAN headquarters from conducting operations, which became the purview of the PLA's joint theater commands, focusing it instead on organizing, manning, training, and equipping naval forces.

Service Roles and Missions. The PLAN continues to develop into a global force, gradually extending its operational reach beyond East Asia into a sustained ability to operate at increasingly longer ranges, including a continuous presence in the Gulf of Aden. The PLAN's latest surface and subsurface platforms enable combat operations beyond the reach of the PRC's land-based defenses. In particular, the PRC's growing force of aircraft carriers extend air defense coverage of deployed task groups beyond the range of land-based defenses, enabling operations farther from China's shore. The PLAN's emerging requirement for sea-based land-attack systems will enhance the PRC's ability to project power. Furthermore, the PLAN has a sizable force of highly capable logistical replenishment ships to support long-distance, long-duration deployments, including two new FUYU class fast combat support ships (AOEs) built specifically to support aircraft carrier and large-deck amphibious ship operations. The PLAN's expanding fleet of large modern amphibious warships enable it to conduct a wide range of expeditionary operations wherever PRC interests are threatened or in support of PRC participation in internationally sanctioned operations. The

MAJOR NAVAL UNITS



Service Capabilities and Modernization. The PLAN has highly prioritized modernizing its submarine force but its force structure continues to grow modestly as it matures its force, integrates new technologies, and expands its shipyards. The PLAN operates six nuclear-powered ballistic missile submarines (SSBN), six nuclear-powered attack submarines (SSN), and 48 diesel-powered/air-independent powered attack submarines (SS). Despite the ongoing retirement of older hulls, the PLAN's submarine force is expected to grow to 65 units by 2025 and 80 units by 2035 due to an expansion of submarine construction capacity.

The PRC continues to increase its inventory of conventional submarines capable of firing advanced ASCMs. Between the mid-1990s and mid-2000s, the PLAN purchased 12 Russian-built KILO

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى بالإنجليزية	المعنى بالعربية
AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank	**البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية**
AMTI	Asia Maritime Transparency Initiative	**مبادرة الشفافية البحرية في آسيا**
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	**رابطة دول جنوب شرق آسيا**
AUKUS	Australia-United Kingdom-United States	**تحالف أوكوس (أستراليا–المملكة المتحدة–الولايات المتحدة)**
BP	British Petroleum	**شركة بريتيش بتروليوم**
CFR	Council on Foreign Relations	**مجلس العلاقات الخارجية**
CNAS	Center for a New American Security	**مركز الأمن الأمريكي الجديد**
CSIS	Center for Strategic and International Studies	**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**
EDCA	Enhanced Defense Cooperation Agreement	**اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز (الفلبين–الولايات المتحدة)**
EEZ	Exclusive Economic Zone	**المنطقة الاقتصادية الخالصة**

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	U.S. Energy Information Administration	EIA
الحرب الإلكترونية والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع	Electronic Warfare / Intelligence, Surveillance and Reconnaissance	EW/ISR
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	Food and Agriculture Organization	FAO
حرية الملاحة	Freedom of Navigation	FON
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
وكالة الطاقة الدولية	International Energy Agency	IEA
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية	International Institute for Strategic Studies	IISS
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF
معهد دراسات جنوب شرق آسيا	Institute of Southeast Asian Studies	ISEAS
الغاز الطبيعي المسال	Liquefied Natural Gas	LNG
محكمة التحكيم الدائمة	Permanent Court of Arbitration	PCA
الحوار الأمني الرباعي (الولايات المتحدة–اليابان–أستراليا–الهند)	Quadrilateral Security Dialogue	QUAD

مؤسسة راند للأبحاث والتطوير	Research ANd Development Corporation	**RAND**
مدرسة راجاراتنام للدراسات الدولية	S. Rajaratnam School of International Studies	**RSIS**
قطاع التنقيب / عقد الخدمة	Service Contract / Block	**SC**
مبادرة استكشاف الوضع الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي	South China Sea Strategic Situation Probing Initiative	**SCSPI**
معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام	Stockholm International Peace Research Institute	**SIPRI**
خطوط المواصلات البحرية	Sea Lines of Communication	**SLOC**
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	United Nations Convention on the Law of the Sea	**UNCLOS**
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UN Conference on Trade and Development	**UNCTAD**
القيادة الأمريكية للمحيط الهادئ	United States Pacific Command	**USPACOM**
هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية	United States Geological Survey	**USGS**
شركة الهند الشرقية الهولندية	Vereenigde Oost-Indische Compagnie	**VOC**

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
1	التوزيع الجغرافي للدول الساحلية والدول الحبيسة في العالم	16
2	المسارات الملاحية التجارية الرئيسية ونقاط الاختناق البحرية في العالم	18
3	نقاط الاختناق النفطية في العالم	20
4	الخريطة العملياتية لإغراق الطراد الأرجنتيني ARA Belgrano خلال حرب فوكلاند 1982	22
5	القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي	24
6	الإمبراطوريتان الإسبانية والبرتغالية ومساراتهما التجارية البحرية-(1581 1640)	32
7	القناة الإنجليزية وبحر الشمال في القرن السابع عشر	45
8	سلسلة الجزر الأولى (First Island Chain) في الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين	52
9	الامتداد الجغرافي لبحر الصين الجنوبي وموقعه الإقليمي	61
10	المسارات الملاحية البديلة حول مضيق ملقا في جنوب شرق آسيا	63
11	الموقع الجغرافي لمضيق ملقا في سياق ظاهرة القرصنة البحرية	65
12	تدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر بحر الصين الجنوبي بالتريليون قدم مكعب، 2023	68
13	موقع شعاب إيروكوا (Iroquois Reef) داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلبينية	69
14	أحواض النفط والغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي	72
15	تداخل مناطق التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية مع المطالب البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	74
16	موقع حقل سامباغيتا الغازي وقطاع SC 72 في منطقة بنك ريد المتنازع عليها	75
17	مناطق الاستكشاف والتطوير في بحر الصين الجنوبي	77
18	الكثافة الملاحية وحركة ناقلات النفط في مضيق سنغافورة سنة 2024	78
19	خطوط المواصلات البحرية الاستراتيجية (SLOC) بين الشرق الأوسط وشرق آسيا عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي	80
20	الأنشطة البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي سنة 2022	83
21	الأعماق والانحدار التكتوني في خندق مانيلا ببحر الصين الجنوبي	86
22	الموقع الاستراتيجي لمضيق لوزون	87
23	التنافس الاستراتيجي الأمريكي–الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك	89
24	مضيق مياكو ضمن استراتيجية السلسلة الأولى للجزر الصينية	91
25	قاعدة يولين البحرية في هاينان ودورها في الردع النووي البحري الصيني	92
26	التمدد الجيوستراتيجي الصيني وإسقاط القوة في بحر الصين الجنوبي عبر القواعد والجزر الاصطناعية	96
27	"عقد اللؤلؤ" الصينية (String of Pearls) والامتداد البحري الصيني في المحيط الهندي	99
28	التوزيع الجغرافي للمطالبات السيادية في بحر الصين الجنوبي	103

29	خريطة المطالبات البحرية الصينية ومواقع بناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي	**108**
30	مسارات مبادرة الحزام والطريق البرية والبحرية وما يرتبط بها من مشاريع اقتصادية	**117**
31	المنشآت العسكرية الصينية في المواقع المحتلة ببحر الصين الجنوبي ونطاقات تغطيتها	**128**
32	عمليات حرية الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي (ماي 2017 – جانفي 2019)	**133**
33	أيام دوريات خفر السواحل الصيني في المواقع المتنازع عليها ببحر الصين الجنوبي عام 2022	**134**
34	الجيوسياسة الاستراتيجية لتحالف أوكوس (AUKUS) وتوزيع القواعد البحرية	**138**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	شبكات القواعد البحرية للقوى الكبرى	**31**
2	مستويات السيطرة البحرية ووظائف القوة البحرية في الفكر الاستراتيجي لكوربيت	**48**
3	مقارنة بين التفسير الواقعي ونقد وليد عبد الحي في تفسير السلوك البحري الصيني	**54**
4	توزيع الموارد المعدنية والغاز الطبيعي بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي (تقديرات الاحتياطيات والطلب السنوي)	**70**
5	تجارة الدول الرئيسية في الأسيان مع الصين 2024	**81**
6	إعادة تشكيل الشبكة الأمنية الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي كآلية لموازنة الصعود الصيني(2020-2025)	**101**
7	مقارنة مطالبات الأطراف المتنازعة في بحر الصين الجنوبي	**106**
8	أبرز الأزمات والحوادث الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي–(1974 2024)	**109**
9	أبعاد التحول في حرية الملاحة البحرية والجوية ببحر الصين الجنوبي	**136**
10	استراتيجيات الاستجابة الإقليمية والدولية للجزر الاصطناعية(2016-2025)	**139**
11	مؤشرات تحول ميزان القوى في بحر الصين الجنوبي (2013 مقابل2024)	**143**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	التكامل بين مستويات التحليل والمقاربات النظرية في تفسير النفوذ البحري	57
02	جزيرة فايري كروس (Fiery Cross Reef) بعد أعمال الردم والتحصين العسكري في بحر الصين الجنوبي	121
03	صورة فضائية لتطور واستصلاح شعاب ميشيف (Mischief Reef) ضمن جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي	122
04	منشآت الحرب الإلكترونية والاستطلاع (EW/ISR) في سوبي ريف، بحر الصين الجنوبي	122
05	صورة فضائية لشعاب أنتلوب ريف (Antelope Reef) في أرخبيل سبراتلي، 17 مارس2026	124

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017.
2. Bateman, Sam, and Ralf Emmers. *Security in the South China Sea.* London: Routledge, 2009.
3. Beckley, Michael. *Unrivaled: Why America Will Remain the World's Sole Superpower.* Ithaca: Cornell University Press, 2018.
4. Beckley, Michael, and Hal Brands. *Danger Zone: The Coming Conflict with China.* New York: W.W. Norton, 2022.
5. Bhatt, Pooja. *Nine Dash Line: Deciphering the South China Sea Conundrum.* New Delhi: KW Publishers, 2020.
6. Booth, Ken. *Navies and Foreign Policy.* London: Routledge, 1977.
7. Brautigam, Deborah. *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa.* Oxford: Oxford University Press, 2009.
8. Buszynski, Leszek, and Christopher B. Roberts, eds. *The South China Sea Maritime Dispute: Political, Legal and Regional Perspectives.* London: Routledge, 2015.
9. Callahan, William A. *China: The Pessoptimist Nation.* Oxford: Oxford University Press, 2010.
10. Campbell, Kurt M. *The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia.* New York: Twelve, 2016.
11. Castex, Raoul. *Strategic Theories.* Translated by Eugenia C. Kiesling. Annapolis: Naval Institute Press, 1994.
12. Cheung, Tai Ming. *Fortifying China: The Struggle to Build a Modern Defense Economy.* Ithaca: Cornell University Press, 2009.
13. Christensen, Thomas J. *The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power.* New York: W.W. Norton, 2015.
14. Churchill, R.R., and A.V. Lowe. *The Law of the Sea.* 3rd ed. Manchester: Manchester University Press, 1999.
15. Cole, Bernard D. *The Great Wall at Sea: China's Navy in the Twenty-First Century.* 2nd ed. Annapolis: Naval Institute Press, 2010.
16. Corbett, Julian S. *Some Principles of Maritime Strategy.* London: Longmans, Green and Co., 1911. Reprint, Annapolis: Naval Institute Press, 1988.
17. Cordesman, Anthony H. *Iran and the Gulf Military Balance.* Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2019.
18. Dean, Richard G., and Robert A. Dalrymple. *Coastal Processes with Engineering Applications.* Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
19. Diffie, Bailey W., and George D. Winius. *Foundations of the Portuguese Empire, 1415–1580.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1977.

20. Dombrowski, Peter, and Eugene Gholz. *Buying Military Transformation.* New York: Columbia University Press, 2006.
21. Doshi, Rush. *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order.* Oxford: Oxford University Press, 2021.
22. Elliott, J. H. *Empires of the Atlantic World: Britain and Spain in America 1492–1830.* New Haven: Yale University Press, 2006.
23. Emmers, Ralf. *Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia.* London: Routledge, 2010.
24. Erickson, Andrew S. *Chinese Naval Shipbuilding: An Ambitious and Uncertain Course.* Annapolis: Naval Institute Press, 2017.
25. Erickson, Andrew S., and Lyle J. Goldstein, eds. *China's Energy Strategy: The Impact on Beijing's Maritime Policies.* Annapolis: Naval Institute Press, 2011.
26. Erickson, Andrew S., and Ryan D. Martinson, eds. *China's Maritime Gray Zone Operations.* Annapolis: Naval Institute Press, 2019.
27. Fravel, M. Taylor. *Active Defense: China's Military Strategy since 1949.* Princeton: Princeton University Press, 2019.
28. Fravel, M. Taylor. *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes.* Princeton: Princeton University Press, 2008.
29. Freymann, Eyck. *One Belt One Road: Chinese Power Meets the World.* Cambridge: Harvard University Press, 2021.
30. Friedberg, Aaron L. *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia.* New York: W.W. Norton, 2011.
31. Friedman, Norman. *Fighting the Great War at Sea: Strategy, Tactics and Technology.* Barnsley: Seaforth Publishing, 2014.
32. Friedman, Norman. *Seapower as Strategy: Navies and National Interests.* Annapolis: Naval Institute Press, 2001.
33. Gaastra, Femme. *The Dutch East India Company: Expansion and Decline.* Zutphen: Walburg Pers, 2003.
34. Goldsmith, Jack L., and Eric A. Posner. *The Limits of International Law.* Oxford: Oxford University Press, 2005.
35. Goh, Evelyn. *Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies.* Washington, D.C.: East-West Center, 2005.
36. Gray, Colin S. *The Strategy Bridge: Theory for Practice.* Oxford: Oxford University Press, 2010.
37. Grove, Eric J. *The Future of Sea Power.* London: Routledge, 1990.
38. Hayton, Bill. *The South China Sea: The Struggle for Power in Asia.* New Haven: Yale University Press, 2014.
39. Heginbotham, Eric, et al. *China's Evolving Nuclear Deterrent: Major Drivers and Issues for the United States.* Santa Monica: RAND Corporation, 2017.

40. Hill, J.R. *Maritime Strategy for Medium Powers.* Annapolis: Naval Institute Press, 1986.
41. Hillman, Jonathan E. *The Emperor's New Road: China and the Project of the Century.* New Haven: Yale University Press, 2020.
42. Holmes, James R., and Toshi Yoshihara. *Red Star over the Pacific: China's Rise and the Challenge to U.S. Maritime Strategy.* Annapolis: Naval Institute Press, 2010.
43. Hu Bo. *Chinese Maritime Power in the 21st Century: Strategic Planning, Policy and Predictions.* London: Routledge, 2020.
44. Hughes, Wayne P. *Fleet Tactics and Coastal Combat.* 2nd ed. Annapolis: Naval Institute Press, 2000.
45. Ikenberry, G. John. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars.* Princeton: Princeton University Press, 2001.
46. Jayewardene, Hiran W. *The Regime of Islands in International Law.* Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1990.
47. Johnston, Alastair Iain. *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History.* Princeton: Princeton University Press, 1995.
48. Kaplan, Robert D. *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate.* New York: Random House, 2012.
49. Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of British Naval Mastery.* London: Penguin Books, 2001.
50. Kirchberger, Sarah. *Assessing China's Naval Power: Technological Innovation, Economic Constraints, and Strategic Implications.* Berlin: Springer, 2015.
51. Luu Van Loi. *The Sino-Vietnamese Difference on the Hoang Sa and Truong Sa Archipelagos.* Hanoi: The Gioi Publishers, 1996.
52. Luttwak, Edward N. *The Rise of China vs. the Logic of Strategy.* Cambridge: Belknap Press, 2012.
53. Mahan, Alfred Thayer. *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783.* Boston: Little, Brown and Company, 1890.
54. Mawdsley, Evan. *The War for the Seas: A Maritime History of World War II.* New Haven: Yale University Press, 2019.
55. Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: W.W. Norton, 2001.
56. Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace.* 7th ed. Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton. New York: McGraw-Hill, 2006.
57. Nye, Joseph S., Jr. *The Future of Power.* New York: PublicAffairs, 2011.
58. Parker, Geoffrey. *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500–1800.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

59. Percival, Bronson. *The Dragon Looks South: China and Southeast Asia.* Westport: Praeger, 2007.
60. Poling, Greg. *On Dangerous Ground: America's Century in the South China Sea.* Oxford: Oxford University Press, 2022.
61. Polmar, Norman, and Kenneth J. Moore. *Cold War Submarines: The Design and Construction of U.S. and Soviet Submarines.* Washington, D.C.: Potomac Books, 2004.
62. Pugh, Philip. *The Cost of Seapower: The Influence of Money on Naval Affairs from 1815 to the Present Day.* London: Conway Maritime Press, 1986.
63. Rapp-Hooper, Mira. *Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances.* Cambridge: Harvard University Press, 2020.
64. Roach, J. Ashley, and Robert W. Smith. *Excessive Maritime Claims.* 3rd ed. Leiden: Martinus Nijhoff, 2012.
65. Rodrigue, Jean-Paul. *The Geography of Transport Systems.* 5th ed. New York: Routledge, 2020.
66. Rolland, Nadège. *China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative.* Seattle: National Bureau of Asian Research, 2017.
67. Schofield, Clive H., and Ian Storey, eds. *The South China Sea Dispute: Increasing Stakes and Rising Tensions.* Washington, D.C.: Jamestown Foundation, 2009.
68. Seager, Robert, II. *Alfred Thayer Mahan: The Man and His Letters.* Annapolis: Naval Institute Press, 1977.
69. Stein, Stanley J., and Barbara H. Stein. *Silver, Trade, and War: Spain and America in the Making of Early Modern Europe.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2000.
70. Stopford, Martin. *Maritime Economics.* 3rd ed. London: Routledge, 2009.
71. Storey, Ian. *Southeast Asia and the Rise of China: The Search for Security.* London: Routledge, 2011.
72. Till, Geoffrey. *Seapower: A Guide for the Twenty-First Century.* 4th ed. London: Routledge, 2018.
73. Tunsjø, Øystein. *Security and Profit in China's Energy Policy: Hedging Against Risk.* New York: Columbia University Press, 2013.
74. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics.* New York: McGraw-Hill, 1979.
75. Wang, Zheng. *Never Forget National Humiliation: Historical Memory in Chinese Politics and Foreign Relations.* New York: Columbia University Press, 2012.
76. Womack, James P., Daniel T. Jones, and Daniel Roos. *The Machine That Changed the World.* New York: Simon & Schuster, 1990.

77. Wu Shicun. *Solving Disputes for Regional Cooperation and Development in the South China Sea: A Chinese Perspective.* Oxford: Chandos Publishing, 2013.
78. Wu Shicun, and Nong Hong, eds. *Arbitration Concerning the South China Sea: Philippines versus China.* Burlington: Ashgate, 2016.
79. Xi Jinping. *The Governance of China.* Vol. 1. Beijing: Foreign Languages Press, 2014.

ثانيا: المقالات العلمية

80. Aquilino, John C. Testimony before the Senate Armed Services Committee, Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture, 117th Cong., March 10, 2022. Washington, D.C.: U.S. Senate, 2022.
81. Baldwin, David A. "Power and International Relations." In *Handbook of International Relations,* edited by Walter Carlsnaes et al., 177–191. London: Sage, 2002.
82. Banlaoi, Rommel C. "The Philippines and the South China Sea Dispute: Security Implications." *Philippine Political Science Journal* 34, no. 1 (2013).
83. Batongbacal, Jay. "The Philippines' Territorial Claims in the South China Sea." *Asian Politics and Policy* 8, no. 1 (2016).
84. Beckman, Robert, and Clive Schofield. "Defining EEZ Claims from Islands: A Potential South China Sea Change." *International Journal of Marine and Coastal Law* 29, no. 2 (2014).
85. Borgerson, Scott G. "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming." *Foreign Affairs* 87, no. 2 (2008).
86. Brooks, Linton F., and Mira Rapp-Hooper. "Extended Deterrence, Assurance, and Reassurance in the Pacific." In *Strategic Asia 2013–14,* edited by Ashley J. Tellis et al., 267–279. Seattle: NBR, 2013.
87. Bueger, Christian. "What Is Maritime Security?" *Marine Policy* 53 (2015).
88. Chi Guocang. "South China Sea as Strategic Bastion for China's Nuclear Submarines." In *China's Maritime Gray Zone Operations,* edited by Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson, 89–95. Annapolis: Naval Institute Press, 2019.
89. Clark, Bryan, and Timothy A. Walton. *Taking Back the Seas: Transforming the U.S. Surface Fleet for Decision-Centric Warfare.* Washington, D.C.: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2019.
90. Clinton, Hillary Rodham. "America's Pacific Century." *Foreign Policy,* November 2011, 56–63.
91. Collins, Gabriel B., and William S. Murray. "No Oil for the Lamps of China?" *Naval War College Review* 61, no. 2 (Spring 2008).

92. Cote, Owen R., Jr. "Assessing the Undersea Balance Between the U.S. and China." SSP Working Paper. Cambridge: MIT Security Studies Program, 2011.
93. Dahm, J. Michael. *Electronic Warfare and Signals Intelligence: A Survey of Technologies and Capabilities on China's Military Outposts in the South China Sea.* Baltimore: Johns Hopkins Applied Physics Laboratory, 2020.
94. Davidson, Philip S. Testimony before the Senate Armed Services Committee, Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture, 117th Cong., March 9, 2021. Washington, D.C.: U.S. Senate, 2021.
95. De Castro, Renato Cruz. "The Philippines in the South China Sea Dispute: Strategic Shift and Its Domestic and Regional Implications." *Asian Security* 14, no. 3 (2018).
96. Dupuy, Florian, and Pierre-Marie Dupuy. "A Legal Analysis of China's Historic Rights Claim in the South China Sea." *American Journal of International Law* 107, no. 1 (2013).
97. Emmers, Ralf. "Indonesia's Role in ASEAN and the South China Sea Disputes." *The Pacific Review* 27, no. 4 (2014).
98. Erickson, Andrew S., and Kevin Bond. "Dredging Under the Radar: China Expands South Sea Footprint." *Wall Street Journal,* August 26, 2015.
99. Erickson, Andrew S., and Colson Sherwood. "China's Maritime Gray Zone Operations: From Coercion to Control." *Naval War College Review* 74, no. 3 (Summer 2021).
100. Erickson, Andrew S., and David J. Yang. "Using the Land to Control the Sea? Chinese Analysts Consider the Antiship Ballistic Missile." *Naval War College Review* 62, no. 4 (Autumn 2009).
101. Erickson, Andrew S., and Lyle J. Goldstein. "Hoping for the Best, Preparing for the Worst: China's Response to US Hegemony." *Journal of Strategic Studies* 29, no. 6 (2006).
102. Erickson, Andrew S., Ryan D. Martinson, and Peter A. Dutton, eds. *China Near Seas Combat Capabilities.* China Maritime Study no. 11. Newport: China Maritime Studies Institute, U.S. Naval War College, 2014.
103. Fravel, M. Taylor. "China's Strategy in the South China Sea." *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 3 (2011).
104. Fravel, M. Taylor, and Charles L. Glaser. "How Much Risk Should the United States Run in the South China Sea?" *International Security* 47, no. 2 (2022).
105. Gao, Zhiguo, and Jia Bing Bing. "The Nine-Dash Line in the South China Sea: History, Status, and Implications." *American Journal of International Law* 107, no. 1 (2013).
106. Gereffi, Gary, and Karina Fernandez-Stark. "Global Value Chain Analysis." Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness, 2016.

107. Goh, Evelyn. "Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia." *International Security* 32, no. 3 (Winter 2007/2008).
108. Golez, Roilo, and Jay Batongbacal. "Escalation at Second Thomas Shoal: Legal and Strategic Dimensions." *Philippine Law Journal* 93, no. 2 (2024).
109. Gray, Colin S. "The Geopolitics of Sea Power." *Naval War College Review* 40, no. 2 (Spring 1987).
110. Gray, Colin S. "The Influence of Space Power upon History." *Comparative Strategy* 15, no. 4 (1996).
111. Hein, James R., et al. "Deep-Ocean Mineral Deposits as a Source of Critical Metals for High- and Green-Technology Applications." *Nature Geoscience* 6 (2013).
112. Hoang Viet. "Gray Zone Operations in the South China Sea: Legal Dimensions." *Asian Yearbook of International Law* 26 (2022).
113. Holmes, James R., and Toshi Yoshihara. "Can China Defend a 'Core Interest' in the South China Sea?" *Washington Quarterly* 34, no. 2 (Spring 2011).
114. Holmes, James R., and Toshi Yoshihara. "China's Energy-Driven Soft Power." *Orbis* 52, no. 1 (Winter 2008).
115. Jervis, Robert. "Cooperation Under the Security Dilemma." *World Politics* 30, no. 2 (January 1978).
116. Johnston, Alastair Iain. "How New and Assertive Is China's New Assertiveness?" *International Security* 37, no. 4 (Spring 2013).
117. Kraska, James, and Raul Pedrozo. "Militarization of Artificial Islands." *Case Western Reserve Journal of International Law* 50 (2018).
118. Kristensen, Hans M., and Matt Korda. "Chinese Nuclear Forces, 2023." *Bulletin of the Atomic Scientists* 79, no. 2 (2023).
119. Kuok, Lynn. "The U.S. FON Program in the South China Sea." Brookings Institution East Asia Policy Paper 9 (June 2016).
120. Li Dexia and Tan Keng Tat. "The Dotted Line on the Chinese Map of the South China Sea: A Note." *Ocean Development and International Law* 48, no. 2 (2017).
121. Li Mingjiang. "China's Non-Confrontational Assertiveness in the South China Sea." RSIS Commentaries, no. 037 (2012).
122. Mangor, Karsten, et al. *Shoreline Management Guidelines.* 4th ed. Copenhagen: DHI Water & Environment, 2017.
123. Mastro, Oriana Skylar. "The Taiwan Temptation: Why Beijing Might Resort to Force." *Foreign Affairs* 100, no. 4 (July/August 2021).
124. McManus, John W. "Offshore Coral Reef Damage, Overfishing, and Paths to Peace in the South China Sea." *International Journal of Marine and Coastal Law* 32, no. 2 (2017).

125. Montgomery, Evan Braden. "Contested Primacy in the Western Pacific: China's Rise and the Future of U.S. Power Projection." *International Security* 38, no. 4 (Spring 2014).
126. Murphy, Ann Marie. "US Rapprochement with Indonesia." *Contemporary Southeast Asia* 32, no. 3 (2010).
127. Nguyen Ba Dien. *The Situations in the South China Sea in Five Years after the Award of the Arbitral Tribunal under Annex VII of the UNCLOS 1982.* Hanoi: Vietnam National University School of Law, 2021.
128. Nguyen Hong Thao. "China's New Map (2023): Another Provocation in the South China Sea." *ISEAS Perspectives,* no. 73 (2023).
129. Nguyen Thi Lan Anh. "Dispute Settlement in the South China Sea: Some Legal Reflections." In *The South China Sea: Cooperation for Regional Security and Development,* edited by Tran Truong Thuy and Le Thuy Trang, 201–218. Hanoi: The Gioi Publishers, 2010.
130. Nicholls, Robert J., et al. "Sea-Level Rise and Its Possible Impacts Given a 'Beyond 4°C World' in the Twenty-First Century." *Philosophical Transactions of the Royal Society A* 369, no. 1934 (2011).
131. Nield, Ted. "The Artificial Archipelago." *Geographical,* May 2013, 34–41.
132. Nye, Joseph S., Jr. "Get Smart: Combining Hard and Soft Power." *Foreign Affairs* 88, no. 4 (2009).
133. Paparo, Samuel. Testimony before the Senate Armed Services Committee, Hearing on U.S. Indo-Pacific Command Posture, 118th Cong., March 7, 2024. Washington, D.C.: U.S. Senate, 2024.
134. Posen, Barry R. "Command of the Commons: The Military Foundation of U.S. Hegemony." *International Security* 28, no. 1 (2003).
135. Raso, Stockton. "A Reassessment of U.S. Freedom of Navigation Operations in the South China Sea." Marcellus Policy Analysis. Washington, D.C.: John Quincy Adams Society, Spring 2025.
136. Rinaldi, Giuseppe. "Kansai International Airport." *Journal of Transport Geography* 12, no. 3 (2004).
137. Rosenberg, David. "Governing the South China Sea: From Freedom of the Seas to Ocean Enclosure Movements." *Harvard Asia Quarterly* 12, no. 3 (2010).
138. Schofield, Clive H., and Ian Storey, eds. *The South China Sea Dispute.* Singapore: ISEAS, 2015.
139. Schroeder, Paul W. "The 19th Century International System: Changes in Its Structure and Political Function." *World Politics* 39, no. 1 (1986).
140. Shugart, Thomas, and Javier Gonzalez. *First Strike: China's Missile Threat to U.S. Bases in Asia.* Washington, D.C.: Center for a New American Security, 2017.

141. Silver, Laura, Christine Huang, and Laura Clancy. "In East Asia, Many People See China's Power and Influence as a Major Threat." Pew Research Center, December 5, 2023.
142. Smith, Stephen, and Angus Houston. *National Defence: Defence Strategic Review 2023.* Canberra: Department of Defence, Commonwealth of Australia, April 2023.
143. Storey, Ian. "Japan's Maritime Security Interests in Southeast Asia and the South China Sea Dispute." *Political Science* 65, no. 2 (2013).
144. Storey, Ian. "Maritime Security in Southeast Asia and the United States." In *ASEAN-U.S. Relations: What Are the Talking Points?,* edited by Ernest Z. Bower and Murray Hiebert. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
145. Storey, Ian. "Securing Southeast Asia's Sea Lanes." *Asia Policy,* no. 6 (July 2008).
146. Tanaka, Yoshifumi. *The International Law of the Sea.* 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2019.
147. Thayer, Carlyle A. "The Vietnam People's Navy: Development Trajectory." *Asian Security* 14, no. 3 (2018).
148. Thayer, Carlyle A. "Vietnam's Defense Policy and its Impact on Foreign Relations." *Euro-Asian Journal of Law and Governance* 1, no. 1 (2010).
149. Tran Truong Thuy. "Recent Developments in the South China Sea: From Declarative to Substantive Politics." In *The South China Sea: Towards a Region of Peace, Security and Cooperation,* edited by Tran Truong Thuy, 13–18. Hanoi: The Gioi Publishers, 2011.
150. Tran Viet Dung. "The Battle of the Paracel Islands (1974): Historical Context and Legal Implications for Vietnam's Sovereignty Claims." *Journal of Vietnamese Studies* 12, no. 3–4 (2017).
151. Tran Viet Dung, and Nguyen Thi Lan Anh. "Implementation of the South China Sea Award: Challenges and Prospects." *Asian Journal of International Law* 8, no. 2 (2018).
152. Tziarras, Zenonas. "The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Emerging Issues and Challenges." *Turkish Policy Quarterly* 15, no. 4 (2017).
153. Valencia, Mark J. "The South China Sea: Back to the Future?" *Global Asia* 5, no. 4 (Winter 2010).
154. Walt, Stephen M. "Alliances in a Unipolar World." *World Politics* 61, no. 1 (2009).
155. Wang Jiangyu. "China's Non-Compliance with the South China Sea Arbitral Award: A Legal Culture Perspective." *Asian Journal of Comparative Law* 12, no. 2 (2017).
156. Wu, Shang-su. "China's Maritime Gray Zone Operations and Regional Responses." RSIS Working Paper, no. 312 (2019).

157. Wylie, J. C. *Military Strategy: A General Theory of Power Control.* Annapolis: Naval Institute Press, 1967.
158. Xue Hanqin. "Chinese Contemporary Perspectives on International Law: History, Culture and International Law." *Recueil des Cours: Collected Courses of the Hague Academy of International Law* 355 (2012).
159. Yunanto, Ari. "Analysis of the South China Sea: Resource Potential and Future Conflict Risks for ASEAN Countries." *PNWC Journal* 6, no. 10 (October 2025).
160. Zhang, Hongzhou. "Island-Building Campaign." RSIS Commentary, no. 134 (2015).
161. Zhong Liang, et al. "Tracking the Footprint of China's Reclamation Activities in the South China Sea Using Landsat Imagery." *IEEE Journal of Selected Topics in Applied Earth Observations and Remote Sensing* 10, no. 12 (2017).
162. Zhou Huaiyang. "Strategic Value of the South China Sea for China's Submarine Force." *Naval and Merchant Ships* (Beijing, 2017). Cited in Andrew S. Erickson, *Chinese Naval Shipbuilding: An Ambitious and Uncertain Course.* Annapolis: Naval Institute Press, 2017.
163. Zou Keyuan. "Historic Rights in International Law and in China's Practice." *Ocean Development and International Law* 32, no. 2 (2001).

ثالثاً: التقارير والوثائق الرسمية والمصادر الحكومي

164. Asia Maritime Transparency Initiative. "Air Power in the South China Sea." Center for Strategic and International Studies. Updated January 2026. Accessed March 15, 2026. https://amti.csis.org/air-power-south-china-sea/.
165. Asia Maritime Transparency Initiative. "China Island Tracker." Center for Strategic and International Studies. Updated February 2026. Accessed March 15, 2026. https://amti.csis.org/island-tracker/china/.
166. Asia Maritime Transparency Initiative. "China's New Upgrades in the Spratlys." CSIS Commentary, December 2025. Accessed March 15, 2026. https://amti.csis.org/chinas-new-upgrades-in-the-spratlys/.
167. Asia Maritime Transparency Initiative. "Tracking China's Weapons Deployments in the South China Sea." Center for Strategic and International Studies. Updated January 2026. Accessed March 15, 2026. https://amti.csis.org/tracking-chinas-weapons-deployments/.
168. ASEAN Secretariat. *ASEAN Statistical Yearbook 2023.* Jakarta: ASEAN Secretariat, 2023. Accessed March 15, 2026. https://www.aseanstats.org/publication/asyb-2023/.
169. ASEAN Secretariat. *ASEAN-China Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea.* Phnom Penh: ASEAN Secretariat, November 2002.

170. Asian Development Bank. *Asian Economic Integration Report 2023.* Manila: ADB, 2023.
171. Asian Infrastructure Investment Bank. *AIIB Annual Report 2023.* Beijing: AIIB, 2023.
172. Bateman, Sam. "Solving the 'Wicked Problems' of Maritime Security: Are Regional Forums up to the Task?" *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 1 (April 2011).
173. Biden White House. "Fact Sheet: Trilateral Leaders' Summit United States-Japan-Philippines." April 11, 2024. https://www.whitehouse.gov.
174. Booz Allen Hamilton. *Energy Futures in Asia.* Washington, D.C.: Booz Allen Hamilton, 2004.
175. BP. *Statistical Review of World Energy 2021.* London: BP, 2021.
176. BP. *Statistical Review of World Energy 2023.* London: BP, 2023.
177. Center for a New American Security. *Contested Seas: U.S.-China Competition in the Indo-Pacific.* Washington, D.C.: CNAS, 2020.
178. Congressional Research Service. *U.S.-China Strategic Competition in South and East China Seas: Background and Issues for Congress.* CRS Report R42784. Washington, D.C.: CRS, 2024.
179. Council on Foreign Relations. *Global Conflict Tracker: South China Sea.* New York: CFR, 2024.
180. Council on Foreign Relations. "Why Tensions in the South China Sea Are Bolstering the U.S.-Philippines Alliance." September 5, 2024. https://www.cfr.org.
181. Department of Statistics Malaysia. *External Trade Statistics 2023.* Putrajaya: DOSM, 2024. Accessed March 15, 2026. https://www.dosm.gov.my.
182. Energy Institute. *Statistical Review of World Energy.* London: Energy Institute, 2024.
183. Food and Agriculture Organization (FAO). *The State of World Fisheries and Aquaculture 2022.* Rome: FAO, 2022.
184. International Crisis Group. *Asia in Flux: The U.S., China and the Search for a New Equilibrium.* Crisis Group Report 347. Brussels: International Crisis Group, May 2025. Accessed at https://www.crisisgroup.org.
185. International Energy Agency. *Gas Market Report Q1 2021.* Paris: IEA, 2021. Accessed March 20, 2026. https://www.iea.org/reports/gas-market-report-q1-2021.
186. International Energy Agency (IEA). *South China Sea Offshore Energy Outlook 2024.* Paris: IEA, 2024.
187. International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 2023.* London: IISS, 2023.
188. International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 2024.* London: IISS, 2024.

189. International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database.* Washington, D.C.: IMF, October 2024. Accessed March 15, 2026. https://www.imf.org/en/Publications/WEO.
190. Japan Ministry of Defense. *Defense of Japan 2023.* Tokyo: Ministry of Defense, 2023.
191. Japan Ministry of Defense. *Defense of Japan 2024.* Tokyo: Ministry of Defense, 2024.
192. Japan Ministry of Defense. *National Security Strategy of Japan.* Tokyo: Government of Japan, December 2022.
193. Krepinevich, Andrew F., Barry Watts, and Robert Work. *Meeting the Anti-Access and Area-Denial Challenge.* Washington, D.C.: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2003. https://csbaonline.org/uploads/documents/2003.05.20-Anti-Access-Area-Denial-A2-AD.pdf.
194. Lloyd's List Intelligence. *South China Sea Risk and Shipping Insurance Report.* London: Lloyd's, 2024. Accessed April 27, 2026. https://www.lloydslist.maritimeintelligence.informa.com.
195. McKinsey & Company. *Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains.* 2020.
196. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. "Statement of the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China on the Award of 12 July 2016 of the Arbitral Tribunal in the South China Sea Arbitration." July 12, 2016. Accessed March 10, 2026. https://www.mfa.gov.cn.
197. Ministry of National Development Singapore. *Land Use Plan.* Singapore, 2013.
198. National Security Council. *NSC 48/2: The Position of the United States with Respect to Asia.* Washington, D.C.: National Security Council, December 30, 1949. Declassified, Harry S. Truman Presidential Library.
199. O'Rourke, Ronald. *China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities.* CRS Report RL33153. Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2024.
200. Office of Naval Intelligence. *The PLA Navy: New Capabilities and Missions for the 21st Century.* Washington, D.C.: ONI, 2015.
201. Office of the United States Trade Representative. *2023 Trade Policy Agenda and 2022 Annual Report.* Washington, D.C.: USTR, 2023.
202. Permanent Court of Arbitration. *The South China Sea Arbitration (Philippines v. China).* PCA Case No. 2013-19. Award of 12 July 2016. The Hague: PCA, 2016.
203. Petronas. *Annual Report 2023.* Kuala Lumpur: Petroliam Nasional Berhad, 2023. Accessed March 15, 2026. https://www.petronas.com/annual-report-2023.

204. Philippine Statistics Authority (PSA). *Fisheries Statistics of the Philippines.* Manila: PSA.
205. RAND Corporation. *Military Build-Up in the South China Sea.* Santa Monica: RAND, 2024.
206. RAND Corporation. *The Thickening Web of Asian Security Institutions: Deepening Cooperation or Increasing Competition?* Santa Monica: RAND, 2019.
207. RAND Corporation. *The U.S.-China Military Scorecard: Forces, Geography, and the Evolving Balance of Power.* Santa Monica: RAND Corporation, 2015.
208. RAND Corporation. *War with China: Thinking Through the Unthinkable.* Santa Monica: RAND Corporation, 2016.
209. South China Sea Probing Initiative (SCSPI). *An Incomplete Report on US Military Activities in the South China Sea in 2024.* Beijing: Peking University, 2025. Accessed April 27, 2026. https://www.scspi.org/en/yjbg/incomplete-report-us-military-activities-south-china-sea-2024.
210. Stockholm International Peace Research Institute. *SIPRI Military Expenditure Database 2024.* Stockholm: SIPRI, 2024. Accessed March 15, 2026. https://www.sipri.org/databases/milex.
211. Stockholm International Peace Research Institute. *SIPRI Yearbook 2024: Armaments, Disarmament and International Security.* Oxford: Oxford University Press, 2024.
212. Storey, Ian, and Cheng-yi Lin, eds. *The South China Sea Dispute: Navigating Diplomatic Minefield.* Singapore: ISEAS–Yusof Ishak Institute, 2016.
213. Suez Canal Authority. *Annual Report 2023.* Cairo, 2024.
214. Shugart, Tom. "Has China Been Practicing Preemptive Missile Strikes Against U.S. Bases?" *War on the Rocks,* February 9, 2017. Accessed March 10, 2026. https://warontherocks.com.
215. U.S. Census Bureau. *U.S. Trade in Goods by Country 2023.* Washington, D.C.: U.S. Census Bureau, 2024. Accessed March 15, 2026. https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/toppartners.html.
216. U.S. Department of Defense. *Freedom of Navigation Report: Fiscal Year 2023.* Washington, D.C.: DOD, 2024. Accessed March 7, 2026. https://policy.defense.gov/OUSDP-Offices/FON/.
217. U.S. Department of Defense. *Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region.* Washington, D.C.: DOD, 2019.
218. U.S. Department of Defense. *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2024.* Washington, D.C.: DOD, 2024.

219. U.S. Department of Defense. "United States and Philippines Announce New EDCA Sites." Press release, April 3, 2023. Accessed March 7, 2026. https://www.defense.gov.
220. U.S. Department of State. *Limits in the Seas No. 143: China's Maritime Claims in the South China Sea.* Washington, D.C.: Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, December 5, 2014.
221. U.S. Department of State. *Limits in the Seas No. 150: China's Maritime Claims in the South China Sea.* Washington, D.C.: Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, 2022.
222. U.S. Energy Information Administration. "Offshore Production Nearly 30% of Global Crude Oil Output in 2015." *Today in Energy,* October 25, 2016. Accessed November 3, 2025.
223. U.S. Energy Information Administration. "South China Sea." EIA Regional Analysis Brief. Last modified March 2024. Accessed March 15, 2026. https://www.eia.gov/international/analysis/regions-of-interest/South_China_Sea.
224. U.S. Indo-Pacific Command. *USINDOPACOM Area of Responsibility.* Honolulu: USINDOPACOM, 2024. Accessed January 20, 2026. https://www.pacom.mil.
225. U.S. Naval Oceanographic Office. *Bathymetric Atlas of the South China Sea.* Washington, D.C.: Department of the Navy, 2014.
226. U.S.-China Economic and Security Review Commission. *2015 Annual Report to Congress.* Washington, D.C.: USCC, 2015.
227. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Review of Maritime Transport 2023.* Geneva: United Nations, 2023.
228. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Review of Maritime Transport 2024.* Geneva: United Nations, 2024.
229. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Review of Maritime Transport 2025.* Geneva: UNCTAD, 2025. https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/review-of-maritime-transport.
230. White House. "Fact Sheet: The United States and Vietnam Announce a Comprehensive Strategic Partnership." September 10, 2023. https://www.whitehouse.gov.
231. World Bank. *World Development Indicators 2024.* Washington, D.C.: World Bank, 2024. Accessed March 15, 2026. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

رابعا: مراجع عربية

232. عبد الحي، وليد .*تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية*.1994 .

الفهرسة

إهداء ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

مقدمة 1

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري لتحليل الجيوبوليتيك البحري **13**

المبحث الأول :النفوذ البحري : مقاربة مفاهيمية **15**

المطلب الأول :مفهوم وأبعاد الجيوبوليتيك البحري 15

المطلب الثاني :تطور مفهوم النفوذ البحري 26

المطلب الثالث :الجزر الاصطناعية كمتغير جيوسياسي ناشئ 38

المبحث الثاني :المقاربات النظرية لسلوك القوى البحرية الكبرى **43**

المطلب الأول :نظريات القوة البحرية الكلاسيكية 43

المطلب الثاني :المقاربة الواقعية لفهم التوسع البحري 50

المطلب الثالث :تكامل المقاربات النظرية في تفسير السلوك البحري الصيني 55

الفصل الثاني :ديناميكيات الصراع في بحر الصين الجنوبي **59**

المبحث الأول :الجغرافيا السياسية لبحر الصين الجنوبي **60**

المطلب الأول :الأهمية الجغرافية والاقتصادية لبحر الصين الجنوبي 60

المطلب الثاني :البعد الاستراتيجي والعسكري لبحر الصين الجنوبي 85

المطلب الثالث :بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية 97

المبحث الثاني :بنية الصراع في بحر الصين الجنوبي **103**

المطلب الأول :المطالبات الإقليمية وخط التسع نقاط 104

المطلب الثاني :الجزر المتنازع عليها والأزمات الكبرى في المنطقة 108

المطلب الثالث :الإطار القانوني الدولي للصراع البحري في المنطقة 111

الفصل الثالث :الجزر الاصطناعية – التوظيف الاستراتيجي للهندسة البحرية في خدمة النفوذ الصيني **114**

المبحث الأول :مشروع بناء الجزر الاصطناعية – السياق والتنفيذ **115**

المطلب الأول :السياق الاستراتيجي ودوافع بناء الجزر الصينية 115

المطلب الثاني :مراحل وتقنيات بناء الجزر الاصطناعية الصينية 119

المطلب الثالث :الوظائف الاستراتيجية للجزر الاصطناعية الصينية 125

المبحث الثاني :التداعيات الجيوسياسية والاستجابات الإقليمية والدولية **131**

المطلب الأول :تأثير الجزر الاصطناعية على الأمن البحري وحرية الملاحة 132

المطلب الثاني :ردود الفعل الإقليمية والدولية 136
المطلب الثالث :تحولات ميزان القوى الإقليمي 140
خاتمة 145
استنتاجات 147

قائمة الملاحق..... 148
أولاً :قائمة الاختصارات 167
ثانياً :قائمة الخرائط 170
ثالثاً :قائمة الجداول..... 171
رابعاً :قائمة الاشكال 172
خامسا :قائمة المراجع..... 173